

الحديث اعتبار

الأسلوب الأمثل لمعرفة الأحاديث المعتبرة في بحار الأنوار



على ضوء آراء آية الله محمد آصف محسني

سيد أحمد حسيني حنيف - علي توسلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ يَا وَلِيَّ الْعَصَةِ رَحْمَةً



محسنی، محمدآصف، ۱۳۱۴ -

بحار الانوار. برگزیده. شرح

الاسلوب الامثل لمعرفة الاحادیث المعتمدة فی بحار الانوار علی ضوء آراء آية الله محمدآصف محسنی / سیداحمد حسینی حنیف، علی توسلی؛ [پرای] پژوهشکده معارف اهل بیت علیهم السلام. قم: نشر معارف اهل بیت الطاهرين علیهم السلام، ۱۴۰۰.

[۱۶۷]ص.

نشر معارف اهل بیت علیهم السلام؛ ۴۶. اعتبار الحديث؛ ۳.

۸-۵۶۶۳-۶۲۲-۹۷۸

فیبا

عربی.

کتابنامه: ص. [۱۶۷]: همچنین به صورت زیرنویس.

مجلسی، محمد باقرین محمد تقی، ۱۰۳۷ - ۱۱۱۱ ق. بحار الانوار -

نقد و تفسیر

احادیث شیعه -- قرن ۱۱ -- نقد و تفسیر

Hadith (Shiites) -- Texts -- 17th century -- Criticism, interpretation, etc.

حسینی حنیف، سیداحمد، ۱۳۵۵ -

توسلی، علی، ۱۳۵۰ -

مجلسی، محمد باقرین محمد تقی، ۱۰۳۷ - ۱۱۱۱ ق.

پژوهشکده معارف اهل بیت علیهم السلام

BP۱۳۵

۲۹۷/۲۱۲

۸۶۵۷۸۵۰

سرشناسه

عنوان قراردادی

عنوان و نام پدیدآور

مشخصات نشر

مشخصات ظاهری

فرمت

شابک

وضعیت فهرست نویسی

یادداشت

یادداشت

موضوع

موضوع

شناسه افزوده

شناسه افزوده

شناسه افزوده

شناسه افزوده

رده بندی کنگره

رده بندی دیویی

شماره کتابشناسی ملی

الأسلوب الأمثل لمعرفة الأحاديث المعتبرة في بحار الأنوار على ضوء آراء آية الله محمد آصف محسني

سيد احمد حسيني حنيف
على توسلي

بڑھشكده معارف اهل بيت علیہ السلام

الأسلوب الأمثل لمعرفة الأحاديث المعتبرة في بحار الأنوار على ضوء آراء آية الله محمد آصف محسني

سيد احمد حسيني حنيف
على توسلي

پژوهشکده معارف اهل بيت عليه السلام

ناشران: نشر معارف اهل بيت الطاهرين عليه السلام
/ چاپ: اشراق / نوبت چاپ: اول، ۱۴۰۰ ش /
شمارگان: ۵۰۰ نسخه

تمام حقوق محفوظ است.

پژوهشکده معارف اهل بيت عليه السلام

قم، صفائيه، کوچه ۲۱، کوچه ۳، پلاک ۵۰
کد پستی: ۳۷۱۳۷۴۵۱۱۷ تلفن ۳۳۵۵۳۶۵۸-۰۲۵

مرکز پخش

قم، خیابان معلم، مجتمع ناشران، طبقه
همکف، پلاک ۱۱، تلفن: ۳۷۸۴۲۴۴۳-۰۲۵

الفهرس

كلمة المعهد	٩
مقدمة	١٣
استفسارٌ وجواب	٢٥
لقاء مع الأستاذ	٣١

فصل الأولي / ٣٣

المقابلة الأولى: الخبر الموثوق أعلى مرتبة من خبر الثقة	٣٣
الاستفادة من تراث أهل السنة	٣٥
دلالة النص على صدور الرواية من المعصوم عليه السلام	٣٥
الهدف من تدوين كتاب معجم الأحاديث هو جمع أخبار الثقة وليس الأخبار الموثوق بها	٣٥
ضرورة جمع الأخبار الموثوقة	٣٦
نقل مناقب أهل البيت عليه السلام في كتب أهل السنة قرينة على اعتبار الرواية	٣٨
حجية الخبر الموثوق به	٤٠

فصل الثانية / ٤٣

المقابلة الثانية: تنوع الأساليب والمباني في نقد الروايات وتقويم وثاقتها	٤٣
الاختلاف الكبير بين الآراء الرجالية	٤٦
وجود طرق أخرى لإثبات حجية الأخبار التي هي ليست بخبر ثقة	٤٦
الشهرة جارية وكاسرة، وإعراض الفقهاء عن الروايات	٤٧
الفران الروائية الذاتية والخارجية الدالة على وثوق صدور الخبر من الأئمة عليهم السلام	٤٨
الفرق بين خبر الثقة والخبر الموثوق به	٤٩
كيف يمكن جمع روايات بحار الأنوار وفق أسلوب خبر الثقة ؟	٥١

الفصل الثالثة / ٥٣

المقابلة المتممة	٥٣
------------------------	----

الفصل الرابعة / ٥٩

معايير اعتبار الروايات في ما وراء السند في كتاب المشرعة	٥٩
اعتبار الخبر استناداً إلى تعدد طرق نقله (ثلاثة أسانيد)	٦٣
اعتبار الخبر استناداً إلى اشتراك مدلوله في عدة روايات	٦٨
اعتبار الروايات بقرينة الآيات	١٠٢
اعتبار الروايات المنقولة عن طريق المخالفين	١٠٥
تقييم مدى اعتبار النصوص الدالة على إمامة أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> والمنقولة من طرق الخاصة والعامة	١٢٠
اعتبار الرواية عن طريق التحليل التركيبي للمدلول والسند	١٢٣
اعتبار الرواية استناداً إلى العلوم التحريية	١٢٥
دلالة النص على اعتبار الرواية	١٢٧
جبران ضعف السند في الأخبار المشهورة	١٣٦
نصوص الإمامة والتركيب بين الأساليب المتبعة لإثبات اعتبار الأخبار	١٣٨
حجية الروايات المعتبرة (غير المتواترة) في العقائد والأحكام	١٤٠
كيفية ترويح الروايات ذات الأسانيد غير المعتبرة	١٤٢

الفصل الخامسة / ١٤٥

ملحق	١٤٥
معجم الاحاديث المعتبرة	١٤٦
تنبيه إبطالي	١٤٩
حجية أقوال ثقة العترة على المسلمين	١٤٩
هل ثقة العترة الطاهرة يجتهدون ؟	١٥١
بحث عميق	١٥٢
تنقمة للموضوع المبحوث عنه	١٥٣
جملة من الأحاديث الموثوق بها	١٥٤
عدم حجية القياس والرأي والاجتهاد	١٥٩
حكم ما لم يوجد عليه دليل بعد الفحص	١٥٩

١٦٠.....	قاعدة الاستصحاب
١٦١.....	باب اشتراط التكليف بالعقل
١٦١.....	حول الرباء
١٦١.....	علامة المرآئي
١٦٢.....	الإعجاب بنفسه
١٦٢.....	كراهة استكثار الخير واستحباب الاعتراف بالتقصير
١٦٢.....	استحباب التعجيل في أفعال الخير والمداومة عليها
١٦٣.....	اشتراط قبول الأعمال بولاية الأئمة <small>عليهم السلام</small>
١٦٦.....	باب دعائم الاسلام وأهم فرائضه
١٦٧.....	فهرس المصادر

كلمة المعهد

يعتقد الشيعة بحق أَنَّ النبي ﷺ والأئمة الأطهار ﷺ من بعده، هم القناة التي اعتمدها الله لهداية البشرية إلى السعادة الحقيقية والتي هي الغاية من الخلق. ولا يمكن نبيل أو إدراك الحقائق المتعالية من باب آخر غير أبوابهم. فهم الذين اصطفاهم الله بالعلم والعصمة، وهم الذين بينوا للإنسانية عبر الزمان الحسن من القبيح، وهم الذين أخذوا وأخذون بيد هذه الإنسانية صوب الحياة العقلانية التي يرضاها الله تعالى. وهؤلاء العظماء هم الذين كشفوا عن العقل الإنساني حجاب، وهدوا الإنسان إلى التوحيد الحقيقي، والأخلاق الفطرية والسعادة الأبدية. ولا شك في أننا لو حرمنا من نعمة وجودهم لما بقي من الشريعة والمعرفة الإلهية للمسلمين شيء، ولحلَّ محلَّ تعاليم الله تعالى تعاليم غيره وقُدِّم غير الإسلام باسم الإسلام برنامج هداية سماوية. ومن الواضح أن إرشادات السادة المعصومين ﷺ بقولهم وسلوكهم في عصر الحضور لم يكن ليصل إلى جميع الموالين مباشرة. فأتساع رقعة الجغرافيا التي كان التشيع منتشراً فيها، وعدم توفر وسائل التواصل في تلك الأيام، والأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية، كانت موانع تحول دون وصول المعارف والحقائق التي بينوها لشيعتهم إلى المحبِّين والموالين دون واسطة.

والوسيلة التي كانت متاحة لنقل المضامين والعلوم الصادرة عن أهل البيت ﷺ هي: «النقل الشفهي من صدر إلى صدر مع سلسلة الأسناد»، أو «النقل الكتبي بالأساليب المتنوعة التي كانت متاحة». وهذا الأسلوب الأخير كان وما زال معتمداً على الرغم من طروء بعض التعديلات عليه مع تطوّر صناعة الطباعة. ولا بد من الاعتراف والإشارة إلى أَنَّ هذا الأسلوب ابتلي ببعض الآفات التي أضرت به، ومن ذلك: التصحيف، والتحريف، والجعل، وعدم الفهم الدقيق الذي قد يُبتلى به بعض الناقلين والرواة.

وقد لفت المعصومون عليهم السلام إلى مناهج وأساليب تضمن صحة الفهم والنقل إلى درجة ما. ومن ذلك أنهم نصحوا شيعتهم بالابتعاد عن الأفراد والأساليب الموجبة للإخلال. وباتّباع الأصحاب توصيات المعصومين عليهم السلام وسعيهم الجادّ لحفظ حقائق معارف الدين والمذهب، بقي التراث الحديثي الشيعي مصوناً إلى حدّ كبير من آفة التحريف والوضع.

الحديث والتراث الحديثي الشيعي، هو في الحقيقة المهد الأصيل لانتقال المعارف الهدائية لأهل البيت عليهم السلام. ومنذ نشأته الأولى واجه أسئلة وتحديات منها السؤال عن الأسلوب الأمثل لفهمه بطريقة عقلانية وعقلانية، ومنها السؤال حول الاطمئنان إلى أصالته واعتباره. وقد عمل علماء الشيعة عبر التاريخ على حفظ هذا التراث وحمايته وتنزيهه عما لحق به وصونه عن تلاعب أيدي الجهلة به. وحالفهم التوفيق في هذا السعي إلى حدّ كبير.

وعلى الرغم ممّا بُذل من جهد، ما زالت الحاجة قائمة إلى اعتماد القرائن المتنوّعة كميّار لتقويم الحديث والحكم عليه بالاعتبار أو عدمه. والمرحوم آية الله آصف محسني على الرغم من عنايته الكبيرة بالسند واعتماده في توثيق الحديث على المعايير الرجالية؛ ولكنه أيضاً يلاحظ القرائن المتنوعة التي يمكن الاعتماد عليها لتأييد اعتبار الحديث. ويلاحظ المتابع لكتبه في «مشرعة البحار» وغيره اهتمامه بالتواتر الإجمالي والمعنوي وغيرهما من القرائن التي تسمح بالحكم على حديث بالاعتبار والوثاقة.

طُبِعَ عام ١٤٣٧ هـ. ق. كتاب بعنوان «المعتبر من بحار الأنوار» وأشرف على إعداد الكتاب وإخراجه إلى حيّز الوجود الشيخ حيدر حب الله. وتقوم فكرة الكتاب على استخراج الصحيح من بحار الأنوار بالاعتماد على المعايير التي تبتأها الشيخ محسني في كتابه المشرعة. ويكفي مقدار قليل من الفحص والبحث ليكتشف المدقّق أنّ فكرة الكتاب ودعواه قد نُقِضت في أبواب شتّى ولم يُعمل بالخلفية المعيارية التي ذكرت في جميع الموارد والأبواب. وعلى الرغم من الوعد بإيراد جميع الروايات المعتبرة بحسب نظر المرحوم آصف محسني، فإنّ كثيراً من مقبولاته من حيث تعدد الطرق والتواتر الإجمالي والمعنوي وغيرها من القرائن لم تدخل في كتاب المعتبر، واكتُفي باعتماد المعيار السندي. وثمة خلل في الكتاب في هذا المعيار أيضاً. ولا تغفل الإشارة إلى أنّ منهج المرحوم محسني أيضاً ترد عليه إشكالات وانتقادات، وعلى

الخصوص في ما يرتبط بتوثيق الروايات الكلامية ومباني علم الكلام؛ حيث إنّ معاييرهِ قد لا تسمح بالحكم بالاعتبار والوثاقة على بعض الروايات مع أنّه يمكن توثيقها والحكم باعتبارها بأساليب اعتمدها محققون آخرون. وكتاب المعتبر أخطأ مصنفه في تطبيق معايير الشيخ محسني أيضًا في هذا المجال العلميّ، ووقع في اشتباهات كبيرة عدّة.

وقد أعلن المرحوم الشيخ محسني عدم اطلاعه على كتاب المعتبر، وذلك في حوار أجري معه عام ١٣٩٧ هـ ش.، ويّين في هذا الحوار المباني والمعايير التي يعتمد عليها لتصحيح الحديث. وعلى خلاف ما أورده الشيخ حيدر حب الله أو نقل عنه في الفضاء الافتراضي، بعد نشر كتاب «روشهای تشخیص اعتبار احادیث بحار الانوار»، فإنّ في كتاب مشرعة البحار للمرحوم محسني يتضمّن عددًا من الموارد التي يصرّح فيها بوضوح اعتماده على قرائن غير سندية لتصحيح الأحاديث.

والكتاب الذي تقدّمه بترجمته العربية إلى القارئ العربي بعنوان: «الأسلوب الأمثل لمعرفة الأحاديث المعتبرة في «بحار الأنوار». يتضمّن مضافاً إلى آراء المرحوم محسني ونظرياته في تصحيح الأحاديث، تطبيق هذه الآراء على كتاب المشرعة والمقارنة بين الكتابين. وقد عمل على إنتاج هذا الكتاب عددٌ من الفضلاء ومنهم اثنان من تلامذة وطلّاب المرحوم محسني هما، الشيخ حنيف والشيخ توسلي. وقد طبعت النسخة الفارسية من الكتاب في حياة المرحوم وقبل انتقاله إلى جوار ربّه.

أمل أن يكون نشر الترجمة العربية مقدّمة مساعدة للعمل بالوعد الذي أطلقه الشيخ حب الله بإصلاح الأخطاء التي وقع فيها كتاب المعتبر، ليحقّق الكتاب الغاية من تصنيفه وهي جمع الأحاديث المعتبرة من بحار الأنوار وفق آراء وأنظار الشيخ محسني.

الأمّل معقود على أن يكون هذا العمل مقبولاً عند الله تعالى، ومحلّ اهتمام وعناية من حضرة ولي العصر أرواحنا فداه. وأن يكون خطوة في تطوير الدراسات الحديثية عند الشيعة. ولسنا نشكّ في أنّ ملاحظات واقتراحات القراء الكرام سوف تساعد في تنقية أجواء الحوار العلميّ في حقل الحديث وتساعد على تطوير هذا الميدان العلمي في المستقبل.

في ختام هذه الكلمة الموجزة أعبر عن تقديري للكاتب المحترم والمدير الفاضل في

فريق علم الحديث جناب حجة الإسلام والمسلمين وحيد عابد، وأتقدم بالشكر أيضًا لخبير الفريق الأستاذ حسين مبرهنني، ولا أنسى التعبير عن تقديري لأتعب الدكتور عبد الحميد أبطحي الذي تحمّل مشاقّ كثيرة في إنتاج هذا العمل العلمي. وأختتم بشكر جميع الذين كان لهم دورٌ في إنتاج هذه الكتاب ومن بينهم السيد هادي ناطقي الذي أعدّ النسخ الأولية للكتاب، والأستاذ مسعود أقوام كرباسي المدير التنفيذي في مؤسسة معارف أهل البيت عليه السلام.

محمد تقي سبّحاني

رئيس معهد معارف أهل البيت عليه السلام

مقدمة

سخر آية الله الشيخ محمد آصف محسني المولود في مدينة قندهار الأفغانية سنة ١٣١٤ هـ جانباً من مسيرته العلمية للبحث والتحقيق في علم الرجال والحديث. ودون في هذا المصمار كتاباً قيماً تحت عنوان معجم الأحاديث المعتبرة خصصه لجمع وتبويب الروايات ذات الأسانيد المعتبرة.

وفي مجال علم الرجال والبحوث المتعلقة به دون كتاباً عنوانه بحوث في علم الرجال، حيث ذكر فيه القواعد الرجالية التي تبتأها.

ومن جملة نشاطاته العلمية أنه تطرق إلى البحث والتحليل حول مدى اعتبار أسانيد روايات كتابي بحار الأنوار وجامع أحاديث الشيعة، وفي هذا السياق ألف كتابي مشرعة بحار الأنوار والأحاديث المعتبرة في جامع أحاديث الشيعة، حيث سلط الضوء فيهما على أسانيد الكتابين المذكورين بأسلوب تخصصي. وضمّنهما كذلك مباحث حول مدى اعتبار الروايات من الناحية غير السندية. وحينما نعمن النظر فيهما يتضح لنا أن الهدف من وراء تدوينهما ولا سيما الأول منهما هو إرشاد القراء الكرام للاستفادة بشكل أمثل من كتاب بحار الأنوار، وليس حذف عدد كبير من روايات هذا الكتاب الذي يعتبر واحداً من أعظم الكتب الروائية الشيعية وأكثرها شمولاً كما جرى مؤخرًا في كتاب طبع مؤخراً تحت عنوان المعتبر من بحار الأنوار من قبل دار المحجة البيضاء ضمن ثلاثة أجزاء^١. وقد أثار هذا الكتاب دهشة الجميع وحيرتهم حيث تم حذف عدد كبير من روايات كتاب بحار الأنوار الموسوعة الحديثية القيمة، واختصرت

١. تم إعداد وتنظيم هذا الكتاب تحت إشراف الشيخ حيدر حبّ الله ومسؤوليته، حيث ذكر بعض آرائه الاجتهادية في عدد من الهوامش رغم أنه في ظاهر الحال حاول اجتناب ذلك بشكل عام.

نستشفّ مفا قاله آية الله محسني ضمن لقائنا معه أن هذا الكتاب لم يعكس وجهات نظره الخاصة حول كتاب بحار الأنوار القيم.

أجزأوه الـ ١١٠ إلى ثلاثة أجزاء فقط. والأكثر إثارة للعجب من ذلك أنّ الأسلوب الذي اعتمد في هذا النتاج العقيم نُسب إلى وجهة نظر سماحة آية الله الشيخ محسني في كتاب مشرعة بحار الأنوار، لذلك أثار نشره بعض الاستفسارات والتساؤلات التي طرحت على سماحته.

بناءً على ما ذكر سوف نستعرض بين يدي القارئ الكريم ما دار في لقائنا مع سماحته.

أشير في كتاب المشرعة إلى أنّ أحد أهداف العلامة الجليل محمد باقر المجلسي عليه السلام من وراء تأليف كتاب بحار الأنوار، هو جمع روايات عديدة في كلّ باب وبيان التواتر المعنوي أو الإجمالي أو الاطمئنان الشخصي المتحصّل منها. والتواتر من حيث إفادة العلم أعلى مرتبة من حديث واحد أو عدد محدود من الأحاديث معتبرة السند. وهو (أي التواتر) نقل أمرٍ حتمي بواسطة عدد كبيرٍ من الرواة - وإن كانوا ضعفاء أو مجهولين - بحيث لا يمكن تصوّر تواطؤهم على الكذب أو وجود دافع مشترك لديهم إليه، ولا يُحتمل كذلك وقوعهم في الخطأ.

والأخبار المتواترة تفيد العلم واليقين، وهو يغني عن البحث في السند، بخلاف أخبار الأحاد المعتبرة سنداً؛ وذلك لأنّ الخبر المعتبر سنداً يفيد الظنّ في حال اكتمال الشرائط الأخرى، والروايات المتواترة تفيد العلم أو الاطمئنان وإن لم ترَوْ بسندٍ معتبرٍ.

ينقسم التواتر من حيث نوع المتواتر إلى ثلاثة أقسام:

١) التواتر اللفظي: وهو ما يكون المتواتر فيه لفظاً مشتركاً بعينه، ومثال ذلك الحديث الثابت والقطعي الصدور: «من كنت مولاه فهذا عليٌّ مولاه».

قال آية الله محمد آصف محسني عليه السلام في هذا الصدد:

حديث رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم» لم يرَوْ بسندٍ معتبرٍ، إلّا إن كثرة أسانيده تمنحنا يقيناً بكونه صادراً منه ﷺ.

بعض كتّاب الحواشي على الصحاح السّنة قالوا: لا يوجد سندٌ معتبر لهذا الحديث. لكنّ وجود ثلاثين طريقاً له يعدّ كافياً في الاعتماد عليه؛ ولأجل هذا التعدّد في الطرق أكد البعض على تواتره.^١

٢) التواتر المعنوي: وهو ما يكون المتواتر فيه مضموناً مشتركاً مرويّاً بألفاظ مختلفة، وذلك كتعدد أخبار الحروب التي خاضها أمير المؤمنين عليه السلام والإجراءات العسكرية التي اتخذها فيها، فهذه الأخبار وإن نقلت بألفاظ مختلفة ونقلت أحداثاً متعددة غير أنها تدلّ على مضمون ومعنى واحد وهو شجاعته عليه السلام.

هذا، وقد تحدّث آية الله محمد آصف محسني رحمته الله عن الروايات الكثيرة التي ذكرت في كتاب بحار الأنوار حول شجاعة أمير المؤمنين عليه السلام ومواقفه الحازمة وبطولاته في الحروب،^٢ حيث قال:

نقلت الكثير من الروايات عن العامة وغيرهم حول هذا الموضوع، وعلى الرغم من عدم اعتبار أسانيد بعضها، ولكن يتحصّل لدينا اطمئنان بمضامينها وصحة صدورها إثر كثرتها وكون رواتها من أهل السنة والجماعة؛ إذ ليس هناك أي دافع لأهل السنة والجماعة لوضع هكذا روايات.^٣

وقد تطرّق سماحته أيضاً إلى الحديث عن الروايات التي نقلت معجزات الإمام جعفر الصادق عليه السلام في الكتاب نفسه، وبعد أن صرح بضعف سند غالبيتها، قال:

هذه الروايات الكثيرة إذا قسمناها أربعة أقسام نعلم إجمالاً بصحة بعض الروايات من

١. سواء كان هذا المضمون المشترك مدلولاً مطابقياً أو تضمنياً أو التزامياً، وربما خض التواتر المعنوي بالمدلول التضمني والالتزامي دون المطابقي وبهذا يدخل ما كان المتواتر فيه مدلولاً مطابقياً في التواتر اللفظي، ويكون الاشتراك باللفظ أعلى مراتب التواتر اللفظي حينها.

٢. راجع: بحار الأنوار، ج ٤١، ص ٥٩.

٣. راجع: مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٢.

نقلت الكثير من الروايات بخصوص حضور الأئمة عليهم السلام عند الموت والدفن وعرض صحيفة الأعمال.

للاطلاع أكثر، راجع: بحار الأنوار، ج ٦، ص ١٧٣ والصفحات اللاحقة.

وقال سماحة آية الله آصف محسن في كتاب مشرعة بحار الأنوار: هناك ٥٦ خبراً في مختلف المصادر الروائية حول هذا الموضوع، ٢٠ رواية منها تشير إلى أنّ المحتضر يرى بعض أهل البيت عليهم السلام، و ١٨ رواية تشير إلى أنّه يرى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، و ١٥ رواية منها تشير إلى أنّه يرى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وما إلى ذلك.

يرى سماحته أنّ أسانيد هذه الروايات وإن كانت ضعيفة، لكن من المستبعد أن تكون جميع هذه الأخبار كاذبة، بل ليس من المستبعد أن يتحصّل اطمئنان بأصل مسألة رؤية المعصومين عليهم السلام (في المواقف الثلاثة). وهذا الأمر تؤكد عليه روايات

أخرى (مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ١٧١ - ١٧٠).

كل قسم، إذ لا يحتمل كذب ستين رواية مثلاً^١.

كذلك قال سماحته إنّه من أصل ١٢٠ رواية نقلت حول السيرة الحميدة للإمام السجاد عليه السلام وأخلاقه الفاضلة،^٢ المعتبرة منها هي المصنفة في الأرقام التالية فقط: ٦، ٤٠، ٤٤، ٥٩، ٦٥، ٧٤، ٧٥، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ١٠٣، ١٠٩. لكنّه أكّد على كفاية المشتركات الموجودة بين الروايات الضعيفة في إثبات المضمون المتواتر، فقال:

والمشترك بين الروايات الكثيرة من الباب (التي لا مجال للتردد في صحة بعضها) يثبت عنوان الباب.^٣

إذن، عندما تبلغ الأخبار درجة التواتر المعنوي أيضاً لا تبقى هناك حاجة للبحث في أسانيدها؛ لأنّ التواتر يفيد العلم بصحة مضمونها.

(٣) التواتر الإجمالي: وأحد معانيه^٤ هو أن لا يوجد بين المدلولات الخبرية مدلول مشترك يخبر الجميع عنه فضلاً عن لفظ مشترك. وذلك كما لو أخذنا الجوامع الحديثية لأهل السنة، فإنه يحصل العلم الإجمالي بصدور بعض الأحاديث المروية فيها عن صاحب الشريعة عليه السلام.

الصنف الثاني من الأحاديث هو أقل مرتبة من التواتر، لكنّه أعلى مرتبة من الحديث المعتبر الواحد، مثل النصّ الذي يروى بثلاثة أسانيد مختلفة لكنها ضعيفة، ومثل الروايات الثمانية

١. راجع: مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٦٨.

٢. راجع: بحار الأنوار، ج ٤٧، ص ١٦ والصفحات اللاحقة.

٣. راجع: مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٦٧.

٤. والمعنيان الآخران:

- المعنى الأول: هو اشتراك الإخبارات الكثيرة في المدلول التضمني أو الالتزامي دون المدلول المطابق، وهذا التعريف هو عينه التعريف الثاني للتواتر المعنوي الذي ذكرناه في الحاشية رقم ٤ من الصفحة السابقة.

- المعنى الثاني: هو أن تتصدّى مجموعة كبيرة من الإخبارات لبيان موضوع واحد إلا أنها تتفاوت من حيث السعة والضيق، فيكون القدر المتيقّن من مجموع الإخبارات متواتراً إجمالاً.

ومثاله: الإخبارات الكثيرة المتصدّية لبيان موضوع الحجّة لخبر الواحد، فإن مفاد بعضها حجّة خبر العدل الإمامي، ومفاد البعض الآخر أن موضوع الحجّة هو خبر الثقة، كما أن مفاد بعض الأخبار هو حجّة الخبر الموثوق. وبملاحظة مجموع هذه الأخبار يحصل القطع بصدور بعضها إجمالاً دون القدرة على التمييز على سبيل الجزم بين المصادر منها من غير المصادر، إلا أن لهذه الأخبار قدراً متيقّناً يمكن الجزم بثبوته، وهذا القدر المتيقّن هو حجّة خبر العدل الموثوق.

ذات الأسانيد المختلفة والتي تتمحور حول موضوع واحد، فهذه الموارد تفيد الاطمئنان.

حجية الاطمئنان عند العقلاء كحجية العلم عند العقل، والشرع لم يردع عنه، بل العرف يراه علماً وإن كان في الواقع ظناً قوياً^١.

الجدير بالذكر هنا أن سماحته رغم تصريحه في الكثير من مدونات يكون تعدد الطرق جابراً لضعف السند، لكن هذا مشروط بأن لا تكون الروايات المتعددة مختصة بموضوع واحد ومروية في كتاب واحد؛ إذ يحتمل في هذه الحالة الدس والتزوير من قبل شخص واحد بخلاف ما لو كانت الروايات الأصلية موزعة في كتب مختلفة^٢.

لكن المشكلة في كتاب المعتبر من بحار الأنوار هو حذف الموارد التي تبناها سماحته في كتاب المشرعة حول التواتر المعنوي أو الإجمالي للروايات أو الاطمئنان الشخصي لها، كما حذفت تلك الموارد التي يُستنتج منها صدور الروايات بقرائن أخرى بحيث تفيد العلم أو الاطمئنان الشخصي. فمحور الكتاب دار حول بيان المعيار في الاعتبار السندى للخبر كما ورد في كتاب "المشرعة" مع إغفال الطرق الأخرى لاعتبار الخبر كالتى ذكرناها. ونتيجة للاقتصار على الاعتبار السندى للخبر وحده غالباً، لم يعكس الكتاب جميع الموارد المعتبرة في المشرعة من أخبار بحار الأنوار.

إضافة إلى ما ذكر، لم يدع سماحته بأن كتاب المشرعة يتضمن بحثاً وتحقيقاً حول جميع مداليل الأخبار المنقولة في بحار الأنوار، بخلاف الصورة التي ظهرت في كتاب المعتبر. وقد نوه سماحته في مقدمة الكتاب بالهدف منه، ألا وهو تمييز الروايات المعتبرة سنداً من غيرها في كل باب^٣.

هذا، وقد قال مؤلف كتاب المعتبر في مقدمته إنه على علم بأسلوب آية الله محسني، وادعى أنه سعى إلى بيان اختلاف هذا الأسلوب مع النهج المتبع في كتاب صحيح الكافي للمرحوم البهبودي. لكن الأسلوب الذي انتهجه في المعتبر في المعالجة السندية لروايات

١. راجع: مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ٩.

٢. راجع: المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٢٣.

٣. المصدر السابق، ج ١، ص ٧.

بحار الأنوار يشابه ما فعله صاحب صحيح الكافي في معالجة روايات الكافي. والنتيجة كانت تشابه الأسلوبين في حين أنّ آية الله محسني قد جهر بمخالفته لمنهج صاحب صحيح الكافي ضمن كتابه بحوث في علم الرجال.

وقد أكّد سماحته أيضاً على أنّ بعض روايات كتاب بحار الأنوار قد تكون غير معتبرة السند في أحد أبوابه، لكنّها معتبرة في باب آخر من أبواب هذا الكتاب، أو في كتب أخرى. قال سماحته في مقدّمة الكتاب (ج ١، ص ٨):

بعض الروايات المذكورة في بحار الأنوار لها أسانيد غير معتبرة فحكمنا عليها بعدم الاعتبار، ولكن ربّما لها أسانيد معتبرة في أحد الكتب الأربعة التي لا ينقل عنها المؤلف العلامة عليه السلام غالباً لشهرتها. ولا أشير إلى هذه الجهة إلّا نادراً. وكذا يمكن أن يكون لها سند معتبر في مصدر آخر، بل في باب آخر من البحار، فحكمنا بعدم اعتبارها نسبيّاً بلحاظ السند المذكور في الباب ولا نريد عدم اعتبارها مطلقاً، فلا تغفل. ومثال ذلك باب (أحوال أصحاب الإمام الباقر عليه السلام) حينما تحدّث عن وثيقة جابر التي صحّحها بقرينة رواية الكشي، وفي هذا السياق ذكر قاعدة عامّة كما يلي^١:

ثم إنّ ما ذكر برقم ٦ من البصائر ورقم ٣١ من الاختصاص يدلّان على وثيقة جابر بن يزيد. لكن كلتا الروايتين غير معتبرتين مصدراً لا سيّما الثانية؛ فإنّ مؤلّفها مجهول أيضاً. والكلام حول وثيقة جابر طويل الذيل. والأظهر تصديقه بصحّة الرواية المذكورة في كتاب الكشي...

واعلم أنّ عدّة من الروايات المذكورة في ابواب أجزاء البحار غير معتبرة سنداً أو مصدراً، لكن لها أسانيد معتبرة في الكتب المعتبرة ككتب الصدوق والكتب الأربعة ورجال الكشي وغيرها، فإذا قلنا إنّ روايات الباب غير معتبرة فليس معناه عدم اعتبار الروايات مطلقاً بل في البحار. ولا بدّ للباحث من مراجعة المصادر المعتبرة، كما في الرواية التي أشرنا إليها هنا.

وكذا هو الحال في باب (جودة الأكل في منزل الأخ المؤمن)،^١ فسماحته ضمن إشارته إلى عدم عثوره على سندٍ متعبّر لهذا الباب ولعددٍ من الأبواب الأخرى التي تلته، لم يستبعد إمكانية وجود أسانيد صحيحة لأخبار هذه الأبواب ضمن مصادر أخرى.^٢

الباب ٩٠: جودة الأكل في منزل الأخ المؤمن (٧٢: ٤٤٨)

لعلّه لا توجد رواية معتبرة في الباب وما يليه من الأبواب الآتية إلى آخر هذا الجزء. وإن صحّ إسناد بعض الروايات لا يصحّ مصادرهما على ما أشرنا إليه غير مرة. وإن وجدت رواية معتبرة فهي نادرة. ولا يخفى أنّ بعض الروايات غير المعتبرة في البحار لها أسانيد معتبرة في الوسائل وجامع الأحاديث بل في البحار في غير الباب.

نستنتج من مجمل كلامه أنّ العلامة محمّد باقر المجلسي لم يذكر غالباً في كتابه الأسانيد المشهورة في الكتب الأربعة هرباً من التكرار، وإنّما أراد جمع بقيّة طرق الروايات والمضامين المشتركة. وعلى هذا الأساس نجد العديد من الروايات المنقولة في بحار الأنوار لها سندٌ معتبرٌ في الكتب الأربعة، لكنّ سندها في البحار ليس كذلك. وما كان ذلك منه ﷺ إلا بسبب شهرتها. وهذا أدى إلى المساهمة في الحفاظ على الطرق الضعيفة التي يمكن بدورها أن تؤدّي إلى حدوث تواترٍ معنوي أو إجمالي أو اطمئنانٍ شخصي. ولولا ذلك لآلت هذه الطرق إلى الزوال.

إذن، من الواضح أنّ الكثير من الأسانيد غير المعتبرة حفظت في كتاب بحار الأنوار، ومؤلف كتاب المشرعة في صدد استكشافها.

في ختام مقدّمة الكتاب نوّه مرّةً أخرى على أنّ اعتبار السند وحده لا يعدّ دليلاً تامّاً على اعتبار الخبر، كما أنّ عدم اعتبار السند ليس علّةً تامّةً لعدم حجّية الرواية.^٣

١. نستشفّ ممّا سمعناه من الأستاذ ﷺ حول المعنى المقصود من هذا الباب أنّ الشارع المقدّس يرغب في أن يتناول المؤمن الطعام في منزل أخيه المؤمن بشكلٍ يرضيه لا أن يكتفي بالأكل فقط، أي أن حسن الضيافة يقتضي تقديم الطعام، والضيّف بدوره مكلفٌ بأن يرضي صاحب الدار لدى تناوله الطعام.

٢. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ٣٨٢.

٣. المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢.

تنبيه:

قبل الشروع في مقاصد الكتاب من الصفحة الآتية، لا بدّ من التفات القراء الكرام إلى أنّ اعتبار السند ليس علّة تامّة لصحة الصدور وجهة الصدور وصحة المتن. كما أنّ عدم اعتباره ليس علّة لكذب متنه وعدم صدوره، بل لعدم حجّيته.

وأكد على الموضوع نفسه في موضع آخر، حيث قال:^١

واعلم أيضاً أنّ اعتبار السند ليس علّة تامّة لصدور السند وجهة الصدور وصحة المتن كما أنّ عدم اعتباره ليس علّة تامّة لكذبه وعدم صدوره، بل غاية الأولى حجّية الخبر إذا توفّرت سائر الشروط وغاية الثاني عدم الحجّية إذا لم تقارنه قرينة مفيدة للاطمئنان بصحّته. وهذا أيضاً أصل في جميع الأبواب.

ومن المسائل الأخرى التي أشار إليها سماحته بكلّ تواضع أنّه ردّ اعتبار بعض الروايات نظراً لعدم علمه بأحوال رجالها، وهذا ما نلاحظه في باب (الحثّ على طلب الحلال ومعنى الحلال):^٢

الباب ١: الحثّ على طلب الحلال ومعنى الحلال (١:١٠٠)

فيه آيات وروايات، والمعتبرة منها سنداً ما ذكرت برقم ٤ و ٢٨، وأمّا المذكورة برقم ٣٤ فلم أعرف من في آخر السند حتّى أفهم صحّته أو عدم اعتباره، ومثل هذا قد اتفق لي في جملة من الموارد، فليس حكمي بعدم اعتبارها لجهالة الرواة أو ضعفها، بل لجهالتي بأشخاصهم.

من المسائل الأخرى التي أشار إليها سماحته في ما يتعلّق بأسلوبه في كتاب المشرعة، أنّه لم يتطرّق إلى تقييم بعض الموارد التي ذكر صاحب البحار فيها مدى اعتبار الرواية وصحة سندها، وذلك لأنّ العلامة المجلسي كان على علم بأحوال روايتها.^٣

اعلم أنّ المؤلّف ربّما ينقل الروايات مرسلة، وقد يكون لبعضها سند معتبر لكننا لا نذكره لأنّنا نذكر حال ما يذكره من الأسانيد، كما إنّه قد يشير في أثناء كلامه إلى

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ٣٣، الهامش.

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٨٣.

٣. المصدر السابق، ص ٤١٩.

توصيف روايات بالصحة والموثقة ونحوهما، ونحن لا نتعرض لها إلا نادراً، فإنه عالم بحال الرواة. وهذا فليكن ببالك في جميع أجزاء هذا الكتاب.

ومما قاله سماحته في باب التشهد وأحكامه في تقييم الأسانيد من قبل العلامة المجلسي ما يلي:^١

الباب ٣٤: التشهد وأحكامه (٨٢: ٢٧)

قد وصف المؤلف بعض الروايات بالموثق والصحيحة، لم أراجع أسانيدنا لحسن الظن بالمؤلف.

وفي باب (فضل صلاة الليل وعبادته) قال إن العلامة المجلسي تطرق إلى تقييم مدى صحة الروايات ووثاقته:^٢

الباب ٦: فضل صلاة الليل وعبادته (٨٤: ١١٦)

فيه آيات وروايات. وقد أُشير في تفسير الآيات إلى روايات ووصفت في كلام المؤلف بالصحة والموثقة، وهذه الإشارة موجودة في كثير من الأبواب.

وكذلك صرح أنَّ العلامة المجلسي أشار إلى اعتبار عددٍ من الروايات في بعض الأبواب. وهذا التصريح بمثابة انصراف عن تقييم هذه الروايات في كتاب المشرعة؛ لذا ينبغي للباحث والمحقق الرجوع إلى كتاب بحار الأنوار بغية معرفة مدى اعتبار الروايات المشار إليها.^٣

الباب ٩: آداب النوم والانتباه ... (٨٤: ١٧٣)

أشار المؤلف العلامة المتتبع إلى اعتبار جملة من الروايات في الباب كغيره. ومثله الباب ١٠، وفي روايته الثانية إشكال مشهور ببناء على كروية الأرض وحدوث طلوع

١. مشرعة بحار الأنوار، ص ٢٣٤.

٢. المصدر السابق، ص ٢٨٤.

٣. هذه الموارد تركزت في الأبواب الفقهية، ومن جملتها الأبواب التاسع حتى الثالث عشر الخاصة بالنوافل، حيث لم يبادر سماحة آية الله الشيخ محمد آصف محسني إلى تقييم أسانيد هذه الروايات لكون العلامة محمداً باقر المجلسي صرح باعتبارها. وقد أشار إلى ذلك في كتابه (راجع: الجزء الثاني من كتاب المشرعة، ص ٢٠٤ و ٢٣٠).

لكن من المؤسف أن مؤلف كتاب المعتبر من بحار الأنوار لم ينقل تلك الروايات المعتبرة برأي العلامة المجلسي (راجع: الجزء الثالث من كتاب المعتبر من بحار الأنوار، ص ١٧٠).

وغروب في كل دقيقة في بقاع الأرض.

ومثلهما الباب ١١ حيث أشار المؤلف إلى اعتبار بعض الروايات، على أن المذكورة برقم ٨ و ٩ معتبرة أيضاً.

ومما ذكره في باب وجوب قصر الصلاة في السفر وعلمه وشرائطه وأحكامه ما يلي:

الباب ١: وجوب قصر الصلاة في السفر وعلمه وشرائطه وأحكامه (١: ٨٦)

فيه استدلالات فقهية وروايات كثيرة ليست فيها ما تصحّ سنداً ومصدراً سوى ما أشار المؤلف (إليه) حسب نظره في طي كلامه. وعلى كلّي، من تتبع القدر المشترك بين كل عشرة روايات مثلاً، يثبت له أشياء في الفقه، والله الموفق.

لا شك في ضرورة مطالعة كتاب المشرعة بدقة وتمعن بغية امتلاك فهم صائب لرؤية مؤلفه ومنهجه في التعامل مع كتاب بحار الأنوار؛ وذلك كي يعتمد الباحث والمحقق عليه ليكون عوناً في تحقيق أفضل وأكثر فائدة للبحار. فسماحة آية الله محمد آصف محسني لم يقصد مطلقاً المساس بكتاب بحار الأنوار القيم أو التقليل من شأنه. وقد ذكر في بعض كتبه الأخرى أنه من المحتمل أن كثيراً من الروايات الضعيفة قد صدرت حقاً من الأئمة، بل لدينا علم إجمالي بعدم كون جميع الروايات الضعيفة كاذبة.^٢ ناهيك عن أن الروايات غير المعتبرة تصل أحياناً إلى حد التواتر الإجمالي أو المعنوي بسبب تعدد طرقها، ويترتب على ذلك جواز العمل بمضمونها.^٣

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٤٣٣.

مؤلف الكتاب صرح بوجود روايات صحيحة السند برأي العلامة محمد باقر المجلسي في هذا الباب، لكن ما يدعو للأسف أن مؤلف كتاب المعتبر حذف هذا الباب (راجع: المعتبر، ج ٣، ص ١٨٧).

كذلك راجع مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٤٣٥، باب نوافل يوم الجمعة. وهذا الباب حذف في كتاب المعتبر (راجع: المعتبر، ج ٣، ص ١٩٨).

كما هو الحال بالنسبة إلى باب وجوب صلاة العيدين، حيث حذف في كتاب المعتبر. (راجع: مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٤٣٧؛ المعتبر، ج ٣، ص ٢٠١).

٢. معجم الأحاديث المعتبرة، ج ١، ص ٢٥.

٣. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ٩.

وقد صرح سماحته في المقابلة التي أجريت معه أنه يعتبر كتاب بحار الأنوار هاماً للغاية. وفي هذا السياق أكد على أن كتاب المشرعة، وحتى كتابه القيم معجم الأحاديث المعتبرة لا يمكن أن يحل محل كتاب العلامة المجلسي بحار الأنوار. وأثنى على هذا العلم الجليل قائلاً: وكفى للعلامة المجلسي فخراً وشرفاً وعزّة أن يكون كتابه الكبير هذا سنداً قوياً وبرهاناً قاطعاً لصحّة دين الإسلام ومذهب الشيعة من طريق النقل. ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، فرحمة الله عليه وعلى من قبله من محدثينا الأعظم الثقات الأمناء كالبرقي والصفار والقمي وأبيه وابن أبي عمير والحسين بن سعيد والأشعري والكليني والطوسي والصدوق والنعماني وغيرهم ورضوانه وتحتياته.

وفي ختام المشرعة أيضاً - ضمن إشارة إلى بعض المؤاخذات السندیّة وتأكيدّه على ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار بعض الملاحظات التخصصية عند الرجوع إلى بحار الأنوار - أطرى على شمولية هذا الكتاب القيم، فقال: ^٢

أقول: أولاً؛ لا شك في أن الكتاب ازداد شهرة وعظمة بين أبناء الطائفة الحقّة وعلمائهم وخواصهم ومؤلفيهم ومبغّيهم بعد وفاة المؤلف العلامة لحدّ الآن وربّما إلى الأعصار الآتية.

وثانياً؛ لا شبهة في أن الكتاب أصبح مرجعاً مفيداً نافعاً للخواص ومتوسطهم (و) للعوام أيضاً للمجلسي - قدس الله روحه الطاهرة - حقّ عظيم ومنّ كبير على أتباع المذهب الجعفري ومن استفاد عنه من غيرهم.

على ضوء ما ذكر، فنحن نهدف هنا إلى تعريف المتخصصين بحقيقة كتاب مشرعة بحار الأنوار، وكذلك نقصد تعريف القراء الكرام بالمنهج الذي اتبعه آية الله محمّد آصف محسنی عليه السلام في التعامل مع روايات كتاب بحار الأنوار القيم في إطار علمي. ومن هذا المنطلق قسمنا المواضيع المطروحة إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

أولاً: البيان المدوّن الذي أصدره سماحة آية الله محمّد آصف محسنی ردّاً على استفسار

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢١٦.

٢. المصدر السابق، ص ٤٩٣-٤٩٤.

طرح عليه في ما يتعلق بكتاب بحار الأنوار ومدى اعتبار الروايات المنقولة فيه .

يمكن للقراء الكرام مشاهدة هذا البيان والاستفسار المشار إليه في موقع مدرسة خاتم النبيين في مدينة كابول وموقع مدرسة تربية مدرس في مدينة باميان .

ثانياً: المقابلات الثلاثة الخاصة التي أجريت معه لأجل بيان تفاصيل البيان المذكور، حيث قام سماحته شخصياً بمراجعتها .

يمكن للقراء الكرام مشاهدة نص هذه المقابلات في موقع مدرسة خاتم النبيين في مدينة كابول وموقع مدرسة تربية مدرس في مدينة باميان .

ثالثاً: نصّ يتضمّن تصنيفاً للشواهد والشروط لاعتبار الروايات في كتاب مشرعة بحار الأنوار، حيث تمّ التأكيد فيه على وجود العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لقبول الأخبار وفقاً لرأي سماحته . وقد ظهرت في عدّة مواضع ضمن الكتاب .

نرجو أن يكون هذا المجهود الذي بين يدي القارئ الكريم سبيلاً يهتدي به الطلاب الأعزّاء وأهل الفضل لمعرفة الأسلوب الصائب في الرجوع إلى روايات كتاب بحار الأنوار كي يتسنى لهم اتباع منهج مناسب في التعامل مع التراث الثمين في الروايات عن أهل البيت عليهم السلام بحسب ما هو مذكور في هذا الكتاب الروائي القيم، ويستثمروا ما فيه بأفضل وأتمّ شكل . ونرجو كذلك أن يكون وازعاً عن كلّ تصوير ناقصٍ لمنهج سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني ومبانيه العلمية .

شهر تير / ١٣٩٧ هـ ش (تموز / يوليو ٢٠١٨ م)

السيد أحمد حسيني حنيف / المساعد الثاني لهيئة أمناء حوزة خاتم النبيين العلمية بمدينة كابول

علي توسلي / مسؤول المعاونة التعليمية في حوزة خاتم النبيين العلمية بمدينة كابول .

استفسارٌ وجواب

بعد أن طرحت على سماحة آية الله الشيخ محمد آصف محسني عدّة استفسارات من قبل بعض علماء مدينة النجف حول الكتاب الذي طبع تحت عنوان المعتبر من بحار الأنوار وإذا عاين مؤلفه أنّ ما طرح فيه يتناسب مع وجهة نظر سماحته، تمّ الاستفسار منه بشكلٍ مباشرٍ ومضمون الاستفسار والجواب كان كالآتي:

باسمه تعالى

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد آصف محسني رحمته الله

مولانا، انتشر في الآونة الأخيرة كتاب في ثلاثة مجلدات تحت عنوان المعتبر من بحار الأنوار وفقاً لنظريات آية الله محسني [دار المحجة البيضاء سنة ١٤٣٧]. ومن الواضح أنّ سماحتكم صرّح بتأكيد واضح في كتاب مشرعة بحار الأنوار أنّ من فوائد تكثر الروايات وإن كانت غير معتبرة سنداً «أنّه قد تصل غير المعتبرة إلى التواتر المعنويّ أو الإجماليّ فيترتب عليه أثره فيؤخذ بالقدر المتفق عليه بين الروايات كما نشير إليه في بعض الأبواب. وهو يجري في جملة من الأبواب التي لم نشر إليها أيضاً، فتفظن» وأخرى «احتفافها بقرينة موجبة للاطمئنان بصدورها». ولكن ومع العجب البالغ قد حذفت عباراتكم في كلّ باب الدالة على ثبوت التواتر الإجماليّ أو المعنويّ عندكم أو وجود القرائن المحرزة لمضمون روايات باب من أبواب البحار، واكتفي بالتقييمات السنّديّة وفقاً لمنهجكم فحذف في كثير من الأحيان باب بكامله، فنتمنى من سماحتكم - (و) تنويراً لأذهان طائفة الإماميّة - أن أفيّدونا:

الأول: هل الكتاب المذكور المعتبر من بحار الأنوار وفقاً لنظريات آية الله محسني قد صدر وانتشراً بإجازتكم ومع علمكم. وهل هو مطابق مع مشروعكم في تدوين كتاب مشرعة بحار الأنوار؟
الثاني: هل الكتاب المذكور اشتمل على جميع ما هو المعتبر من أحاديث بحار الأنوار وفقاً

لنظرياتكم على نحو يكون البنية الأساسية لبناء منظومة العقائد لطائفة الإمامية ؟

أبقاكم الله ذخراً للمؤمنين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باسمه تعالى

سماحة حجة الإسلام السيد الموسوي دامت بركاته وزيد في توفيقاته

جواباً لرسالتكم المكتوبة والاتصالات الهاتفية أقول بصراحة:

١. ليس لديّ اطلاع على الكتاب المذكور للكاتب حيدر حب الله، ولم أر الكاتب المحترم ولم يتشاور معي في ما يتعلق بالكتاب، فلذلك لا يمكنني أن أتكلّم حوله.

٢. نقل متن واحد عبر ثلاثة طرق غير معتبرة موجب للاطمئنان بصدوره عن الإمام عليه السلام؛ فمن البعيد جداً قيام الرواة بالكذب في ثلاثة طرق. ولقد استفدت مراراً وتكراراً من هذا الطريق في كتاب معجم الأحاديث المعتبرة.

٣. إذا اشتملت عشرة طرق على نقل روايات مختلفة من حيث المتن فالمشترك منها حجة قطعاً وموجب للاطمئنان بالصدور ولو كان روايتها مجهولون أو ضعفاء. نعم الخبر الموثوق أقوى من ناحية الحجية من خبر الثقة؛ لأنّ الوثوق بالصحة في الأول فعلي وفي الثاني غير فعلي.

٤. صحيح أنني لم أستفد من الأحاديث المعتبرة في المشرعة ومعجم الأحاديث المعتبرة والأحاديث المعتبرة في جامع أحاديث الشيعة غير أنني ذكرت في بعض كتبي السابقة أنني تمنيت من الله أن يهتئ الظروف لأحد العلماء كي يجمع جميع الأحاديث الشريفة بتلك الصفة - وأظنّ أنها كثيرة جداً - خدمة للمذهب.

٥. قبل علماء الشيعة روايات في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وفضائل أئمة أهل البيت عليه السلام نقلها علماء العامة؛ استناداً إلى عدم وجود الداعي إلى الكذب والجعل من قبل الرواة السنة في نقل تلك المضامين. وهذا الأسلوب يساعدنا أيضاً في إعطاء الاعتبار لكثير من روايات كتاب بحار الأنوار.

٦. في بعض الأحيان تكون قوّة المتن دليلاً على صحة السند واعتباره. ومن أمثلة ذلك دعاء كميل فإنه لا سند له، لكنّ متن الدعاء دليل على صحّته. أنا مطمئنّ لصدوره عن لسان الإمام عليه السلام. هذه الأنواع من الروايات توجد كثيراً في بحار الأنوار.

وقد سُئل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء عن سند دعاء الصباح واعتباره، فكتب سماحته ردّاً بأسلوب بديع: «يا من دلّ على ذاته بذاته»، متن دعاء الصباح يدلّ على صحّته. ٧. متون الروايات المنقولة بأسانيد غير معتبرة ردّها وإنكارها خطأ؛ فإنّ الردّ والإنكار ادّعاء يحتاج إلى دليل، والحديث في فرض عدم اعتبار سنده وعدم قيام قرينة داخلية أو خارجية على صحّته خارج عن دائرة الحجّية، ولكن لا ينبغي إنكاره.

وفي الختام نسأل الله تبارك وتعالى التوفيق لكم ولسماحة الشيخ حب الله ولعلماء الطائفة في نشر معارف القرآن والسنة عبر طريق الحق والاعتدال والواقعية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كابل: محمد آصف محسني

٢٦ رمضان ١٤٣٩

بسمه تعالى

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ آصف محمسي دام ظله العالي

مولانا، انتشر في الآونة الأخيرة كتاب في ثلاثة مجلدات تحت عنوان «المعتبر من بحار الأنوار وفقاً لنظريات آية الله محمسي» [دار معجزة البيضاء سنة ١٤٣٧] ومن الواضح أن سماحتكم صرح بتأكيد واضح في كتاب «مشرعة بحار الأنوار» أن من فوائد تكثير الروايات وإن كان غير معتبرة سنداً «أنه قد تصل غير المعتبرة إلى التواتر المعنوي والإجمالي فيترتب عليه أثره فيؤخذ بالقدر المتفق عليه بين الروايات كما تشير إليه في بعض الأبواب و هي يجري في جملة من الأبواب التي لم نشر إليه أيضاً فتفطن» و أخرى «احتفاظها بقرينة موجبة للاطمئنان بصورها» ولكن مع العجب البالغ قد حذفت عباراتكم في كل باب الدالة على ثبوت التواتر الإجمالي أو المعنوي عندكم أو وجود القرائن المعرزة لمضمون روايات باب من أبواب البحار و اكتفى بالتفهيمات السندية وفقاً لمنهجكم فحذف في كثير من الأحيان باب بكامله، فنتمنى من سماحتكم -تنوراً لأذهان طائفة الإمامية- أن أفيدونا:

الأول: هل الكتاب المذكور «المعتبر من بحار الأنوار وفقاً لنظريات آية الله محمسي» قد صدر و انتشر بإجازتكم و مع علمكم و هل هو مطابق مع مشروعكم في تدوين كتاب «مشرعة بحار الأنوار»؟

الثاني: هل الكتاب المذكور، اشتمل على جميع ما هو المعتبر من أحاديث بحار الأنوار وفقاً لنظرياتكم على نحو يكون البنية الأساسية لبناء منظومة العقائد لطائفة الإمامية؟

أبقاكم الله ذخراً للمؤمنين

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

No:

Date:

شماره :

تاریخ :

بسمه تعالی



حوزه علمیه خاتم النبیین (ص)

بسمه تعالی

جناب حجة الاسلام آقای موسوی دست بر کاته خداوند بر توفیقات جناب عالی بفرماید.

در جواب پیاپیهای کتبی و لفظی شما به هری و فارسی مطالب زیر بیان می گردد:

۱- من از طبع سه کتاب آقای حیدر حب الله هیچ اطلاعی ندارم و نه آنها را دیده‌ام و نه جناب ایشان با من مشوره کرده‌اند لذا سؤال شما را در مورد مطالب آن، جواب داده نمی‌توانم.

۲- نقل یک متن به سه سند غیر معتبر موجب اطمینان بصدور آن متن از امام (ع) می‌گردد زیرا بعید است راویان در هر سه سند، دروغ گفته باشند و من در کتاب مجمع الاحادیث المختصرة مکررا از این طریق استفاده کرده‌ام.

۳- اگر سه سند، متن مختلفی را نقل کرده باشند و راویان آن هر چند مجهول و باخفیف باشند مشترکات آن متن مورد اطمینان قرار می‌گیرد و حجت است.

بنی الخبر الموثق بالاتر و مهم‌تر از غیر الثقة است زیرا در اول وثوق ما صحت آن قطعی و در دومی قطعی نیست. درست است که من در مشرعه بحار الانوار و مجمع الاحادیث المختصرة و در کتاب الاحادیث المختصرة فی جامع احادیث الشیعة استفاده هام برده‌ام ولی من آن را قول دوم و در بعضی از کتب فوق از خداوند آرزو کرده‌ام که دانشمندی پیدا شود و این گونه احادیث را جمع کند که تعداد آن زیاد می‌شود فید و اوم فردی را پیدا کنید که این کار را انجام دهد.

۵- علمای شیعه احادیثی را که دانشمندان اهل سنت در مولود فضایل اسیر المؤمنین و اثمه اهل البیت (علیهم السلام) نقل کرده‌اند قبول کرده‌اند چون راویان اهل سنت داعی بر کذب و حمل آنها ندارند.

این طریق نیز به اعتبار روایات بحار الانوار کسک می‌رساند.

۶- گاهی متن دلیل بر صحت سن و اعتبار آن می‌شود مثلا دعای کمیل سند ندارد ولی متن آن دلیل بر صحت سن آن است من مطمئنم که این دعا از زبان سارک آن حضرت صادر شده است اینگونه روایات در بحار زیاد است.

از آیت الله کاشف الغطاء از سه دعای صحیح سؤال شده بود آن مرحوم یک جمله از آن دعا را در جواب نوشته بود که: «باین دل علی ذاته بدانه متن دعای صحیح بر صحت خود دلالت می‌کند»

۷- انکار متون منقوله به اسناد غیر معتبره غلط است زیرا انکار ادعایی است که دلیل می‌خواهد متن حدیث در فرض عدم اعتبار سند و عدم قریه داخلی و خارجی حجت بستی به اینکه تکذیب شود.

در پایان مزید توفیقات الهی را برای شما و آقای حب الله و سایر دانشمندان محترم در ترویج قرآن و سنت از راه اعتدال و واقع پسی خواهم.

کاتب:

محمد آصف محسنی ۲۶ رمضان ۱۳۹۹

۹۷۳۱۳

لقاء مع الأستاذ

أُجري هذا اللقاء لدى حضور سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني في إيران في شهر تير ١٣٩٧ هـ ش. (تمّوز / يوليو ٢٠١٨ م) ضمن ثلاث جلسات، حيث تمحور موضوع الحوار مع سماحته حول طرح صورة واضحة لهدفه من وراء تدوين كتاب مشرعة بحار الأنوار بعد أن نُشر كتاب تحت عنوان المعتبر من بحار الأنوار والذي طبعت على غلافه العبارة التالية (وفقاً لنظريات آية الله آصف المحسني)، حيث طرحت بعض التساؤلات حول ما إن كان سماحته يؤيد الأسلوب المتبع في هذا الكتاب أو لا، وهل يتناغم مضمونه مع آرائه؟

الجدير بالذكر هنا أنّ سماحة الأستاذ خلال الجلسات الثلاثة من هذه المقابلة أكّد غاية التأكيد على أنّ اعتبار سند الروايات لا موضوعية له؛ لأنّ الأمر الهامّ على هذا الصعيد هو مدى اعتبار الخبر ووثاقته، إذ من الممكن معرفة ذلك بواسطة طرق وقرائن أخرى غير السند؛ لذلك اعتبر جمع الأخبار الموثقة مشروعاً هاماً وعظيماً، وأكّد على ضرورة إنجازه من قبل متخصصين. وضمن اللقاء وضح سماحته بعض الطرق والقرائن التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم مدى اعتبار الأخبار، وأشار إلى هدفه من وراء مبادرته إلى تأليف كتب الحديث والرجال.

فصل الأولى

المقابلة الأولى: الخبر الموثوق أعلى مرتبة من خبر الثقة

الخبر الذي يكون سنده على غرار السند التالي (محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن جميل بن درّاج عن زرارة عن الصادق عليه السلام) يندرج ضمن الأخبار المعتبرة حسب إجماع العلماء، وهو ما يُصطلح عليه بـ (خبر الثقة). لكن قد لا يعتمد عليه أحد العلماء في المسائل الفقهية مبرراً لذلك بأن الشهرة الفتوائية لا تنسجم معه. والشهرة طبعاً جابرة وكاسرة، أي أنّ الخبر لا يُعمل بمضمونه رغم الاتفاق على اعتباره سنده. هذا ما نسميه بخبر الثقة، وهو اصطلاح تركيبي يتكوّن من مضاف ومضاف إليه؛ إذ أُضيف الخبر للثقة.

ويقاله (الخبر الموثوق)، وهو أعلى مرتبة منه؛ وذلك لأنّ خبر الثقة يفيد الظنّ، والأصل في الظنّ هو عدم الحجّية، ولكن بما أنّ بناء العقلاء على حجّية خبر الثقة، فهم يعملون به. سماحة الشيخ الأنصاري عليه السلام قال إنّ بناء العقلاء قائم على حجّية الخبر الموثوق؛ لأنّ الإنسان يحصل منه على وثوق بالصدور. وأمّا الوثوق في خبر الثقة فهو نوعي؛ لذا قد لا يستحصل البعض يقيناً بالصدور منه، وربما يخالف فتوى المشهور. ولكن لدينا الخبر الموثوق الذي يمنح الإنسان اطمئناناً فعلياً^١. فأين هذا من ذاك؟! هناك مثلاً رواية يتمحور موضوعها حول الكبانر، وكتب بخصوصها أنّ نصّ هذا الخبر له ثلاثة أسانيد أحدها ضعيف، ولكن الوثوق الذي يتّصف به الخبر يجعله معتبراً. واعتباره ليس بصفته خبراً للثقة، وإنّما بصفته خبراً موثقاً به على نحو الصفة والموصوف، حيث يتحصّل لدينا وثوقٌ به بالفعل. هذا الخبر الموثوق أعلى مرتبة من

خبر زرارة الذي تعتبر جميع رواياته أخبار ثقة؛ إذ يتحصّل منها وثوق شأني ونوعي. طبعاً، وإن لم يتحقّق وثوق، فذلك الخبر يعتبر حجةً تعبدّاً.

نحن في الخبر الموثوق لا ننظر إلى الراوي، فأنّا لدّي اطمئنان بكلام الإمام جعفر الصادق عليه السلام. والرواية إن كان لها مثلاً ثلاثة أسانيد كلّ واحدٍ منها نقل نصّها بذاته يكون احتمال أن رجال الأسانيد الثلاثة قد تأمروا مع بعضهم بعيداً. وهذا هو السبب في كون الخبر الموثوق أعلى مرتبةً من خبر الثقة باعتبار أن الخبر يفيد الوثوق بالصدر.

بناءً على ما ذكر، أشرت في الكتاب إلى أن أحد النصوص لو نقل بثلاثة أسانيد، فهذا كافٍ في اعتباره وإن كانت أسانيده الثلاثة ضعيفة، بل هو أعلى مرتبةً من خبر الثقة بحيث ينال الإنسان منه وثوقاً فعلياً. هذا أحد مواضع البحث.

المثال الآخر هو الحديث الشهير «طَلَبَ العلمُ فريضةً على كلّ مسلمٍ»، فموضوعه كما هو واضح يتمحور حول فضيلة العلم. وقد روي في مصادر أحاديثنا بعدة أسانيد؛ لذلك نقلته في كتاب معجم الأحاديث المعتبرة دون أن أذكر سنده حيث اكتفيت بعبارة «قال رسول الله» ولم أذكر غير ذلك. وهو كما يلي:

قال رسول الله ﷺ: «طَلَبَ العلمُ فريضةً على كلّ مسلمٍ».

لقد راجعت الصحاح الستة مراراً. وأؤكد هنا على أن جلال الدين السيوطي يعتبر واحداً من العلماء المجدين. وأنا أحياناً أغبطه على ما بذله من جهود وأقول كم نحن كسالي! فهو كان متديناً غاية التدبّر طوال مسيرة حياته ولديه رغبة علمية مشهودة؛ حيث بذل جهوداً حثيثة. وفي تعليقه على سنن النسائي قال إنه لم يعثر على سندٍ معتبر للرواية «طَلَبَ العلمُ فريضةً على كلّ مسلمٍ»، لكنها متواترة؛ لذلك نقلها باعتبارها خبراً متواتراً ولم ينقلها بسندٍ معتبرٍ بطرقنا ولا بطرقهم، وعلى هذا الأساس نقلها وقبلها.

وقبل ذلك قلت في كتاب مشرعة بحار الأنوار إن هذه الرواية لم تنقل بسندٍ معتبرٍ، لكن لا يمكن وصفها بأنها خبرٌ كاذبٌ لمجرد ضعف سندها، ولا يصحّ لنا طرحها. وكلّ من يفعل ذلك فهو يعاني من خللٍ في عقله، فأنّا متأكّد بأنّ نبيّنا الكريم ﷺ قال ذلك؛ لأنّ أسانيد هذا الخبر كثيرةٌ بحيث يحصل الإنسان على وثوقٍ (اطمئنان شخصي) بصدوره، وليس لأنّه متواتر.

لذلك عندما أنقل هذا الخبر لا أقول (عن رسول الله ﷺ)، وإنما أقول (قال رسول الله ﷺ).

الاستفادة من تراث أهل السنة

علماء الشيعة قبلوا الكثير من الأحاديث المنقولة في المصادر المعتمدة لعلماء أهل السنة؛ إذ ليس لديهم أي داعٍ لوضع أحاديث في فضائل أهل البيت ﷺ. ناهيك عن أن علماء الشيعة اتخذوا بعض أحاديث أهل السنة كدليل على الأحكام الفقهية رغم نقلها بسندٍ واحدٍ. وهذا ما نلمسه في باب ضمان اليد. ومن أراد الاطلاع فليراجع مكاسب الشيخ الأنصاري (رضوان الله عليه).

دلالة النص على صدور الرواية من المعصوم ﷺ

كذا هو الحال بالنسبة إلى دعاء كميل. زوجتي المحترمة دَوَّنت كتاباً جمعت فيه الأدعية المعتمدة وعنوانه الدعاء في الروايات المعتمدة. وقد طلبت منها أن تدرج فيه دعاء كميل أيضاً؛ فهو دعاءٌ معتبرٌ. لكتبتها قالت لي إن هذا الدعاء لا سند له، فقلت لها ليس من المهم أن يكون له سند، إنه على غرار العبارة التالية: «يا من دلَّ على ذاته بذاته»، ولا يمكن أن يصدر هذا الدعاء إلا من روح أمير المؤمنين ﷺ المفعمة بالنور؛ فهو نابعٌ من لسانه وقلبه المحبُّ لله تعالى؛ لذا كلٌّ خير حينما يقرأ عباراته ويتأمل فيها فإنه يدرك ذلك.

سماحة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الذي كنت أقلده قبل سنٍّ بلوغي، سُئل عما إن كان دعاء الصباح حجةً أو لا، وهل له سندٌ؟ وفي إجابته ذكر سماحته جملةً من هذا الدعاء، وهي: «يا من دلَّ على ذاته بذاته»، ثم قال: كيف يمكن لإنسانٍ من عاقبة البشر أن يذكر مضامين كهذه؟! إن دلالة هذه القرائن النصية تعتبر أعلى من دلالة خبر الثقة على الصدور من الإمام ﷺ؛ لذا لا يطرح هنا مبحث توثيق رواية السند أو عدم توثيقهم. وأنا أرى دعاء كميل كذلك.

الهدف من تدوين كتاب معجم الأحاديث هو جمع أخبار الثقة وليس الأخبار الموثوق بها

لقد ذكرت لدى إجابتي عن سؤالٍ وجه لي من النجف،^١ كما طبقت ذلك في عدّة مواضع

١. يقصد سماحته الاستفسار الذي وجه له بشكلٍ مكتوبٍ حول كتاب المعتمد من بحار الأنوار، وقد طبعنا نسخةً مصوّرةً له في بداية هذا الكتاب.

من كتابي المشرعة والمعجم، أنَّ هدفِي الأساسي في كتاب معجم الأحاديث المعتبرة هو نقل أخبار الثقة، حيث جمعت ما يقارب ١١٥٠٠ أو ١١٦٠٠ رواية.

هذه الأحاديث التي جمعتها تشمل أخبار الثقة التي رويت بسندٍ معتبرٍ. وهذا المشروع هو الأول من نوعه في تاريخ التشييع. ولكن لم يكن هدفِي في هذا الكتاب هو نقل الأخبار الموثوق بها؛ فهذا الأمر خارج عن نطاق قدرتي.

ضرورة جمع الأخبار الموثوقة

أرجو منكم هنا أن تسجلوا ما أقول، وكلامي هو: لا بدّ أن يبادر البعض إلى تأليف كتابٍ لجمع الروايات الضعيفة ذات الأسانيد المتعدّدة أو المضامين العظيمة؛ فهي تعدّ سبباً لإيجاد الاطمئنان الشخصي وليس الاطمئنان النوعي، وخبر الثقة يوجد الاطمئنان النوعي. وهذا المشروع يعدّ خدمةً عظيمةً إن أُنجِز.

قبل سنواتٍ وإبان عهد حكومة طالبان [في أفغانستان] كنت مقيماً بمدينة قم. وحينها عرضت كتاب مشرعة بحار الأنوار على أحد العلماء، فلفتت نظره بعض مضامينه وقال: لماذا دوّنت هذه الروايات؟! لقد قلت إنّ أسانيدنا ضعيفة! قلت له: نعم، أسانيدنا ضعيفة، لكن انظر إلى نصوصها، فلا يمكن لغير الأئمة المعصومين بيانها. ونصوص كتاب نهج البلاغة لم تنقل كلّها بأسانيد معتبرة، ورغم ذلك يرجع إليها الباحثون ويطمثون بصدورها. ومن أمثلة ذلك تلك الخطبة العظيمة التي عادةً ما يذكرها الخطباء على المنابر، وهي: «وكمال التوحيد نفي الصفات عنه»، فهذه العبارة لم تنقل عن أفلاطون ولا عن سقراط ولا عن ابن سينا ولا عن ملا صدرا. إنّه كلام الإمام علي عليه السلام، حيث اكتسب هذا الكلام عظمتَه من شخصيّة قائله.

يجب علينا جمع هذه الروايات. وللأسف لم أتمكن من ذلك. وقد وصلتني رسالة من مدينة كربلاء قبل مجيئي إلى إيران في سفرتي هذه، تضمّنت كلاماً شبيهاً لما ذكرتموه. فأخبرت مرسلها بأنّي تطرّقت في هذا الكتاب إلى جمع أخبار الثقة فقط، ولا أدعي أنني جمعت كلّ الأخبار المعتبرة فيه، فجمعها هو عملٌ آخر. والأحاديث التي جمعتها في معجم الأحاديث المعتبرة بلغت ما يقارب ١١٠٠٠ حديثٍ وثيف.

لا بد من تشكيل لجنة من العلماء العاملين الذين لهم باع طويل في علم الرجال ولديهم القدرة على الاستفادة من القرائن لأجل جمع الأخبار الموثوقة وليس الأحاديث المعتبرة سنداً. فهذه الأخبار مثل "دعاء كميل" تعدّ أعلى مرتبة من أخبار الثقة؛ إذ يتحصّل لدى الإنسان اطمئنانٌ فعليّ بصدورها.

قلت في كتاب المشرعة إنّ متن الخبر لو كان واحداً ومنقولاً بثلاثة أسانيد ضعيفة، فهو يوجد لدينا اطمئناناً؛ إذ من المستبعد جداً اتفاق رواة هذه الأسانيد الثلاثة على تلفيق حديث كاذبٍ ونسبته للإمام. يُحتمل الكذب عندما يكون السند واحداً، بينما لا يوصف الحديث بأنه مجعولٌ بحسب قواعد علم الرجال عندما يتمّ نقله بثلاثة أسانيد مختلفة؛ وذلك لأنّ منته واحدٌ، فلو كان مجعولاً لما اتّحدت ألفاظه. والعدد "ثلاثة" ليس من اختراعي، فقد اقتبسته من كلام الشيخ الحرّ العاملي رحمته الله، حيث نقل روايةً حول المحرّمات بثلاثة أسانيد ضمن الجزء الحادي عشر من كتابه وسائل الشيعة في طبعة المتوسطة.

ألّفت كتاباً حول المحرّمات وأيّدت فيه روايةً نقلها الشيخ الصدوق رحمته الله بنصٍّ واحدٍ وثلاثة أسانيد. وبالطبع أنا لم أحّد هذا العدد من الأسانيد.

الرواية ذات الألفاظ المتعدّدة والمنقولة بعشرة أسانيد أو ثمانية على أقلّ تقديرٍ بإمكاننا استنباط مشتركاتها إن كانت بمضمون واحد وألفاظ متعدّدة. وهذا العدد منوطٌ بتشخيص الفقيه نفسه. وباعتقادي، إنّ هذا العدد يعدّ كافياً للقول باعتبار الوجه المشترك للأمر الجامع في الرواية. وكذا هو الحال بالنسبة إلى الروايات الطويلة؛ إذ بإمكاننا جمعها ونيل وثوقٍ فعليٍّ منها؛ لذا يجب علينا جمعها. وقد أشرت إلى هذا الأمر في عدّة مواضع من كتاب المشرعة.

ذات مرّة دون أحدهم مقالةً واستشكل عليّ؛ وذلك لأنّي كتبت حول أحد المواضيع المنقولة في نهج البلاغة. هذا الكتاب القيم هو فخرٌ للشيعة، لجميع الشيعة إلى يوم القيامة، إنّ كتاباً عظيماً. ذلك الرجل اعترض على كلامي هذا، فقال إنّك تقدح باعتبار سند نهج البلاغة وفي الحين ذاته تقول إنّهُ فخرٌ للشيعة ١٩

هذا الرجل أخطأ في استنتاجه، فأنا قلت إنّ الخبر غير المعتبر ليس خبر ثقة، ولم أقل إنّهُ ليس صادراً من الإمام رحمته الله. كلام الإمام علي رحمته الله المنقول في نهج البلاغة ما زال محتفظاً

بدقته وحيويته في القرن الحادي والعشرين، وهو أرقى من كل ما شهدته البشرية من فلسفة مثالية وفلسفة إشراقية وأسفار، فهذه الأشياء تظهر ثم تزول؛ لذا ليس من الصواب ادعاء أن السيد الرضي هو الذي ابتدع نصوصه.

إذن، لو قمنا بذلك وحينما نتحقق الثقة بالقرائن، ربما تحظى الكثير من الروايات بالاعتبار بحيث يقتنع بها الآخرون على ضوء تلك القرائن.

نقل مناقب أهل البيت عليهم السلام في كتب أهل السنة قرينة على اعتبار الرواية

ذكرت إحدى القرائن لذلك الشخص المحترم الذي بعث لي رسالة من العراق. وهي أن روايات المناقب المنقولة في مصادر أهل السنة ليست معتبرة فقط لديهم - وهم يقولون إن علياً هو الخليفة الرابع والخليفة الأول أفضل منه، أي أن درجته في الأفضلية هي الرابع بحسب ترتيبهم في الخلافة؛ لذا فإن كلام ابن أبي الحديد أو غيره في التأكيد على أفضلية الإمام علي عليه السلام رغم كونه رابع الخلفاء، يعد نادراً - بل لدينا كذلك.

لا شك في أن أهل السنة لا يبادرون مطلقاً إلى تلفيق فضائل لعلي وآل علي عليهم السلام ولا سيما لأولاده المعصومين عليهم السلام. الفضل ما شهدت به الأعداء.

لوراجعتم كتاب الصواعق المحرقة لوجدتموه موجهاً ضد الشيعة، لكن مع ذلك ستجدون فيه روايات في فضائل أهل البيت عليهم السلام وهي غير منقولة في مصادر الشيعة. إذن، هل من المعقول تصوّر أن مؤلف هذا الكتاب قد وضعها من عنده؟! الخلل الموجود في هذا الكتاب أنه يكثر الشيعة ومؤلفه لا يؤيد كون علي أفضل الخلفاء. لكن الأحاديث والمسائل التي نقلها حول عظمتها تجعل القارئ يعشق مقامه السامي. ناهيك عن أنه نقل فيه أشياء عجيبة أخرى. إذا ألقيتم نظرة على هذا الكتاب لوجدتم أن عدداً من رواياته لم ينقلها أصحابنا، وفيه روايات حول الأئمة والشيعة.

أهل السنة نقلوا روايات في مصادرهم حول فضائل الشيعة، مثل قول رسول الله ﷺ: «يا علي أنت وشيعتك في الجنة». ولا شك في عدم صواب تصوّر أن واحداً من أهل السنة قد وضع هذه الرواية عن الشيعة. وفي هذه الحالة أجرى الله تعالى الحجة عليه والحق على لسانه.

يجب جمع هذه الروايات والأخبار الموثقة، وهناك قرائن أخرى. وفي تلك الرسالة التي بعثتها إلى العالم العراقي قلت له فيها بأن يدونها، فنحن مكلفون بالإجابة. ولحد الآن لم أقرأ كتاب السيد حب الله رغم أنني حصلت على قرص مدمج له. لكن لم تسنح لي الفرصة في قراءته بسبب مرضي وانشغالي بالتأليف.

عليكم أن تطرحوا إجابات علمية؛ إذ قد يبادر شخص آخر لأغراض أخرى ويقوم بعمل ما. لذا إن تم إنجاز هذا المشروع - أي جمع الأخبار المذكورة في مصادر أهل السنة، وهو ما فعلت مقداراً منه - أو تم جمع الأخبار المروية في مصادرنا أو تلك الأخبار الموجودة في البحار التي فيها قرائن من أهل السنة بحيث يبلغ عددها ثمانية أو عشرة. بإمكاننا في هذه الحالة استنباط المسائل التي تمثل القدر الجامع فيها. وإذا ما حصل لدينا الاطمئنان بصورها - وإن لم يكن سندها معتبراً - بإمكاننا نسبتها إلى الأئمة عليهم السلام لكونها تمنحنا الوثوق الفعلي. إذن، يجب البحث عنها وجمعها كي يصبح هذا الإنجاز ثرائاً نافعاً تستفيد منه الأجيال اللاحقة، وحتى لا يجزؤ أحد على الاستهانة بأحاديثنا.

أسأل الله تعالى أن يوفقكم. ولا بد من تقديم اقتراح لبعض الفضلاء في النجف أو قم أو مشهد لجمع الأخبار الموثوقة.

ما ذكرناه مجرد نموذج. وهناك الكثير من الأمور التي يدرك الإنسان أنها صادرة من الأئمة عليهم السلام. صداقتي مع السيد السيستاني (دامت بركاته) قديمة. عندما أسافر إلى هناك أجالسه وأتبادل أطراف الحديث معه. وقد طرح هذا الموضوع في كلامنا.

يمكن القيام بأعمال أخرى في باب الأحاديث للتعرف عليها. مثلاً حمل العام على الخاص أو المطلق على المقتيد، أو أن نقوم بعملية جمع عرفي (وهو ليس كهذين الأمرين السابقين)، أو بحمل الحاكم على المحكوم أو الوارد على المورد، ناهيك عن معايير أخرى. هذه المسائل أشار إليها السيد السيستاني، وقد تحدثت معه قليلاً عنها وأخبرته برأيي، حيث قلت له إن كلامهم نورٌ بحسب ما هو مروي.

أنا لا أقصد من هذا الكلام أن كل من يدعي وجود نور في قلبه تصبح الرواية معتبرة عنده.

ولا أعني أن كل من يدعي نوانية نص إحدى الروايات يعتبر هذه الرواية حجة. ففي هذه الحالة تسود الفوضى، بحيث يتمكن كل شخص من قول ما يشاء بزعم أنه أدرك ذلك في باطنه. وإنما كان قصدي إضافة هذه الروايات إلى الأخبار الموثوقة. وأحياناً قد يطمئن الإنسان قلبياً بصدر أحد الأخبار من الإمام. وبهذا يتحقق استثنائش لدى من يستنبط أمراً من كلام الأئمة عليهم السلام.

هذه الأمور كتبها لذلك الرجل في النجف، لكن لا أدري ماذا فعل. وأودّ هنا أن أعلن لكم مرة أخرى بأن العلماء المحترمين في مدينتي النجف وقم لو تآزرروا في ما بينهم لربّما أصبحت أحاديث كثيرة ضمن الأخبار التي يجب العمل على أساسها. صحّة السند من جملة السبل في هذا المجال، إلا إن الأخبار الموثوقة التي تمنحنا وثوقاً تعدّ أمراً آخر.

يا ترى هل يمكن ادّعاء أن هذه الخطبة: «الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون ... لشهادة كل صفة على أنه غير الموصوف ...» من تأليف السيد الرضي أو الشيخ الكليني أو أي شخص آخر؟ بالتأكيد كلا. إنها عبارات نهج البلاغة التي تتسم بالحيوية على الدوام. يا ترى كيف يتكلّم الإمام علي عليه السلام بحيث يطمئن الإنسان من صدور هذا الكلام على لسانه المبارك؟! يجب علينا البحث في هذا الأمر معاً وتأسيس لجنة من العلماء والفضلاء في النجف أو قم لأجل جمع الأخبار الموثوقة، وهذا المجهود فيه أجر عظيم. فبعض الروايات ليست مفتقرة إلى سند، وهي تشبه: «يا من دلّ على ذاته بذاته». سماحة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء أجاب ذلك الرجل الذي سأله عن دعاء الصباح بنفس هذه الإجابة.

حجّة الخبر الموثوق به

أعتقد أن الأخبار الموثوق بها تعدّ معتبرة؛ لأنّ الوثوق يفيد الاطمئنان، وهو حجّة عند العقلاء. ومن المتيقّن أن الشارع قد أمضى هذه الحجّة.

الاطمئنان حجّة عقلانيّة وقد أمضى شرعاً. فأنت تعتمد على اطمئنانك وتوافق على أن يأخذك عمك أو أخوك أو زوجتك إلى مكّة أو زيارة الأئمة. كما تعتمد عليه حينما يدعوك شخص لكونه صديقاً لك ويستضيفك دائماً فتتناول طعامه بوثوق مع إمكانية أن يكون مسموماً، حيث لا تكثرث باحتمال موتك.

لو ادّعى شخص أنه لا يعتمد على أحدٍ في ما ذكر، سوف يقال إنه أصبح مجنوناً واستحوذ عليه الوسواس. فجميع الأمور الهامة من أموال طائلة وأعراض وأنفس متوقفة على مسألة حجّة الاطمئنان والوثوق. ولم أرَ أحداً شكك بمكانة الوثوق ضمن مباحث علم الأصول. ويبدو في أحد المواضع -ولست متأكّداً من ذلك- أنّ الأستاذ الكبير آية الله الحكيم رحمته الله في المستمسك أو في حقائق الأصول كان متردداً في حجّة الوثوق. وما سمعت من غيره كلاماً في هذا المضمراً؛ إذ الجميع يحكمون بحجّة قطع العقلاء.

فصل الثانية

المقابلة الثانية^١: تنوع الأساليب والمباني في نقد الروايات وتقويم وثاقتها

أصّر عليّ أحد رجال الدين المتديّنين الذين التقيت به عدّة مرّات - حيث زارني في مدينة قم، وربما رأيته في مدينتي طهران ومشهد- أن أوّلّف كتاباً أجمع فيه الروايات معتبرة السند كي يتمّ تمييزها عن غيرها. وطلب منّي أن أعتدّ في ذلك على كتبنا الأربعة، أي الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه.

ومن ناحية أخرى التقيت في لندن أحد العلماء الأفغانيين المقيمين هناك منذ مدّة من الزمن، وهو من السادة الذين درسوا في حوزة قم العلميّة. وخلال اللقاء سألتني عن مدى صحّة الأخبار المرويّة حول رجعة الأئمة عليهم السلام ؟ فقلت له: لا أعلم، عندما أعود إلى قم سوف أبحث في الموضوع وأبعث لك رسالة حول ذلك.

عندما عدت إلى قم تصفّحت كتاب بحار الأنوار ونظرت في الأخبار الخاصّة بالرجعة بعد تلك الأخبار المرويّة عن إمام العصر عليه السلام، فحاولت تصنيفها بحسب أسانيدها. لكنّي تساءلت في نفسي قائلاً: لماذا أقتصر في هذا البحث على أخبار الرجعة فقط؟! لذلك قرّرت أن أوسّع البحث ليشمل كتاب البحار بأسره. وبالفعل بادرت إلى ذلك وكتبت مقدّاراً منه في

١. أجريت هذه المقابلة مع سماحته بتاريخ ١٥ تير ١٣٩٧ هـ ش، وبعد ذلك أعطيناه نسخةً مدوّنةً منها فأجرى عليها تعديلات بقلمه.

قم، ومقداراً آخر في باكستان وآخر في كابول ضمن جزئين.

فقال لي: هذه هي الروايات التي دَوَّنَها هنا. لكن لماذا لم تدوّن نفس الروايات؟ لماذا لم تشر إلى أنّ روايات الباب الكذائي والروايات الكذائية معتبرة وما سواها ضعيفة أو مجهولة سنداً؟ أي ميّز الروايات عن بعضها.

قلت له: أنا لا أفعل ذلك.

هورجل متديّنٌ وقَدّم خدماتٍ للشيعة ويشعر بشفقةٍ عليهم، وكان يقول لي: أنت اكتبها وأنا أطبعها لك، لكّتي أجبتة قائلاً: لا أريد ذلك، لو أنّي شئت ذلك لفعلته ولجمعت جميع الروايات معتبرة السند.

وأما الشخص الذي قام بذلك مؤخراً فأنا لا أعرفه.

على أيّ حالٍ، لقد بدأت هذا العمل في مدينة قم ودام عدّة سنواتٍ، ثمّ سافرت إلى باكستان في فترة الجهاد فبقيت هناك عدّة سنواتٍ وجمعت الأحاديث معتبرة السند. ووجدت أنّي لو عملت وفق الأصول التي أتبناها لوجب عليّ ذكر ٦٥٠٠ أو ٧٠٠٠ رواية. لكّتي قلت في نفسي إنّ هذا العمل يعدّ خيانةً، وهو أمرٌ غير لائقٍ. لذلك جمعت كلّ تلك الكتب التي دَوَّنَها وجعلتها في مكتبة حوزة خاتم النبيّين العلميّة في مدينة كابول. فانتهى الموضوع، وأنا بدوري نسيتُه.

بعد مدّةٍ جاءني خطابٌ من جامعة المصطفى كما يلي: نحن مستعدّون لتجديد طباعة كتابكم بحوث في علم الرجال للمرّة الخامسة إن وافقتم على الأمر. فأجبتهم: لا تطبعوه؛ لأنّي أريد مراجعته، وبعد ذلك بإمكانكم طباعته. بعد أن راجعت كتابي الرجالي هذا في مدينة كابول تبادرت إلى ذهني مسائل جديدة. وكما تعلمون فإنّ صاحب الكافي قام بعملٍ جيّدٍ حينما دَوَّن أسانيد جميع الروايات التي نقلها؛ لذا لا مشكلة في كتابه ونسأل الله تعالى الرحمة له. لكنّ الشيخ الطوسي عليه السلام لم يفعل ذلك، بل حذف نصف السند، ونقل نصفه الآخر في مشيخة "التهذيبين". وأما الشيخ الصدوق فهو لم يحذف نصف السند، فهو لديه توجّه آخر، وهو حذف السند بكامله والاكْتفاء بذكر اسم الراوي الأوّل الذي نقل الحديث عن لسان الإمام. وقد ذكر أسانيد الروايات في "المشيخة"، لذا من أراد معرفتها عليه مراجعة "المشيخة". وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مشيخة الصدوق عليه السلام بدائيّة برأيي إذا ما قورنت بمشيخة الشيخ التي هي أكثر حرفيّة.

فمشيخة الشيخ إذن حرفية للغاية ومعقدة. أنا بدوري نقلت مشيخة "التهذيبين" بكاملها وشرحتها. وفي كتاب "البحوث" تطرقت إلى هذا المبحث المعقد، حيث أدرجتها ضمن مباحث كتاب "البحوث" وكتبت الكثير حولها. ومشيخة "الفقيه" التي تعتبر أكبر من مشيخة التهذيبين بعشرة أضعاف تقريباً، دَوَّنْتُها ضمن جدول بسيط.

عندما أبدى المعنيون في جامعة المصطفى رغبتهم في طباعة كتاب "البحوث" للمرة الخامسة - وهذا الكتاب يدرّس في بعض الأماكن - تأملت في الأصول الرجالية التي أتيناها فألهمني الله سبحانه وتعالى بعض المسائل، ففتحت أمامي أفاقاً جديدة. وأنا الآن أشعر أن هذا الكتاب ما زال غير كامل بنحو ما؛ إذ لو استطعت أن أراجع كلّ تلك الروايات التي يبلغ عددها ما يقارب ١١٠٠٠ وتيف ورتبها ١٢٥٠٠ حديث معتبر، فمن المحتمل أن أعثر على مئات الأحاديث ذات الأسانيد المعتبرة ثم أدرجها ضمن هذا الكتاب.

إنّ علم الرجال فيه تعقيدٌ كثيرٌ، وإلى أن دَوَّنْتُ كتاب "البحوث" لم أجد شخصاً ألّف كتاباً حول قواعد هذا العلم. وبعد ذلك دَوَّنْتُ العديد من الكتب. وأشهرها في زماننا هو كتاب المامقاني الذي عنوانه تنقيح المقال، ثم ألّف السيّد الخوئي كتاباً في الرجال، وأنا كنت تلميذاً عنده وتلقّيت أكثر دروسه منه.

حينما أردت تدوين هذا الكتاب، لم يكن كتاب السيّد الخوئي مطبوعاً بعد. وأخبرته بإشكالٍ هامٍّ في علم الرجال كنت أعتقد بوجوده، فقال لي: لقد طبع كتابي، فراجع الجزء الأول ستجد الإجابة عن سؤالك فيه.

بعد أن طبع كتابه راجعت الجزء الأول منه، لكنّه رحمه الله لم يتطرق فيه إلى الإشكال الذي طرحته عليه، بل كانت إجابته عن الموضوع الذي أشار إليه تتمحور حول جانب آخر إلاّ إنها لا تشمل الجانب الهام. وقد تحدّثت كثيراً عن ذلك.

السيّد الخوئي برأيي لم يذكر في كتابه الرجاليّ الذي ألّفه ضمن ٢٣ جزءاً، سوى سبع أو ثماني أوراقٍ فقط حول القواعد الرجالية أو أقلّ من ذلك.

إنّ علم الرجال معقدٌ للغاية، والسيّد السيستاني باعتقادي لديه معلومات جيّدة حوله.

لقد دَوّنت هذه البحوث التي طبعت خمس مرّات، وفي الطبعة الخامسة توصلت إلى نتائج جديدة. فالإنسان مهما بذل جهداً حثيثاً سوف يبقى يتعرّف على أشياء جديدة، ثمّ يصبح متخصصاً شيئاً فشيئاً ويكتسب تجربة.

مرّة أخرى أجريت تعديلات على كتاب "البحوث". وطلبت من ممثّل جامعة المصطفى في كابول بأن يرسله إلى قم كي تتمّ طباعته، وهذه الطبعة تختلف عن طبعته الرابعة. ومن ناحية أخرى، بادرت مرّة أخرى إلى مراجعة بعض النسخ من كتاب معجم الأحاديث المعتبرة الذي تركته آنذاك بعد أن ضمّنته ١١٥٠٠ حديث. ولكن حتّى الآن وأنا بخدمتكم أعتقد بوجود ١٢٠٠٠ ألف حديثٍ معتبر السند أو أكثر من ذلك.

الاختلاف الكبير بين الآراء الرجالية

أودّ أن أخبركم بأننا نمتلك حالياً ١٢٠٠٠ رواية معتبرة. لكنّ الآراء الرجالية متباينة، وتباينها هذا يمكن تشبيهه باختلاف وجوهنا كبشرٍ.

المجتهدون لديهم آراء مختلفة فقهيّاً، وكتاب العروة الوثقى مثلاً على ذلك.

قال الشاعر:

اختلفوا في قربة السيّءِ والحقّ أنّها وعاءٌ للماءِ

فالحقيقة أنّ القربة إناءٌ للماء، فهي مجرد قربة لا غير؛ لذا سخر بما حدث حولها من اختلافٍ. لاحظوا مسائل كتاب العروة، فكلّ مسألةٍ طرحت حولها أربعة أو خمسة آراء. وهذه هي ميزة مذهب التشيع، حيث يقوم على حرّية الرأي والفكر؛ لذلك تمّ تحريم تقليد أحد المجتهدين لمجتهدٍ آخر.

على أيّ حال، بعض علمائنا الأعلام يعتقدون باحتمال وجود ١٥٠٠٠ رواية معتبرة السند.

وجود طرقٍ أخرى لإثبات حجّية الأخبار التي هي ليست بخبرثقةٍ

إنّ كلّ تلك الجهود والمشاق التي تحمّلها علماء الرجال الثلاثة الذين هم الشيخ والنجاشي والكشي، وكذلك ما تحمّله الحسن بن محبوب الذي دَوّن "المشيخة" في عهد الإمام موسى

بن جعفر، إلى جانب الأعمال الهامة الأخرى التي أنجزها سائر علمائنا الرجاليتين، تتمحور برمتها حول أمر واحد. وهو كون الرواية ذات سندٍ معتبرٍ أو لا.

كتاب المعتبر من بحار الأنوار وكتاب صحيح الكافي وسائر الكتب التي تم تدوينها، جميعها تركز على مسألة السند. وعندما يكون السند ضعيفاً فهو يُشكك بكتاب الكافي، حيث يقال هذه هي حقيقة أصول الكافي^١.

هناك مثلٌ متداولٌ بين الأفغانيين فحواه أنّ هذه الكلية من البقرة، أي أننا نأتي بكلية البقرة ونُدعي أنّها البقرة بذاتها، في حين أنّها ليست سوى جزء منها. إذن، القضية ليست كذلك، وكما قلنا فهناك طرقٌ أخرى.

الشهرة جابرةٌ وكاسرةٌ، وإعراض الفقهاء عن الروايات

أحد السبيل الهامة المشهورة حالياً هو أنّ كلّ خبرٍ ضعيفٍ يعمل على أساسه مشهور فقهاء الشيعة، يُجبر ضعف سنده بشهرته وعمل المشهور به. وقيل لو أنّ المشهور أعرض عن إحدى الروايات ولم يعمل بها - وإن كان سندها معتبراً - فهذا الإعراض يعتبر مسقطاً لحجّيتها. ودليلهم الذي اعتمدوا عليه في هذا المضمار هو أنّ جميع هؤلاء الفقهاء متخصصون ومجتهدون؛ لذا لا يمكن تصوّر أنّهم جاهلون بضعف سند هذه الرواية ومع ذلك عملوا بدلالاتها. لا شك في وجود قرائن أخرى تحقّق هذه الرواية، لكنّها لم تصلنا.

ليس المراد من الشهرة العلماء المتأخرين، بل المتقدمون هم أساسها؛ لأنّهم يعرفون القرائن أفضل من المتأخرين بسبب قربهم من عصر الأئمة عليهم السلام. لدينا وعلى سبيل المثال روايات معتبرة وصحيحة السند تدلّ على أنّ كلّ غسلٍ يُجزّي عن الوضوء، وبعض فقهاء الحوزة العلمية المعاصرين يفتنون بذلك. واعتمد أصحاب هذا الرأي على رواية معتبرة وصحيحة السند، وهي: "أي وضوء أنقى من الغسل"، إلا إنّ مشهور الفقهاء هو أنّ غسل الجنابة يغني فقط عن الوضوء.

١. قال سماحته واصفاً رغبة الشباب وبعض الجامعات بالرجوع إلى مصادر خاصة مثل صحيح الكافي: هكذا حال مرحلة الشباب، حيث نرغب بالنفضل من المسؤولية ونربح أنفسنا بأبنة ذريعة كانت ولأني سبب كان. وهذا الأمر لا يقتصر على إيران فحسب، وإنما نلّمه في كلّ مكان.

الأغسال المقصودة هي التي ثبت استحبابها مثل غسل ليالي شهر رمضان ولا سيما الليالي ١٩ و ٢١ و ٢٣، وغسل الجمعة؛ لذا بإمكان المكلف وفقاً لهذا الرأي أداء الصلاة بها، إلا إن الفقهاء يقولون: الصلاة باطلة بهذه الأغسال. وتعليل ذلك أن القدماء أقرب إلى عصر الأئمة عليهم السلام، وإنهم بكل تأكيد لاحظوا هذه الروايات التي بين أيدينا (فليس من الصواب تصوّر أننا لاحظناها وهم غفلوا عنها، بل إنها وصلتنا منهم واطّلعنا عليها في كتبهم) فلا بدّ من وجود قرينة ما جعلتهم لا يعتمدون عليها. لكنّ هذه القرينة زالت على مَرَّ الزمان ولا علم لنا بها. وعلى هذا الأساس اشتهرين علماء الفقه والأصول أنّ الشهرة جابرة، وإعراض المشهور كاسرّ. وبهذا التعليل أيضاً اعتبر كثير من الروايات ضعيفة السند في الفقه.

المسألة الأخرى الجديرة بالذكر هنا قد أشرت إليها وأخبرتكم بها من قبل، وهي: هل يمكن ادّعاء أنّ الروايات المعتمدة تقتصر على ما ذكر فقط؟!

من السذاجة بمكان ادّعاء أنّ غالبية رواياتنا معتبرة السند، وهذا الادّعاء ينمّ عن سذاجة صاحبه. وعندما يوصف الراوي في علم الرجال بأنّه مجهولٌ، ففي هذه الحالة وإن لم يتمّ تضعيفه وبقي خبره محفوظاً بالجهل فحسب، لا يكون السند معتبراً. هذا الأمر صحيحٌ من هذه الناحية، ونحن لسنا سذجاً مثل الأخباريين بحيث ندّعي أنّ جميع الروايات معتبرة السند أو صحيحة السند. والتحليل السندي في الحقيقة هو أحد جوانب الموضوع ولا يمثل الموضوع بأسره.

القرائن الروائية الذاتية والخارجية الدالة على وثوق صدور الخبر من الأئمة عليهم السلام

إذن، عليكم أولاً النظر إلى الشهرة، وثانياً إلى الأحاديث التي نظمتمنّ إليها على أساس قرائن غير سندية سواء كانت ذاتية أو خارجية، حيث يثبت لنا على أساسها أنّها صادرة من الأئمة عليهم السلام ومن ثمّ تصبح معتبرة.

قلت سابقاً لدينا عشرون رواية نصّها: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم»، لكنّ جميع أسانيدنا غير معتبرة. وفي كتاب معجم الأحاديث المعتمدة ذكرت أنّ عبارة "قال رسول الله" ليست بحاجة إلى ذكر السند (ولم أقل ذلك في عبارة "روي عن رسول الله")؛ إذ لدينا عشرون

سنداً لا يمكن تصوّر كذبها جميعاً، وهذه قرينةٌ خارجيةٌ.

هذا هو الخبر المعتبر، وليس خبر المعتبر بصيغة المضاف والمضاف إليه؛ إذ الحديث الذي يكون سنده معتبراً يوصف بأنه معتبر السند، بينما الحديث الذي تحقّق القرائن المعتمدة يطلق عليه اصطلاح (الخبر المعتبر) بصيغة الصفة والموصوف، فالاعتبار هنا وصف للخبر وليس للسند.

إحدى هذه القرائن هي ما أخبرتكم به، أي تعدّد أسانيد الرواية، وهي قرينةٌ في غاية الوضوح. وقد أشرت في كتاب معجم الأحاديث المعتبرة إلى عددٍ من الروايات التي لها ثلاثة أسانيد ضعيفة ونضها واحد، وقلت إنها تمنح العاقل الاطمئنان.

الروايات تحقّقها أحياناً قرائن داخلية، مثل دعاء كميل كما ذكرت آنفاً، فهو يتضمّن قرائن داخلية رغم عدم وجود سندٍ له؛ إذ يشعر الإنسان عند قراءته بأنّ كلماته مفعمةٌ بالمعاني الحية التي لا يمكن أن تصدر إلا من القلب الطاهر النقيّ للإمام علي عليه السلام. وهذا هو الخبر المعتبر.

لا يجدر بنا الإفراط، كما ليس من الصواب اعتبار هذه النظرية بأنّها الوحيدة. وأنا لا أعرف ما هو قصد مؤلّف كتاب المعتبر من بحار الأنوار، ولا شأن لي بذلك فهو أعرف بقصده. وكلامكم صحيح بكون كتاب صحيح الكافي معتبراً، ومؤلفه هو السيّد البهودي. لكن في مقابل ذلك هناك من يفرطون في هذا الموضوع، فهذه النظرية ليست شاذّةً لكن مبالغٌ فيها. إنهم يفرطون.

الفرق بين خبر الثقة والخبر الموثوق به

ما ذكرناه تمحور حول الخبر معتبر السند. وقد أشرت إلى قرائن يمكن الاعتماد عليها لوصف الرواية بأنّها معتبرة. وهذا ما فعله الشيخ الصدوق على سبيل المثال، حيث أشار إلى بعض القرائن.

بين الكتب التي راجعتها، يبدو أنّ أكثر القرائن قد ذكرت في الجزء العشرين من الطبعة المتوسطة لوسائل الشيعة، وهو الجزء الثلاثون من الطبعة الجديدة التي نشرها الشهرستاني. وهذا هو الخبر المعتبر وليس خبر المعتبر، وبه يتحقّق لدينا الاطمئنان والثوق وهو أعلى مرتبة من خبر ثقة كخبر زارة في أصول الكافي والذي يوصف بأنه معتبر السند.

خبر الثقة يفيد الاطمئنان أحياناً، وقد لا يفيد ذلك أحياناً أخرى، إلا إنه حجةٌ. لكن الخبر الموثوق هو الخبر المعتبر الذي يفيدك الاطمئنان بالفعل، والاطمئنان الفعلي أعلى من مجرد الحجية. طبقت هذا الأمر بشكل عملي في عددٍ من الروايات، فالحديث الذي ينقل بأربعين سنداً على سبيل المثال يكون معتبراً وإن كانت جميع أسانيده ليست كذلك. لكنه ليس خبر المعتبر، أي أنه بحسب الاصطلاح الرجالي ليس صحيحاً ولا موثقاً ولا حسناً. لكن بسبب التكرار الروائي نقول إنه قد تحقق لدينا اطمئنان بكونه صادراً من النبي ﷺ. وقد كتبت وأقبل به وإن لم يكن فيه سندٌ معتبرٌ.

في الجزء الأول من المشرعة مثلاً، وفي باب «من حفظ أربعين حديثاً» قلت: «للحديث بمختلف الفاظه أسانيد توجب الاعتماد عليه وإن لم يصح واحد منها». وهذا يعني أنني لست عبداً للسند؛ إذ لا موضوعية له بالنسبة لي، فالموضوعية برأينا لإثبات كون الكلام للإمام سواء من هذا الطريق أو ذاك. وطريق الوثوق من الصدور هو الأفضل.

والمثال الآخر الذي ذكرته في المشرعة هو ما روي: «إنّ حديثهم صعبٌ مستصعبٌ»، حيث قلت: «ويمكن أن يقال إنّ مضمونه في الجملة صدر عن الإمام لأجل كثرة الأسانيد وإن لم تثبت نسخة البصائر بسند معتبر».

لقد ذكرت كلّ هذه الأمور في مكالمتي الهاتفية. واليوم كرّرت هذا المضمون أيضاً (أي أنّ الخبر الموثوق أكثر اعتباراً من الخبر معتبر السند) وأشارت إلى الخبر المعتبر ضمن تلك الروايات. وأنتم نيابة عني اكتبوا ذلك، فأنا أقبل به، ويجب على الآخرين قبوله أيضاً. هذه الروايات فيها شواهد خارجيّة، مثل عمل المشهور بها كما أخبركم اليوم، أو قرائن ذاتية أو قرائن تحقّق أسانيدها، مثل تعدّدها، أو أخرى ترتبط بالنصّ، مثل مضمون دعاء كميل. هذه هي القرائن والشواهد.

في باب «الأعراف وأهلها»، قلت في كتاب المشرعة: «روايات الباب وهي أكثر من عشرين رواية فلم يثبت اعتبار واحدة منها سنداً. نعم، هي بمجموعها غير خارجة عن الآيات». هنا آياتٌ تعتبر قرائن على صحّة مضمون الروايات، وقلت في هذا الصدد: «الروايات المباركة فإنها تدلّ على أن الأئمة هم الرجال الواقفون على الأعراف».

كيف يمكن جمع روايات بحار الأنوار وفق أسلوب خبر الثقة؟

سؤال: لقد قام وفق ذوقه الشخصي بحذف روايات كتاب بحار الأنوار واختصره في إطار ثلاثة أجزاء بحيث ادعى أنّ روايات هذه الأجزاء فقط معتبرة، كما حذف أرقام الأبواب والعناوين. فبما ترى كيف يمكننا إعداد كتاب بحار كهذا برأيكم؟

إجابة الأستاذ: علينا أن نتحدث عن الموضوع بشكلٍ منطقيّ. انقلوا هذا الكلام من جانبي: افترضوا أنّ الحدّ الأعلى لهذا الكتاب هو الروايات معتبرة السند فحسب، لكنّه لا يمكن أن ينوب عن كتاب بحار الأنوار. وكما تلاحظون فقد تمّ تدوينه تحت عنوان المعتبر من كتاب بحار الأنوار.

أنا لم أقرأ هذا الكتاب لأرى ما إن كان صحيحاً أو لا. لكن، وإن افترضنا أنّه كتاب ناجح، فإنّ مدوّنيه يتحدثون عن موضوع واحد، أي عن جانب واحد من البحار، وهوتلك الروايات ذات الأسانيد المعتبرة. وهذا الجانب لا يعكس مضمون كتاب البحار بأسره؛ لذا ليس من شأن هذا الكتاب أن ينوب عن بحار الأنوار.

توجد الكثير من الروايات ذات الأسانيد الضعيفة في بحار الأنوار، لكن هناك أمورٌ تجعلها أعلى مرتبةً من الروايات معتبرة السند بحيث تفيد الوثوق الفعلي، مثل تعدّد أسانيدها واعتماد المشهور عليها ووجود قرائن داخلية فيها، وطبيعة نصوصها كذلك.

هذه الأجزاء الثلاثة لا تحكي كتاب بحار الأنوار بكامله. فضلاً عن ذلك هناك روايات أخرى تتضمن مسائل دقيقة للغاية، وهي وإن كانت مرسلّة لكنّها ذات فائدة.

عرضت كتاب المشرعة على أحد الأفاضل، فقال لي: لماذا دوّنت هذه الروايات ١٩؟ لقد قلت إنّ أسانيدها ضعيفة! قلت له: لقد دوّنتها لأجل نصوصها، فهذه النصوص لا يمكن التغاضي عنها، إنّها عظيمةٌ للغاية، وليس من الضروري أن نفهم ذلك. لو قلنا (اثنان زائد اثنان يساوي خمسة) فهل من الضروري وجود سندٍ معتبرٍ ينتهي إلى الإمام كي تثبت لنا نتيجة هذه العملية الحسابية ١٩؟ عندما تكون النتيجة حتميّة (أربعة) لا نحتاج إلى سندٍ، فالقواعد الرياضية والهندسية ثابتةٌ.

نحن لا نقول هنا إنّ تعدّد الأسانيد أو النصوص سبب لقبول الخبر والاطمئنان له، بل هذه النصوص قويّة جدّاً من الناحية العقلية. وأنا ذكرت كلاماً أبعد ممّا ذكرتم ولا أدري ما إن كنتم أدركتم هذا الأمر أو لا!

أولاً نحن نقول ما السبب في عدم لياقة هذا الكتاب لأن ينوب عن بحار الأنوار؟ فلا هذا الكتاب فيه الكفاية للنيابة عن "البحار"، ولا حتّى كتابنا "المشركة"، بل حتّى الكتاب الذي ألفناه ضمن ثمانية أجزاء تحت عنوان معجم الأحاديث المعتبرة لا يكفي أيضاً رغم اشتماله على ١٢٠٠٠ رواية تقريباً أو أقلّ. أقول هذا الكلام وأنا على ثقة تامة، فجمع الروايات معتبرة السند يعتبر أمراً ضرورياً بحدّ ذاته، وأنا بدوري قمت بذلك، لكن مع ذلك لا يمكن لهذه التأليفات أن تحلّ محلّ بحار الأنوار أو الكتب الأربعة التي هي الكافي والاستبصار والتهذيب ومن لا يحضره الفقيه؛ ففيها خصائص أخرى.

لا يمكن الاعتماد على السند فقط في التعامل مع أحاديث الأئمة عليهم السلام؛ إذ هناك بعض الروايات النورانية.

كتب الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيبان، ولا سيّما بحار الأنوار الذي هو بمثابة موسوعة شيعيّة، فيها روايات ومضامين تجعلك تتصوّر وكأنّ الحياة تجري فيها. وكذلك فإنّ الملاحظات حول الكتب الحديثيّة والتي أدونها أنا وأمّالي - حول نهج البلاغة مثلاً - لا تعدّ كافية؛ فالإنسان حينما يتأمّل بالفاظ بعض الروايات يلاحظ أنّها بأسرها تتسم بالحيويّة ولها روح. هناك الكثير من المواضيع والبركات في هذه النصوص؛ لذا لا يمكن تقييد الموضوع بالسند فحسب. لقد أخبرتكم بواجبي الشرعي، وأديت ما عليّ.

الفصل الثالثة

المقابلة المتممة^١

١) لم أقرأ كتاب المعتبر من بحار الأنوار ولربما يكون عدد الروايات معتبرة السند في البحار بنفس العدد الذي ذكر فيه، أي من الممكن أن يكون هذا الأمر صحيحاً وإيجابياً. لكنه سلبي عند ادعاء أن الخبر المعتبر ليس سواها.

نحن نعتقد بأن الخبر الموثوق والمعتبر على أقسام عديدة، وهو أقوى في جميع أقسامه من خبر الثقة. ويبدو أن هذا الأمر لم يُعمل به في هذا الكتاب.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الكتاب لا يتّصف بالدقّة، ولم تراخ فيه بعض القواعد وأصول التدوين. مثلاً وبحسب ما بلغني، لم تذكر فيه العديد من الروايات المنقولة بثلاثة أسانيد في كتاب البحار.

ليس لدينا أي خلاف مع مؤلف هذا الكتاب، وكلامنا إرشادي. لكنّ نظريتنا لم تطبق بالكامل في كتاب المعتبر. وكذلك فإنه ادّعي في مقدّمته أن تعاضد الحديث سببٌ لاعتباره بحسب رأي الشيخ محسني.^٢ لكنّي لم أذكر سوى موارد قليلة في كتاب المشرعة، وهو لم يعكسها

١. أجريت هذه المقابلة مع سماحة الأستاذ الله بتاريخ ٢٤ تير ١٣٩٧ هـ ش. بهدف تحليل ما ذكر في المقابلتين السابقتين.

٢. المعتبر، ج ١، ص ٢٠. وفي بعض الأحيان نذكر أكثر من سند للحديث، عندما يكون تعاضد الأسانيد هو الموجب لتصحيح الحديث عند الشيخ المحسني، أو يكون أحد الأسانيد هو المعتبر بالخصوص والبقية للتأييد. وعليه، فعندما نذكر حديثاً له أكثر من سند أو نذكر له سنداً ثم بعد إتمام منته نذكر سائر أسانيده، فهذا يعني ذلك أن الحديث معتبر؛ إمّا لأن كلّ هذه الأسانيد صحيح، أو لأن أحدها معتبر والباقي مؤيد له أو لأنها جميعاً غير معتبرة، ولكن الشيخ المحسني لديه رأي^٣

بصواب ودقة في كتاب المعتبر؛ لذا لم ينعكس رأينا بشكلٍ صائبٍ بخصوص السند هنا.

٢) الشيخ الكليني رحمه الله نقل في كتاب الكافي عن الفضل بن شاذان ما يقارب ٥٠٠ حديث، وكما نعلم فهو لم يره. وحيث لم يرغب بنقل الروايات من كتبه بشكلٍ مباشر؛ لأنَّ النقل المباشر وبلا واسطةٍ من أحد الكتب يؤدي إلى إرسال الحديث وفقدانه اعتباره. لذا فقد كان المحدثون يلجؤون إلى واسطةٍ. ولكن من هو الواسطة هنا في نقل الروايات عن الفضل بن شاذان؟ المرحوم الكليني جعل "محمد بن إسماعيل" واسطةً له.

محمد بن إسماعيل النيسابوري غير موثّقٍ رجالياً؛ فهو مجهولٌ. وفي بادئ الأمر عندما كانت تجربتي قليلةً لم أكن أقبل بروايات الكليني هذه لأنني كنت أعتبر السند مجهولاً. ومن نتائج هذا الرأي كان مخالفة رأي المشهور في مسائل الحيض حيث إنّه معتمدٌ على روايات الكليني عن الفضل، وسندها مجهولٌ، لذا فقد كنت أقول إنّ رأي المشهور لا دليل عليه. لكنني بعد ذلك فهمت أنّ كتب الفضل بن شاذان كانت مشهورةً ورائجةً، ولأجل أن لا ينقل الكليني رواياتها بلا واسطةٍ ولا يقول "عن الفضل بن شاذان"، كان يتخذ أحد الأشخاص كواسطةٍ. وهذا الشخص طبعاً لا بدّ أن يكون قد درس عند الفضل وكسب إجازة نقل الحديث منه، وهو محمد بن إسماعيل.

أسلوب الشيخ الكليني رحمه الله يتمثل في عدم ذكر كلمة "عن" قبل أول اسم راوٍ في مشيخته. لذلك نجد في أسانيد روايات كتابه الكافي عبارة (محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان). بناءً على ما ذكر فإن اسم محمد بن إسماعيل لا يُضعف سند الشيخ الكليني رحمه الله. وهذا الاسم اعتمد عليه لأجل القواعد التي كان يراعيها المحدثون لدى نقلهم الرواية كي لا ترد شبهة الإرسال على سندها. وهذا الراوي لا يتسبّب بإشكالٍ وإن لم يتمّ توثيقه في علم الرجال. الفضل بن شاذان الذي عُرف بعظمة شخصيته بين الشيعة، كانت كتبه معروفة وشهيرة في عهد الشيخ الكليني رحمه الله، لذلك قلت إنّ أسانيد الروايات المذكورة معتبرة.

وهناك موارد أخرى مشابهة لما ذكر، فالشيخ الطوسي نقل عن علي بن الحسن بواسطتين،

وأعتقد أنهما مجهولان. بينما اعتبر السيد الخوئي رحمته الله أحدهما مجهولاً والآخر موثقاً. لكن السند ضعيف في كلتا الحالتين، وقد نقل ما يقارب من خمسمائة رواية بهذا الطريق.

بعد ذلك أدركت أن السند ليس ضعيفاً، وشيئاً فشيئاً تبادرت إلى ذهني مسائل أخرى. فهناك مشكلة عجيبة للغاية بخصوص الرواة، وهي وصف أحد الرواة بكونه شيخ الرواية أو شيخ الإجازة. وهذا الأمر لم أكتشفه أنا، بل كان موجوداً منذ القدم في كتب الرجال، فقد قيل إن فلاناً هو شيخ الرواية أو شيخ الإجازة، لكن لم يراعَ أحد أهمية لصفته ولا لآثارها. افترضوا على سبيل المثال أن الشيخ الطوسي (رضوان الله تعالى عليه) نقل عن علي بن الحسن ٥٠٠ حديث بأسانيد ضعيفة وواسطتين مجهولتين. نتيجة ذلك طبعاً هو اعتبار هذه الروايات الخمسمائة مجهولة. ولكن هل إن الواسطتين هما شخصيتان وصفتا بـ "شيخ الرواية" أو "شيخ الإجازة"؟ طبعاً وصف كل واحدٍ منهما بكونه "شيخ الإجازة".

ولنفترض أنه تحقّق لدينا علم بأن الشيخ ينقل عن علي بن الحسن بسند ضعيف. فلو وصفنا علي بن الحسن بأنه "شيخ الإجازة"؛ فإن كتبه كانت موجودة قبل الشيخ، والقدماء فقط كانوا يقولون إنها مرسلة، فإن أسانيد الشيخ إلى علي بن الحسن ستغدو معتبرة.

كتب علي بن الحسن كانت مشهورة في عهد الشيخ، ولأجل أن لا يقع في إشكال نقل الروايات المرسلة من الكتب، ذكر هذه الوسائط. وقد أشرت إلى السبب في اعتبارها ضمن كتاب "البحوث" بطبعته الخامسة.

هناك الكثير من المباحث المعقّدة التي تؤثر أحياناً على مصير ٣٠٠ أو ٤٠٠ رواية. والشيخ قال في موضعين من المشيخة إنه نقل من الأصول وكتب الأصحاب.

(٣) المبادرة إلى جمع الروايات المعتبرة في كتاب بحار الأنوار هي عمل لا يمكن لعامة الطلاب القيام به، إذ يجب أن يقوم الخبراء بذلك.

ضمن هذه المقابلات أشرت إلى القواعد العامة، لكن هذا العمل شاقٌّ للغاية، ولربّما يقتضي تشكيل لجنة مكوّنة من عدّة أشخاص بحيث يقومون بذلك لمدة سنة كاملة على أقلّ تقدير. وهذا الأمر يتطلب بكل تأكيد نفقات طائلة. ولو تمّ تشكيل هذه اللجنة فأنا مستعدّ لأن أقدم لأعضائها تجاربي الخاصة في ما يتعلّق بالأسلوب المناسب، ولكن "العين بصيرة

واليد قصيرة"، فأتانا قد أحضر ليوم أو يومين ثم أذهب، ومن الصعب كذلك أن تحضر لجنة في كل يوم لإنجاز هذا العمل؛ إنه أمر شاق.

فضلاً عن ذلك، لقد مضى ذلك الزمن الذي تمكّن فيه العظماء من تدوين آثار قيّمة، مثل صاحب الجواهر الذي دَوّن وحده أكثر من أربعين جزءاً من كتاب الجواهر قريبة إلى الله تعالى، وصاحب الوسائل الذي دَوّن كتاب الوسائل في مدة خمس وعشرين سنة، فنحن اليوم بحاجة إلى مثل هذه الإرادات القويّة، ويجب علينا الشعور شخصياً بالمسؤولية في أعمالنا كي تكون مباركة.

٤) في ما يتعلّق بما قيل في ذلك الكتاب إنّي أردت استخراج ما هو معتبر من البحار^١ أقول: إنّي قمت في كتاب المشرعة بشكلٍ أساسي باختيار ما كان سنده معتبراً، وربما استغرق ذلك منّي مجهوداً يتجاوز سنة كاملة، حيث عملت بقدر قابليّتي، إلا إنّ الموضوع الذي اقترحتّه في هذه المقابلات يتطلّب وقتاً ومجهوداً أكثر، ولربّما يجب أن تشترك فيه عدّة لجانٍ تعمل بشكلٍ متزامنٍ بحيث يتمّ تقسيم أجزاء كتاب بحار الأنوار بين أعضائها بشكلٍ مناسب، فأنّا لم أقم بذلك واكتفيت بتحديد ما كان سنده معتبراً.

تجدد الإشارة هنا إلى أنّي أشرت في كتاب البحوث إلى عدم كون تصنيف الأحاديث إلى الصحيح والحسن والموثّق مناسباً. وأسانيد الروايات برأيي يمكن تصنيفها بشكلٍ ثنائي، أي إنّها إمّا أن تكون معتبرة السند أو ليست كذلك. وأمّا ما كان غير معتبر السند منها فهو إمّا أن يكون مجهولاً أو ضعيفاً.

النجاشي والطوسي والكشي (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين) هم ثلاثة أركانٍ في رجال الشيعة، ولا نجد واحداً منهم قيّد لفظ "الثقة" بالعدل.

أنا قمت باختيار معتبر السند وميّزته عمّا كان ليس كذلك، ثم ألّفت كتاب معجم الأحاديث المعتبرة وهو غير مقتصر على كتاب بحار الأنوار. لكنّي لم أجمع في المشرعة والمعجم الأخبار

١. راجع مقدّمة كتاب المعتبر من بحار الأنوار، ج ١، ص ١٢: ... دفع المرجع الديني آية الله العلامة الشيخ آصف محسني القندهاري... إلى محاولة تحقيق روايات البحار من الناحية الحديثية والرجالية والسندية، والخروج بما يراه معتبراً من هذه الروايات. قد تمثّلت محاولته هذه بكتابة مشرعة بحار الأنوار الواقع في مجلّدين.

الموثوقة التي تمنح الفقيه اطمئناناً فعلياً بالقرائن.

(٥) قيل في مقدمة كتاب المعتمد: تمت مراعاة آراء السيّد محمد آصف محسني بدقّة^١. لقد ذكرت رأيي في هذه المقابلات كي يتضح نطاق الأخبار المعتبرة في البحار. ولا بدّ من الالتفات إلى أنّ الروايات والأخبار الموثوقة المنقولة عن الأئمة عليهم السلام كثيرة جداً. وهي تختلف عمّا يوصف بأنه معتبر السند؛ لذا اقتصر الموضوع في كتاب المشرعة على هذا القسم منها. وهذا لا يعني أنّ كلّ ما كان معتبراً في البحار قد نُقل في المشرعة.

كلّ ما ذكرته في هذه المباحث يتمحور حول طريق تحصيل الخبر المعتبر الذي يجب أن يحظى باهتمام^٢.

١. راجع مقدمة كتاب المعتمد من بحار الأنوار، ج ١، ص ١٣:

«ولتوضيح طريقة العمل في هذا الكتاب، وإجلاء بعض الأمور الضرورية، نذكر مجموعة نقاط:

(١) لقد تعبدنا في هذا الكتاب بما ذكره الشيخ آصف محسن في المشرعة، ونظراته الرجالية التي أشار إليها في كتابه بحوث في علم الرجال. وكذلك قمنا بالتنسيق مع سماحة الشيخ محسن في هذا المضمار، فلم نحكم نظراً في الروايات، ولا نظراً من العلماء الآخرين، ليتمخض الكتاب في التعبير عن آراء الشيخ محسن عليه السلام.

(٢) انطلاقاً من النقطة السابقة، إن كان لأحد إشكال على تصحيح رواية أو تضعيفها، فهي ترجع إلى نظريات سماحة الشيخ الخاضعة به، ولا تستجّل الإشكالات علينا إلا إذا أخللنا بما هو موجود في مشرعة البحار، فلم نتبع ما أشار إليه الشيخ هناك. ٢. الجدير بالذكر هنا وجود بعض العبارات في مقدّمة كتاب المعتمد يبدو أنها تستند إلى الآراء والنظريات الرجالية والحديثية للأستاذ عليه السلام، للإيحاء بأنّ عدد الروايات المعتبرة في كتاب بحار الأنوار قليل جداً. وسماحة الأستاذ عليه السلام قلّ من أن تستثمر مباحثه العلمية لأغراض متطوّفة في نقد الحديث. ومثال ذلك في العبارات التالية المذكورة في كتاب المعتمد، ج ١، ص ١٦: ولكن هذه المحاولة في هذا الكتاب تكشف - بدرجة أو بأخرى - عن وجهة نظر أحد اتجاهات المدرسة النقدية السنية في علم الرجال والحديث عند الإمامية، والذي يقول بأنّ غالبية روايات بحار الأنوار ليست صحيحة وفقاً لمعايير البحث الرجالي والحديثي عند هؤلاء، ومن ثم فلا يحقّ للمبعض أن يكرس لنا بحار الأنوار كتاباً صحيحاً كلّه أو غالبه، وبفرضه على الساحة العلمية أو الشعبية أو يجرّم المناقشة في مرويّاته. أو يقدمه للناس حقائق مسلمة عند المذهب الإمامي بكلّ مدارسه الاجتهادية، وإنما نقول له: إن هناك مدرسة بل مدارس لها مكانتها في الحديث والرجال والتاريخ لا تتلقّى مع هذه الفكرة. إضافة إلى ذلك، لاحظ ما ذكر في المقدّمة نفسها تحت عنوان دراسة في منهج آية الله محسن (المعتمد، ج ١، ص ٣٨ و ٣٩): وبهذه النقاط السبع يمكن تكوين صورة عن الاتجاه النقدي لبعض مصادر السنة والحديث عند الشيخ آصف محسن. لكنّ العنصر المهمّ الآخر أن نعرف - ولو عبر إطلالة موجزة - مديات عملية النقد والتعريب التي قام بها آصف محسن في كتاب بحار الأنوار، ولكي نضع القارئ في حجم الصورة النقدية بشكل أكثر تفصيلاً من مجرد القول بأن أكثر روايات البحار ضعيفة، نضع هذا الجدول التوضيحي، آخذين فيه بعض العينات فقط.

وبعد ذلك تمّ تدوين جدولٍ تضمّن إحصائيات غير دقيقة وموارد انتقائية من الروايات غير الصحيحة (ذات السند غير

﴿المعتبر﴾ عند آية الله محسني من كتاب بحار الأنوار (المعتبر، ج ١، ص ٤٤-٣٩).

وفي نهاية الجدول قيل ما يلي (المعتبر، ج ١، ص ٤٤):

«... وقد انتقينا الأبواب ذات الدلالة من حيث تعداد مجموع رواياتها، وتعداد ما هو الصحيح منها عند آصف محسني، ويلاحظ القارئ أن مجموع روايات الأبواب التي انتقيناها يبلغ حوالي ٥٧٦٤ رواية، وأن الصحيح منها هو ٢٨٣ رواية فقط، أي أقل من ٥٪ من الروايات، وهذه نسبة قليلة جداً.

هذه نظرة موجزة حول منهج الشيخ آصف محسني في تقويم روايات بحار الأنوار، وعلى أساسها صحح بعض رواياته القليلة التي سيتولى هذا الكتاب جميعها وتنظيمها إن شاء الله.»

نستنتج من المقابلات التي أجريت مع آية الله آصف محسني أن الصورة التي طرحت حول رأيه في كتاب بحار الأنوار وأسلوبه العلمي النقدي (كما ذكر في مقدمة كتاب المعتبر) من شأنها أن تكون خلفيةً لطرح بعض الآراء المتطرفة حول روايات أهل البيت (عليه السلام). وهذا الأمر يرفضه سماحته لكونه بعيداً عن نهجه العلمي.

يرى سماحته ضرورة التعامل مع المسائل الخاصة بالروايات بأسلوبٍ علمي معتدل. وقد أكد مراراً على الأسلوب المناسب في هذا المضمار ضمن المقابلات التي أجريت معه.

الفصل الرابعة

معايير اعتبار الروايات في ما وراء السند في كتاب المشرعة

ما توصلنا إليه من الاستفسارات التي أجاب عنها آية الله الأستاذ محمّد آصف محسنی رحمته الله والمقابلات التي أجريت معه، أنه يتبنّى أسلوباً خاصاً لتقييم مدى اعتبار الروايات من الناحيتين السنديّة وغير السنديّة. وكذلك لديه قواعد خاصّة يعتمد عليها في التعامل مع الروايات ضعيفة السند. وقد أكّد في هذا السياق على أنّ مقدّراً كبيراً من تراث أئمة أهل البيت عليهم السلام قد وصلنا عن طريق هذه الروايات؛ ولذا من الضروري مبادرة الخبراء والمتخصّصين في هذا المجال لاستكشاف المضامين الدينيّة السامية من معارف وأحكام عن طريق البحث والتحليل في الروايات المذكورة.

ومن جملة الأمور الهامّة التي أشار إليها في مقدّمة كتاب المشرعة حول أهميّة الحفاظ على الروايات غير المعتمدة علمياً وضرورة نقلها في المصادر الحديثية، ما يلي:

أكثر الروايات المستخرجة والمنقولة في البحار غير معتبرة سنداً، كما ستعلم ولا حشة من ذلك ولا بدعة فيه من المؤلّف، فإنّه دأب جميع محدّثي الأعظم حتى أرباب الكتب الأربعة ومن تقدّمهم كالبرقيّ والصّفار وعليّ بن إبراهيم والحسين بن سعيد وغيرهم -رحمهم الله رحمة واسعة- بل لا يوجد كتاب حديثي اقتصر على المعتمرات سنداً وإن ادّعى بعضهم أنّ روايات كتابه صحيحة بحسب اجتهاده.

ولنقل الروايات غير المعتمدة مفسدة وفائدتان :

أما الفائدة الأولى: فهي أنه قد تصل غير المعتبرة إلى التواتر المعنوي أو الإجمالي فيرتب عليه أثره فيؤخذ بالقدر المتفق عليه بين الروايات كما نشير إليه في بعض الأبواب. وهو يجري في جملة من الأبواب التي لم نشير إليه أيضاً، فتفطن.

وأما الثانية: فهي فرض احتفافها بقرينة موجبة للاطمئنان بصورها، فيعتمد عليها لحجية الاطمئنان عند العقلاء كحجية العلم عند العقل، والشرع لم يردع عنه؛ بل العرف يرويه علماً وإن كان في الواقع ظناً قوياً.^١

نستنتج من هذا الكلام أن قلة الروايات معتبرة السند في كتاب بحار الأنوار لا يمكن اعتبارها أمراً خطيراً، كما لا يمكن اتهام العلامة محمّد باقر المجلسي رحمته الله بالتقصير في عدم نقلها؛ إذ إن عملية جمع الروايات ذات الأسانيد غير المعتبرة ضمن كتاب حديثي واحد بعد أن كانت مشتتة آنذاك هنا وهناك، يعدّ مجهوداً كبيراً يمكن الاعتماد عليه في فهم المداليل السامية الموجودة في هذا التراث العظيم.

سوف نذكر في هذا الكتاب بعض الأمثلة المقتبسة من كتاب مشرعة بحار الأنوار التي تترك سماحة الأستاذ محمّد آصف محسني رحمته الله على أساسها إلى تقييم مدى اعتبار الروايات، فبعض الروايات رغم ضعف أسانيدها، لكنّه أكّد على أنّها معتبرة، وقد صنفها ضمن عدّة أقسام.

إذن، هدفنا هنا ليس جمع كلّ الشواهد من كتاب المشرعة، وإنّما سنكتفي بذكر بعض النماذج التي نتمكّن من خلالها ببيان طبيعة الأسلوب الذي اعتمد عليه مؤلفه.

آية الله محمّد آصف محسني رحمته الله لدى إجابته عن الاستفسار الذي وجّه له والمقابلات التي أجريت معه، أشار إلى العديد من الأساليب التي يمكن على أساسها تقييم مدى اعتبار الأخبار التي لم تُنقل بسندٍ معتبرٍ، وهذه الأساليب ذكرها في كتاب المشرعة، وهي كما يلي:

١. اعتبار الخبر المروي في عدّة روايات بنصّ واحد، ويشترط في ذلك أن يُروى بثلاثة أسانيد ضعيفة على أقلّ تقدير.

٢. اعتبار الخبر المروي في عدة روايات بنصوصٍ متعدّدة. واعتباره يتحقّق استناداً إلى أنّ تعدّد الطرق يوجب حصول التواتر المعنوي أو الإجمالي، حيث يتمّ على أساسه استخراج القدر المتفق عليه من الروايات.

٣. اعتبار الخبر المنقول في عدة روايات بنصوصٍ متعدّدة دون أن يبلغ درجة التواتر، فهو يوجد اطمئناناً فعلياً.

٤. اعتبار الخبر الذي فيه قرينة تتفق مع مضامين آيات القرآن الكريم.

٥. اعتبار الخبر المنقول في مصادر المخالفين مع مخالفة مضمونه لأهواء الناقلين.

٦. اعتبار الخبر على أساس تحليل النصّ والسند معاً في إطار تاريخي.

٧. اعتبار الخبر استناداً إلى النتائج التي تمّ التوصل إليها في العلوم التجريبية والمادية.

٨. دلالة رقي مضمون الخبر المروي على كونه صادراً عن المعصوم عليه السلام.

٩. ضعف السند الروائيّ ينجر عن طريق شهرة الخبر وفقاً لرأي بعض الفقهاء.

طبعاً بإمكاننا تصنيف الأساليب التي ذكرها سماحة الأستاذ عليه السلام بدقّة أكثر يستلّ لنا على أساسها طرح أساليب أخرى إلى جانب ما ذكر.

الأساليب التي ذكرناها أعلاه مقتبسة من كتاب المشرعة، وهي تعتبر قواعد يمكن الاعتماد عليها لإثبات مدى اعتبار الأخبار المروية بأسانيد ضعيفة في كتاب بحار الأنوار. وبطبيعة الحال فقد طرحت هنا استناداً إلى وجهات نظرية الله الشيخ محمد آصف محسن عليه السلام. ومن المؤكّد أننا لو أمعنا النظر في تفاصيل كتاب مشرعة بحار الأنوار وسائر مؤلفات سماحته، سوف نجد شواهد أخرى نتمكّن من خلالها معرفة أسلوبه الخاصّ على هذا الصعيد. لكن لم يسعنا المجال لذلك هنا، ونسأل الله تعالى أن يوفّقنا في تحقيق هذا الإنجاز ضمن كتاب آخر أكثر تفصيلاً كي يكون في متناول أهل الفضل والعلم.

وبما أنّ البحث الرئيس في هذا الكتاب هو نقل الأسئلة والاستفسارات التي وجهت لسماحة الأستاذ محمد آصف محسن عليه السلام، والتي تمحور بعضها حول ما ذكر في كتاب المعتبر من بحار الأنوار، نجد من الضروري التأكيد مرّة أخرى على ما يلي: الصورة التي طرحت

في كتاب المعتبر من بحار الأنوار تختلف بالكامل عن أسلوب سماحة الشيخ محسنی عليه السلام ومشاربه العلمية، ناهيك عن أنه كتاب عارٍ من الدقة ولم تُراعِ الأمانة العلمية في ما طرحه مؤلفه من ادعاءات. أضف إلى ذلك أنه لا يتناغم مع النظرية الرجالية والحديثية التي يتبناها سماحته، لذلك رفضه^١.

ونحن هنا ضمن بياننا للأساليب المعتمدة في تقييم اعتبار النصوص الروائية بحسب رأي آية الله محمد آصف محسنی عليه السلام، قمنا بتسليط الضوء في الهامش على الواقع العلمي لكتاب المعتبر في الأبواب والأمثلة التي تمحور البحث حولها.

تجدد الإشارة هنا إلى أننا لم نوجّه نقداً مباشراً لكتاب المعتبر، فهدفنا الأساسي هو إرشاد القراء الكرام للاستفادة من كتاب بحار الأنوار القيم بشكل صحيح، وإلى جانب ذلك تطرّقنا إلى بيان الأسلوب العام الذي يمكن الاعتماد عليه للاستفادة من مداليل الروايات ذات الأسانيد غير المعتبرة.

وفي الختام نتقدّم بالشكر الجزيل والامتنان للإخوة الذين ساعدونا في جمع المعلومات الخاصة بموضوع بحثنا، ونتوجّه بالدعوة إلى الفضلاء والطلاب الكرام والباحثين المختصين بالعلوم الدينية إلى أن يتحفنوا بمقترحاتهم وآرائهم كي نتمكن من إتمام هذا الكتاب بدقة علمية أكبر وتحقيق أهدافه بأفضل شكل.

شهرتير / صيف سنة ١٣٩٧ هـ ش

١ . الجدير بالذكر هنا أنّ سماحة الأستاذ محمد آصف محسنی عليه السلام دأب أخلاقياً على احترام جميع الباحثين، لذا حمل مساعي مؤلفي كتاب المعتبر من بحار الأنوار على الخير. وبالطبع فالأسلوب المناسب هو ما ذهب إليه سماحته عندما ألف كتاباً مستقلاً تحت عنوان معجم الأحاديث المعتبرة بهدف جمع الأخبار ذات الأسانيد المعتبرة وليس الأخبار التي تفيد الوثوق؛ لذا خالف إعادة تدوين كتاب بحار الأنوار عن طريق حذف الروايات ذات الأسانيد غير المعتبرة الموجودة فيه. وكما أكد في كتاب المشرقة فإن كتاب البحار القيم زاخر بمخزونيّ روائيّ بأسانيد غير معتبرة، لكنه رأى أنّ استخراجها يتطلب مجهوداً علمياً دقيقاً يتناسب مع الأسلوب المتبع في الحوزات العلمية.

سماحته لا يستسيغ المساس علمياً بكتاب البحار القيم، لذا من يحاول تضعيف هذا الكتاب فهو لا يعمل وفق نظريته. لكن تجدّد الإشارة هنا إلى أنّه اقترح إنجاز مشروع علمي كبير لأجل استخراج الروايات موثوقة الصدور، وقد أكد على هذا الأمر في المقابلة التي أجريت معه.

اعتبار الخبر استناداً إلى تعدّد طرق نقله (ثلاثة أسانيد)

قال سماحة آية الله الشيخ محمد آصف محسنی رحمته الله في مقدّمة كتاب مشرعة بحار الأنوار إن الرواية المنقولة بثلاثة أسانيد ونصّ واحد تعدّ معتبرة ويمكن الاعتماد على مدلولها، ونصّ كلامه ما يلي: ^١

إذا كان لمتن واحد ثلاثة أسانيد - كما في جملة من روايات الصدوق رحمته الله في العيون - فلا يبعد الاعتماد عليه لبعد تواطؤ رجال كلّ من الأسانيد الثلاثة على كذب مطلب بعبارة واحدة.

وكذلك أكّد سماحته على هذه القاعدة في موضع آخر، فقال: ^٢

في هذه الأبواب وغيرها ربما ينقل مضمون واحد بثلاثة أسانيد كما في ص ٣٣٢ باب ١٢ و ص ٣٤٣ باب ١٤ وغيرهما، ومن يطمئنّ بمجموع الأسانيد بصدور الرواية عن الإمام رغم ضعف كلّ واحد من الأسانيد فله الاعتماد عليها، ومثل هذه الروايات في البحار كثيرة، نقلها المؤلّف عن العيون وربما عن غيره. ولا يبعد الاعتماد على روايات العيون فإنّ اتفاق ثلاثة أسانيد غير معتبرة على معنى واحد بألفاظ مختلفة وإن لم يوجب الاطمئنان به لكنّ اتفاقها على متن واحد يبعد احتمال الكذب إلى حدّ كبير.

وقد أشرنا غير مرة أنّ كثرة الأسانيد ربما توجب القطع، فضلاً عن الاطمئنان بصدور المتن عن الإمام رحمته الله.

وفي ما يلي نذكر بعض الأمثلة من كتاب مشرعة بحار الأنوار حول الطرق الأخرى (غير اعتبار السند) لاعتبار الأخبار:

١. خطبة فدك اعتُبرت صحيحة على أساس تعدّد طرق نقلها، ومما قاله سماحة الأستاذ

محمد آصف محسنی رحمته الله في هذا الصدد ما يلي: ^٣

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ١٣.

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٢٨.

٣. المصدر السابق، ص ٢٩ (هذا القسم حذف في كتاب المعتمد).

فصل في خطبتها سيّدة النساء فاطمة الزهراء عليها السلام احتجت بها على من غصب
فدك منها (ص ٢١٥)

الأحسن جعل الخطبة مسلّمة في الجملة لتعدّد طرقها وبعض القرائن كما يظهر من
مطالعة الفصل بكامله، ولاداعي للعامة في وضعها وكذبها في نقلها.

٢. الروايات المنقولة في فضل السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام على سائر النساء وأنها سيّدة
نساء الجنّة وسيّدة النساء من الأوّلين والآخرين وسيّدة نساء الأئمة وسيّدة نساء المؤمنين ونحو
ذلك من العبارات، هي روايات معتبرة وقطعيّة نظراً لتعدّد طرق نقلها، وعلى هذا الأساس
قال سماحته: ^١

وتوكّده الروايات الكثيرة المشتملة على لفظة سيّدة نساء أهل الجنّة، كما يظهر من
التتبع في البحار بوسيلة آلة الكامبيوتر، وهي كثيرة يشكل تكذيبها كلّها أو التردد فيها.
ثانيها: في جملة من الروايات أنها سيّدة النساء من الأوّلين والآخرين وسيّدة نساء الأئمة
وسيّدة نساء المؤمنين ونحو ذلك من العبارات.

وفي روايات كثيرة لا يسهل الإغماض عنها - وهي منتشرة في جميع أجزاء البحار
كما يظهر من نسخة الكامبيوتر - أنها سيّدة نساء العالمين، ولعلّ هذه الكلمة أكثر من
كلمة سيّدة نساء أهل الجنّة.

٣. الروايات المنقولة في ما يخص مسألة تظلم السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام في يوم القيامة
تعدّ معتبرة نظراً لنقلها بثلاثة أسانيد، ووضّح سماحته هذا الأمر قائلاً: ^٢

الباب ٨: تظلمها عليها السلام في القيامة وكيفيّة مجيئها إلى المحشر (٤٣: ٢١٩)

فيه ١٣ رواية والمعتبر سنداً منها ما ذكر برقم ١١ نقلاً عن مجالس المفيد، لكن في
صحّة وصول نسختها إلى المؤلّف بسند معتبر كلام صعب.

ويمكن الاعتماد على ما ذكر برقم ٣، ٤، ٦ بعد كذب الأسانيد الثلاثة، فلاحظ.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٣٣ و ١٣٤ (هذا القسم حذف في كتاب المعتبر).

٢. المصدر السابق، ص ١٣٩ و ١٤٠ (هذا الباب نُقل في كتاب المعتبر).

٤. نقل العلامة محمد باقر المجلسي رحمته الله الدعاء رقم ٨٥ من الصحيفة السجادية في باب حقيقة الملائكة، وقد بادر إلى شرحه معتبراً إتياء نصّاً متواتراً سنداً وعظيماً وذا معنى متين. وسماحة الشيخ محمد آصف محسنى رحمته الله أيد بدوره هذا الكلام قائلاً:١

ذكر المؤلف رحمته الله في رقم ٨٥ دعاء الإمام السجاد عليه السلام ثم قال بعد شرحه (٢٤١:٥٦):

إنّما أوردت هذه الدعاء الشريف هنا وأعطيت في شرحه بعض البسط لكونه فذلكه لسائر الأخبار والآيات الواردة في أصنافهم (أي الملائكة) ودرجاتهم ومراتبهم، مع تواتره سنداً ومتانته لفظاً ومعنى.

أقول: الرواية كما أفاد رحمته الله مفيدة جداً إن أوجبت كثرة أسانيدھا الاطمئنان بصدورها من الإمام عليه السلام.

٥. أشار سماحته في ما يلي إلى أبواب النباتات والبقوليات وسائر الأطعمة، وذكر أمثلة لروايات غير معتبرة السند، وقال إنّ الأسانيد الثلاثة التي رويت بها تجعلها معتبرة:٢

الباب ٩: الثريد والمرق والشوربجات وألوان الطعام (٧٩:٦٣)

ليست في الباب رواية معتبرة سنداً سوى أوليهما إذ أوجبت أسانيدھا الثلاثة الاطمئنان بصدورها، وإذا قلنا باعتبار كتاب المحاسن أصبح بعض روايات الباب معتبراً.

الباب ٩: الالبان ويدو خلقها وفوائدها وأنواعها وأحكامها (٧٩:٦٣)

أكثر مصادر روايات الباب غير معتبرة كالمحاسن مسائل علي بن جعفر وقرب الإسناد إذ لم تصل نسخها من مؤلفيها إلى المجلسي رحمته الله بسند متصل معتبر وكتاب الطب مؤلفه مجهول، ورواية العيون (برقم ١١) يمكن الاعتماد عليها لطرقها الثلاثة.

٦. في ما يتعلّق بالروايات المنقولة حول النبات في كتاب بحار الأنوار، قال سماحته إنّ الأبواب الرابع حتّى الحادي عشر لا تتضمّن رواية معتبرة السند باستثناء ما روي منها بثلاثة

١. المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨٤ و ٢٨٥ (هذا القسم حذف في كتاب المعتمر).

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٢٤ (ضمن هذين الموردين نقلت في المعتمر الروايات التي أشار إليها سماحة الأستاذ رحمته الله، ج ٢، ص ٣١٤ و ٣١٥).

أسانيد، وهذا يعني أنّ هذه الموارد موجودة لكنّ استكشافها منوطٌ بالباحث. وفي ما يلي نصّ كلام سماحته حول هذا الموضوع^١:

تنبيه: ليس في الباب الرابع إلى الباب الحادي عشر رواية معتبرة سنداً سوى ما له ثلاثة أسانيد.

٧. الباب المختصّ بالأرز ذكر حوله ما ذكر بخصوص الموضوع السابق بعينه، حيث قال: ^٢
الباب ٤: الأرز (٢٦٠: ٢٦٣)

فيه روايات في أوليها عن الرضا عليه السلام بأسانيد ثلاثة لا يبعد الاعتماد على مجموعها عن آباءه عن رسول الله صلى الله عليه وآله: سيّد طعام الدنيا والآخرة اللحم والأرز.

٨. تطرّق سماحته إلى الحديث عمّا ذكره العلامة المجلسي رحمته الله على صعيد الفرق بين الإيمان والإسلام، وفي هذا السياق أشار ضمن كتاب المشرعة إلى عددٍ من المسائل التي تحدّث عنها صاحب البحار بهذا الخصوص بعد أن نقل الروايات ذات الصلة، ومنها رواية منقولة بثلاثة أسانيد غير معتبرة.

الشيخ محسني رحمته الله مع تأكيده على وجود إشكالٍ في نصّ هذه الرواية، لكنّه قبلها نظراً لكونها نقلت بثلاثة أسانيد، ونصّ كلامه ما يلي: ^٣

والولاية لأئمتهم وأشياعهم والمهتدين بهديهم وللسالكين منهاجهم ... (٢٦٥: ٢٦٣ و ٢٦٤)

أقول: قوله والولاية ... الخ، يدلّ على عظيم شأن هؤلاء ويحتمل حذف جملات قبله فيحتمل رجوع ضمائر الجمع إلى الأئمة عليهم السلام دون هؤلاء السادة لكنّه مجرب احتمال ويشكل ردّ الخبر بعد وجود ثلاثة أسانيد له وإن كان كلّ واحد منها غير معتبر.

وعلى كلّ في الباب فوائد مذكورة في الروايات ولا بدّ لأهل التحقيق من استنباطها منها والله الموقّق.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣٢٥ (هذه الموارد ذكرت في كتاب المعتبر).

٢. المصدر السابق، ص ٣٢٦.

٣. المصدر السابق، ص ٣٤٢ (هذه الرواية لم تذكر في كتاب المعتبر، ج ٢، ص ٣٦٣).

٩. وصف سماحته إحدى الروايات المنقولة في الباب الذي دونه صاحب البحار تحت عنوان "العمل جزء الإيمان وأن الإيمان مبثوث على الجوارح" بالمعتبرة وذلك لأنها نقلت بثلاثة أسانيد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأسانيد غير معتبرة، لكن بحسب رأيه يتحقق الاطمئنان منها كما أشرنا آنفاً. وهذا ما قاله:^١

الباب ٣٠: أن العمل جزء الإيمان وأن الإيمان مبثوث على الجوارح (١٨: ٦٦)

المعتبرة من رواياته ما ذكرت برقم ٥ ويرقم ٨ على رأي السيد الأستاذ في معجمه في حق علي الزيات ويرقم ١٧، ١٨ و ١٩ إن كفت أسانيده الثلاثة غير المعتبرة في اعتبارها.

١٠. الأبواب التي تتمحور مواضيعها حول مساوئ الأخلاق وآداب المعاشرة، هي الأخرى تتضمن روايات منقولة بنص واحد وأسانيد متعددة. ومن جملة هذه الأبواب: سوء الخلق، والبخل، والتراحم والتعاطف والتودد، والإحسان. ومما قاله سماحته في هذا الشأن:^٢

الباب ١٣٥: سوء الخلق (٧٠: ٢٩٦)

أولى الروايات المعتبرة سنداً وثامنتها ذات ثلاث أسانيد فيمكن اعتبارها.

الباب ١٣٦: البخل (٧٠: ٢٩٩)

والمعتبرة من رواياته ما ذكرت برقم ٢٥ و ٢٧ وللمذكورة برقم ١٩ ثلاثة أسانيد.

وقال أيضاً:

الباب ٢٨: التراحم والتعاطف والتودد... (٧١: ٣٩٠)

المعتبرة سنداً ما ذكرت برقم ٨، ١٧، ٢١، ٢٨، ٤٥، ٤٩، ٥٠، على وجه في أبي خالد القماط، بل لا يبعد اعتبار ما ذكر بأرقام ١٠، ١١، ١٢ فإنها ذات ثلاثة أسانيد.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣٤٣.

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٦٥ و ٣٧٣ و ٣٧٤ (الروايات الأولى والثانية في الباب الثلاثين هما معتبرتان بحسب ما ذكر في كتاب المشرعة، لكن الباب كله حذف في كتاب المعتبر، ج ٢، ص ٤٩٩. كذلك في الباب نفسه تم التأكيد على وجود خبر مروى بثلاثة أسانيد، لكنه لم يذكر في المعتبر).

الباب ٢٩: من يستحق أن يرحم (٧١: ٤٠٥)

فيه روايات أولها معتبرة سنداً.

الباب ٣٠: فضل الإحسان والمعروف ... (٧١: ٤٠٦)

فيه آيات وروايات، والعنوان مما تسالم عليه البشر عن بكرة أبيهم على أن المذكورة برقم ٧ و ٢٤ معتبرة سنداً. وفي الباب ما له ثلاثة أسانيد فلا يبعد الاعتماد عليه.

١٠. تطرّق سماحته أيضاً إلى الحديث عن الروايات العديدة المنقولة في باب المشورة وقبولها، وأشار إلى ما روي منها بثلاثة أسانيد قائلاً:^١

الباب ٤٨: المشورة وقبولها (٧٢: ٩٧)

فيه آيات وروايات وما ذكرت برقم ١٠ معتبرة وبرقم ٧ لها ثلاثة أسانيد، وعلى كل روايات الباب أكثر من أربعين فيعلم بصدور بعضها من المعصوم عليه السلام.

اعتبار الخبر استناداً إلى اشتراك مدلوله في عدّة روايات

إحدى القرائن الهامة التي لها دورٌ مشهودٌ في جبران ضعف السند، هي نقل مضمون واحدٍ بألفاظٍ مختلفةٍ ضمن عدّة رواياتٍ، وقد أشار سماحة آية الله محمد آصف محسني رحمته الله إلى هذه القرائن عدّة مراتٍ في كتاب *المشرعة*. ومن جملة ذلك ما ذكره في مقدّمة هذا الكتاب، حيث قال:^٢

وأما إذا اختلفت المتنون فالاعتماد على مدلول روايات غير معتبرة، موقوف على إيجاب كثرة الأسناد للاطمئنان بصدق المدلول المشترك والمتفق عليه بينها. وحصول الاطمئنان يختلف باختلاف ذهنية الأشخاص وكيفية الأسانيد وحال الرواة وتعدّد المصادر كثرة وقلة، واعتبار المصادر.

وتحدّث عن الموضوع ذاته في موضع آخر معتبراً إياه قاعدةً، لذلك وصف النصّ متعدّد

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٣٧٦ (مؤلف المشرعة في هذا الباب صرح بقطعية صدور عددٍ من الروايات الأربعين لهذا الباب من قبل المعصومين، لكن لم يُشر إليها في كتاب *المعتبر*، ج ٢، ص ٥١٠).

٢. المصدر السابق، ج ١، ص ١٣.

الألفاظ ومتحد الدلالة الذي ينقل في عدّة روايات غير معتبرة السند، بأنّه يوجب الاطمئنان، فقال:¹

وأما متون الروايات غير المعتبرة فهي على قسمين: الأول ما تتفق عليه جملة منها. والثاني ما تختص ببعضها والأول يطمئنّ بصدوره عن الإمام عليه السلام والثاني يبقى مشكوكاً، وهذا أصل كلّ في جميع الأبواب والكتب. وفي باب القراءة وآدابها وأحكامها، تحدّث عن اشتراك عددٍ من الروايات في الدلالة قائلاً: إنّنا قادرون على إثبات الحكم اعتماداً على خمس روايات أو حتّى أربع أيضاً² وإن كان روايتها مجاهيل، ونصّ كلامه ما يلي:³

الباب ٢٣: القراءة وآدابها وأحكامها (١:٨٢)

فيه روايات كثيرة ومطالب فقهية متعلّقة بالقراءة والبسملة، فإذا وجدت خمس روايات متفقة على حكم فاعتمد عليها في إثبات الحكم للاطمئنان بعدم كذب الروايات جميعاً في ذلك وإن كانوا من المجاهيل، بل يمكن الاعتماد على أربع روايات أيضاً.

ولكن في باب الوقوف بعرفات وفضله، قال إنّ عشر روايات⁴ تكفيّنّا للاعتماد على ما ورد فيها من القدر المتفق عليه؛ وهذا نصّ كلامه:⁵

الباب ٤٧: الوقوف بعرفات وفضله ... (٩٦:٢٤٨)

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ٣٣. الهامش رقم ١.

٢. نستنتج من كلام سماحة الأستاذ الذي سمعناه منه مباشرة أنّ هذا العدد (أربعة وخمسة) يرتبط بالأبواب الفقهية بشكلٍ أساسي. مثلاً تعبير "حرام" قد ذكر لموضوع خاضى، وهذا الحكم أقلّ للقدر المتفق عليه من الموضوع ويمكن استنباطه من عدّة روايات. والحقيقة أنّ هذا النوع يعتبر برزخاً بين النصّ الواحد والمتعدد، فكلّمة حرام أو حلال قد ذكرت حول موضوع واحد.

٣. المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠.

٤. نستنتج من كلام سماحة الأستاذ الذي سمعناه منه مباشرة أنّ هذا العدد ليس قطعياً، وإنّما يعتمد على الفقه، حيث قد يحتاج الفقيه لعددٍ خاضى من الروايات لتحصيل الاطمئنان بالقدر المشترك الموجود فيها؛ لذا قال في بعض الموارد إنّ ثمانى روايات تعدّ كافيةً للاستنباط والاطمئنان بالقدر المتفق عليه.

٥. المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٧٣ (لم يُشر في كتاب المعتبر إلى رأي مؤلّف المشرعة، ج ٣، ص ٣٠٩ و ٣١٠).

المذكورة برقم ١٠، ١١، ١٧ لأجل ما بعده، و ١٩، ٢٢ معتبرة سنداً وكذا القدر المتفق عليه بين الروايات على ما مرّ وهو قابل للاعتماد في جميع أبواب البحار إذا كانت روايتها تبلغ عشرة من مصادر متعدّدة أو من مصدر واحد موثوق به للاطمئنان بصدور مضمونها وإن ضعفت أسانيدها.

وأما على صعيد الروايات المنقولة حول معجزات أهل البيت (عليهم السلام) في كتاب بحار الأنوار، فقد اعتمد على الأسلوب التالي لإثبات اعتبار دلالاتها:

١. في بداية أبواب معجزات النبي (صلى الله عليه وآله) هناك بابٌ بخصوص إعجاز القرآن الكريم، اعتبر سماحة الشيخ محمد آصف محسني (رحمته الله) أنه أهم أبواب كتاب بحار الأنوار، وأكد على كون ما ذكر فيه هو سند الإسلام ويثبت حقانيته وكونه ديناً سماوياً إلهياً^١ والملفت للنظر أنّ سماحته وصف روايةً واحدةً من روايات هذا الباب بكونها صحيحة السند دون سائر الروايات، لكنّه اعتبر الباب بحدّ ذاته كالسند الهامّ الذي يثبت حقانيّة الدين. وهذا الوصف مبنيّ على اعتبار الروايات من طرق وقرائن أخرى غير السند، ومن جملة هذه القرائن كثرة الروايات والشواهد العقلية الخاصة في مضامين الروايات مثل تحدّي القرآن الكريم وكون النبي (صلى الله عليه وآله) أمياً. ومن ضمن ما قاله سماحته حول ذات الموضوع، أنّ مضامين هذا الباب مفيدةٌ لمن يتقن اللغة العربية أو التاريخ الإسلامي، ونصّ كلامه ما يلي:^٢

أبواب معجزاته (صلى الله عليه وآله)

الباب ١: إعجاز أمّ المعجزات القرآن الكريم وفيه بيان حقيقة الإعجاز وبعض النوادر (١٧: ١٥٩).

في الباب آيات كريمة وروايات لم تصخّ أسانيدُها سوى حديث أبي عبيدة الحذاء المذكور برقم ١١ نقلاً عن الكافي، وهذا الباب من أهم أبواب الكتاب وفيه سند الإسلام وإثبات حقيقته وكونه ديناً سماوياً إلهياً، وإن شئت فقل إنّ هذا الباب أساس

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ٣١٨ (لم يُشر في كتاب المعتبر إلى رأي مؤلّف المشرعة، ج ١، ص ٢٨٣).

٢. المصدر السابق (اكثفي في كتاب المعتبر بنقل رواية واحدة خلافاً لرأي المؤلّف، ولم يتمّ كذلك ذكر رأي صاحب المشرعة، ج ١، ص ٢٨٣).

بحار الأنوار ومفتاح السنة وقوام النبوة إثباتاً وأصل الإمامة وسائر النقليات.

٢. نقلت الكثير من الروايات في باب جوامع المعجزات النبوية وأسانيدها غير معتبرة، إلا إن كثرتها تثبت ما روي فيها من إعجازٍ ويبلغه درجة القطعية، وهذا ما يجعلها دليلاً لإثبات النبوة الخاتمة لنبيّنا ﷺ، ومما قاله سماحته حول هذا الموضوع ما يلي:^١
ويمكن أن يقال إنه لا يحتمل اختلاق جميع المعجزات الكثيرة في هذا الباب، فإذا صحّت إحداها تثبت نبوته ورسالته ﷺ.

إذن، من الواضح أنّ اعتبار المضمون في هذا الباب ثابتٌ بشكل عام.^٢

٣. وكّرر المصنّف الكلام ذاته في موضع آخر، وهو الإعجاز النبوي في الحيوانات. ومن جملة ما ذكر في هذا الباب قصّة الغار الشهيرة، وذلك حينما هاجر النبي الأكرم محمد ﷺ من مكّة إلى المدينة. وقال المؤلف إن إحدى هذه المعجزات لو ثبتت صحّتها فهي تكفي في إثبات نبوته المباركة، وكلامه هو التالي:^٣

الباب ٥: ما ظهر من اعجازه ﷺ في الحيوانات بأنواعها... (١٧: ٣٩٠)

فيه معجزات ولعل أشهرها سدّ الغار - حين الهجرة الى المدينة - بنسيج العنكبوت دفعا لشركي قريش مكة، فلو صحّ واحدة منها لأثبتت رسالته ﷺ ويبعد كلّ البعد كذب جميع المذكورات في الباب.

٤. النهج المشار إليه في النقاط السابقة حول اعتبار المعجزات أتبعه سماحة الشيخ محمّد آصف محسني ﷲ في سائر أبواب المعجزات التي تطرّق إلى الحديث عنها في كتاب المشرعة. واستند إلى مسألة التواتر الإجمالي للمداليل الموجودة في الروايات غير المعتبرة لإثبات قطعية الإعجاز، حيث قال بصريح العبارة إنّ ضعف السند ليس سبباً لنفي اعتبارها:^٤

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ٣٢٦.

٢. (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر ولم تنم الإشارة هنا إلى رأي مؤلف كتاب المشرعة، ج ١، ص ٢٨٤).

٣. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ٣٢٦ و ٣٢٧ (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر، ولم تنم الإشارة هنا إلى رأي المؤلف بخصوص اعتبار المضامين بشكل إجمالي، ج ١، ص ٢٨٤).

٤. المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢٧ (هذه الأبواب حذف في كتاب المعتبر، ولم تنم الإشارة هنا إلى رأي المؤلف بخصوص اعتبار المضامين بشكل إجمالي، ج ١، ص ٢٨٤).

ج ١٨: بقية معجزاته وبعثته وهجرته

الباب ٦: معجزاته في استجابة دعائه في إحياء الموتى والتكلم معهم وشفاء المرضى وغيرها... (١: ١٨).

أورد المؤلف العلامة المتتبع خمسين معجزة لا يحتمل كذب جميعها فإذا صحت بعضها ثبت المطلوب. وإن شئت فقل أنا ثبت المطلوب من طريق التواتر الإجمالي فهو فلا يضرب ضعف إسناد كل رواية رواية وهذا واضح، ثم المذكور برقم ٤٧ معتبرة سنداً.

الباب ٧: وفيه ما ظهر من إعجازه ﷺ في بركة أعضائه الشريفة وتكثير الطعام والشراب (١٨: ٢٣).

الكلام فيه كالكلام في الباب السابق، وفيه أكثر من ثلاثين معجزة. وفيه بعض المكتررات.

الباب ٨: معجزاته ﷺ في كفاية شر الأعداء (١٨: ٤٥).

أورد فيه آيات وروايات دالة على معجزات كثيرة والكلام فيه كما في سابقه.

٥. من الموارد الأخرى الملفتة للنظر في هذا الموضوع مسألة تحليل الأخبار والروايات التي تحكي عن إخبار النبي الأكرم ﷺ بالغيب، حيث اعتبرها آية الله الشيخ محمد آصف محسنی رضاه في أهميتها ما ذكر في الباب الأول من المعجزات، أي إعجاز القرآن الكريم؛ وذلك لكونها تفي بدور هام لإثبات الإسلام والنبوة.

أكد سماحته على أهمية التواتر الإجمالي والتواتر المعنوي لمضامين الروايات في إثبات النبوة باعتبارهما أمرين ضروريين للغاية. ومن هذا المنطلق أثنى على العلامة محمد باقر المجلسي رحمه الله لما بذل من جهود حثيثة لأجل جمع هذا التراث الروائي العظيم من مختلف المصادر والكتب، فهو بهذا الإنجاز القيم يسر الأمر للأجيال اللاحقة، وإليك نص كلامه:^١

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ٣٢٨ (اكتفي في كتاب المعبر بنقل رواية واحدة كما هو الحال في الباب الأول من المعجزات وذلك خلافاً لرأي المؤلف، ناهيك عن عدم ذكر رأي صاحب كتاب المشرعة، ج ١، ص ٢٨٤).

الباب ١١: معجزاته في إخباره ﷺ بالمغيبات (١٨: ١٠٥)

هذا الباب مثل الباب الأول (من ابواب معجزاته ١٧: ١٥٩) في الأهمية إذ فيه عدد كثير من إخباره بالغيب ومن تأملها يقطع بصحة جملة منها من باب التواتر الإجمالي أو المعنوي فتثبت نبوته ﷺ فالله يرحم العلامة المؤلف حيث أتشف أهل العلم بتتبعه وتعبه أحسن تحفة فمن أكمل الباب ثم قام بترجمته وترجمة الباب الأول بلغة قومه ولغة عالميّة اليوم وأودعها انترنت فقد خدم الإسلام والمسلمين، ولعلّ المذكورة برقم ٣٧ معتبرة سنداً.

٦. في ما يخص المقارنة بين القرآن الكريم والعترة الطاهرة، والقول إنّ العترة لها أفضلية نسبيّة على الكتاب العزيز، وكذلك المقارنة بين الكتب السماوية والأنبياء الكرام، صرح سماحته في كتاب المشرعة بأنّ الروايات المعتبرة وإن كانت قليلة في هذا الباب، لكن يمكن الاعتماد على كثرة سائر رواياته لإثبات مسائل هامة:¹

لكن إذا لم تثبت أكبريّة القرآن في أحاديثنا وفرضنا ثبوت وساطة الأئمة في إفاضة الخلق على الناس تكويناً، فلا يبعد أن يقال بأفضليّة الأنبياء والأوصياء الطاهرين على الكتب المنزلة، فإن كانت مطالب الكتب آيات الله فهولاء المصطفون أيضاً كلمات الله فهم أهم، والله العالم، ثم كثرة الروايات تثبت مطالب مهمّة وإن كانت المعتبرات قليلة كالْمذكورة برقم ١٠١ و ١١٠ مثلاً.

٧. في باب ثواب حبّ أهل البيت ﷺ ونصرتهم وولايتهم، أشار سماحته إلى إثبات الروايات التي نقلت في الباب لعنوانه بسبب كثرتها، بل زاد أنّه يمكن استخراج مشتركات أخرى من كلّ طائفة من الروايات يُطمئن إجمالاً بصدور بعضها من الإمام، ثم أثنى على التتبع الرائع للعلامة محمّد باقر المجلسي ﷺ لها. ونصّ كلامه ما يلي:²

الباب ٤: ثواب حبّتهم ونصرهم وولايتهم وأنها أمان من النار (٢٧: ٧٣)

أورد المؤلف المتتبع ﷺ ١٥٥ رواية دالة على المطلوب، فالعنوان ثابت بتلك الروايات

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ٤٢٢.

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٧ (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر، ولم تتم الإشارة إلى رأي المؤلف مطلقاً، ج ١، ص ٧٢).

التي لا تدع كثرتها مجالاً للتريد فيها، بل من تعمق في الروايات يمكنه استخراج مشتركات أخرى غير ما في العنوان من كل طائفة من روايات موجبة للاطمئنان بصدور بعضها من الإمام إجمالاً فلا حظ ولا تغفل وكن من تتبع المؤلف ﷺ شاكراً.

٨. الباب الذي جمع صاحب البحار رواياته تحت عنوان العلة التي من أجلها ترك الناس علياً ﷺ، أكد سماحة الأستاذ في كتاب المشرعة على وجود رواية واحدة معتبرة فيه، وفي الحين ذاته قال إننا من مجموع الروايات يمكن أن نحصل على مسائل مفيدة يمكن الاعتماد عليها، وقد أشار إلى ذلك في الكتاب المذكور.

هذا الأسلوب الذي يمكن أتباعه للاستفادة من المشتركات الموجودة في الروايات تكثر في كلام سماحته، حيث أكد مراراً على ضرورته عند التعامل مع الروايات الضعيفة والمتعددة. وأما ما قاله بخصوص الباب المذكور هنا، فهو:

الباب ١٤: العلة التي من أجلها ترك الناس علياً ﷺ (٢٩: ٤٧٩)

فيه روايات و المذكورة برقم ٢ معتبرة سنداً على الأظهر.

بعض مطالب الباب لطيفة مفيدة، والمستفاد منه أن العلة في تركهم بيعة علي ﷺ وتحكيمة أمور:

١. عدم المناسبة بينه وبين الناس المذكورين في التدين والفكر والعلم والتقوى، والناس إلى أشكالهم أميل.

٢. قتل أقربائهم وأقاربهم بيد علي في الغزوات الموجب لاستقرار بغضه في صدورهم ولعلّ السبب في قوله: «الأمّة ستغدر بك».

٣. تشديده في الأمور الشرعية المخالفة لحرية الناس في العمل باهوائهم.

٤. عدم إيتاء أموال الحكومة للأشراف والرؤساء وتقيده بالعدالة الاجتماعية وهذا الأخير مخصوص بزمان خلافته.

ملاحظة: أكد سماحة آية الله الشيخ محمد آصف محسنی ﷺ في الجزء الثاني من كتاب

مشرعة بحار الأنوار ضمن كلامه عن أبواب المِمكن والفِتن المدونة في الأجزاء الثامن والعشرين إلى الرابع والثلاثين من كتاب بحار الأنوار على أنَّ العديد من المواضيع تعدّ مقبولةً ومعتبرةً لأجل كثرة الروايات المنقولة بخصوصها ووجود قرائن عليها في مصادر أهل السنة.

ومن أمثلة ذلك ما قاله سماحته ضمن تسليطه الضوء على ما روي في باب شهادة عمار بن ياسر، فقد أشار إلى العديد من المواضيع المستوحاة من روايات هذا الباب، لكنّه مع ذلك قال لا توجد رواية معتبرة فيه، ومن جملة كلامه ما يلي:^١

الباب ١٣: شهادة عمار عليه السلام (١: ٣٣)

روايات الباب تدلّ على أمور: ١. معجزة النبي عليه السلام بالإخبار عن قتل عمار وأنه يقتله الباغون؛ ٢. قتل عمار وشهادته وأنه يدعو إلى الجنة؛ ٣. أنَّ الفئة العراقية تدعو إلى الجنة فهم حق؛ ٤. أنَّ الفئة الشاميّة فئة باغية فهم باطلة؛ ٥. أنَّ الفئة الباغية تدعو إلى النار، كما في صحيح البخاري وغيره ولا شكَّ أنَّ الداعية إلى النار في النار فمعاوية وأصحابه هالكون؛ ٦. شهادة عمار دليل على حقيقة أمير المؤمنين وبطلان معاوية لكن دلائل حقيقته عليه السلام كثيرة جداً وشهادة عمار في ركاب علي عليه السلام فخروعة لعمار عليه السلام وما يتعلّق بشهادة عمار مسلم بين المسلمين.

وفي الباب مطالب مفيدة لا بدّ من ملاحظتها وليست في الباب رواية معتبرة سنداً.

ومن الأمثلة الأخرى على هذا الصعيد، الأحداث المرتبطة بالخوارج وحرب النهروان، فسماحة الشيخ محسني عليه السلام لم يتطرّق هناك إلى الحديث عن الروايات المعتبرة بشكلٍ مستقلٍّ عن الروايات غير المعتبرة، وأكد على وجود مواضيع يمكن الاعتماد عليها من مجمل الروايات المنقولة في هذا المجال. وكان ما يلي ممّا قاله:^٢

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٦٠.

٢. المصدر السابق، ص ٧١.

الملفت للنظر أنَّ الجزء الثاني والثلاثين من كتاب بحار الأنوار لم تُنقل منه في كتاب المعتبر سوى رواية واحدة بحيث حذفت جميع رواياته، والجزء الثالث والثلاثون لم تُنقل منه سوى تسع روايات، والجزء الرابع والثلاثون لم تُنقل منه سوى أربع روايات. من المؤسف أنَّ هذا الأسلوب في النقل والذي حذفت على أساسه الكثير من الروايات في المعتبر نُسب إلى عليه السلام

الباب ٢٤: سائر ما جرى بينه وبين الخوارج سوى وقعة النهروان (٣٣: ٤٠٥).

في الباب قضايا تاريخية وتشتمل على خروج جماعات من الناس على حكومة أمير المؤمنين عليه السلام وهو يكشف عن انحطاط مقام الحكومة عند الخارجين عليها، والمتأمل يرى لها أسباباً:

فمنها: تصرفات الخليفة عثمان وهي مشهورة.

ومنها: قيام الناس اعتراضاً على الحكومة في زمان عثمان حتى قتلوه، وهو حادث مهم له آثاره.

ومنها: خروج طلحة والزبير وعائشة وغيرهم من المشاهير على الحكومة العلوية.

ومنها: خروج طاغية الشام وحواشيه الفاسقة الفاجرة.

ومنها: تسامح أمير المؤمنين مع مخالفيه وأعدائه وكم فرق بين هذا التسامح وتشديد عمر في خلافته، حيث منع الصحابة عن السفر خارج المدينة المنورة، وأمير المؤمنين يأذن لطلحة والزبير سفرهما للعمرة وهو يعلم - كما في الرواية - أنهما يريدان الفتنة دون العمرة! وفي هذا الباب شاهد آخر أو شواهد أخرى على هذه المسامحة، ولا حظ ببعض مسامحاته مع الأعداء في الباب ٢٦ الآتي وتعبّ منه عليه السلام. وهؤلاء الخوارج لم يخرجوا على عثمان خوفاً ولكنهم خرجوا على أمير المؤمنين.

وتقدّم في هذه التعليقة روايات دالة على مسامحته عليه السلام مع أعدائه، ولو وصلت الخلافة إلى أمير المؤمنين بعد عمر لتغيّر مجرى التاريخ ظاهراً لكنّ عمر لم يرض بذلك فشكّل الشورى على نحو حرم عليّاً من الخلافة.

في نهاية الجزء الثالث والأربعين وفي باب النوادر بالتحديد، أكدّ سماحته مرةً أخرى على إمكانية الاستفادة من هذه الأخبار وتصحيح رواية أو موضوع ضمن هذه الأبواب وما شاكلها

ح آية الله الشيخ محمد آصف محسنی رحمه الله بأدعاء أنه يعتقد بوجود عدد قليل جداً من الروايات المعتبرة في كتاب بحار الأنوار، إلا إن الحقيقة على خلاف ذلك، فقد أكدّ سماحته في كتاب المشرعة على وجود الكثير من المواضع والمدايل المعتبرة في هذين المجلدين. وتجدر الإشارة إلى أننا هنا لا نقصد ذكر جميع الشواهد الموجودة في كتاب المعتبر ومقارنتها مع آراء سماحته في كتاب المشرعة.

عن طريق القرائن التي تفيد الاطمئنان، وهذا نص كلامه:^١

الباب ٣٥: النوادر: (٣٤: ٣٢٧)

فيه مطالب متنوعة مفيدة، وفيه كلام طويل حول اجتهاد النبي ﷺ ونقد أدلته من ٣٦٣ إلى ص ٣٩٤، وإن شئت تصحيح مطلب ورواية من الباب وأمثاله فلا بد من الرجوع إلى القرائن المفيدة للاطمئنان دون الأسناد المعتبرة، لعدم توفرها.

٩. الاستدلالات نفسها المذكورة آنفاً أعاد سماحته ذكرها في باب مناقب السيدة فاطمة الزهراء ﷺ وفضائلها؛ إذ قال إن تعدد الروايات غير المعتبرة سنداً في فضل سيّدة نساء العالمين على غيرها يجعل هذه الأفضليّة قطعيةً. وفي ما يلي نص كلامه:^٢

الباب ٣: مناقبها وفضائلها وبعض أحوالها ومعجزاتها (صلوات الله عليها) (٤٣: ١٩)

لعلّ فيه أكثر من ثمانين رواية فهي تثبت فضلها جزماً وإن كانت كلّ واحدة منها غير معتبرة سنداً ومصدراً على الأقوى.

ومن جملة ما ذكره في كتاب المشرعة حول مناقبها وفضائلها ﷺ، عدم التردد في صواب ما روي من أن الله سبحانه وتعالى يغضب لغضبها؛ وذلك لكثرة ما نقل على هذا الصعيد. وهذا ما قاله:^٣ في رواية عنه ﷺ: «إن الله ليغضب لغضب فاطمة ويرضى لرضاها».

أقول: هذا المضمون وشبهه مدلول جملة من الروايات الواردة من طريق الشيعة وأهل السنة فلا ينبغي التردد في صحته.

كما أنّ اختيار أربع من النساء (مريم وخديجة وآسية وفاطمة سلام الله عليهن) أيضاً كذلك فلاحظ الباب وكتاب نظرة عابرة إلى الصحاح الستة وإن كانت الأولى أكثر سنداً من هذه.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٨٢

٢. المصدر السابق، ص ١٣٢.

(لم تذكر في كتاب المعتبر سوى رواية واحدة في عصمة السيدة فاطمة الزهراء ﷺ، وكذلك ذكرت رواية واحدة فقط في باب الجفر. ولم تتم الإشارة إلى هذا المضمون القطعي الذي صرح به صاحب كتاب المشرعة، ج ٢، ص ١٠).

٣. المصدر السابق، ص ١٣٢-١٣٣ (هذه الرواية لم تُنقل في كتاب المعتبر، ج ٢، ص ١٠).

وأما في باب زواجها عليها السلام، فقد أؤكد على إمكانية إثبات مسائل عديدة من مجمل روايات كتاب بحار الأنوار من منطلق كونها مشتركة في المضمون، فهذه المسائل تعدّ معتبرة برأيه وتفيد الاطمئنان، ونصّ كلامه ما يلي^١:

الباب ٥: تزويجها (صلوات الله عليها) (٩٢:٤٣)

فيه روايات أكثر من خمسين، والمعتبر منها ثلاث روايات أو روايتان من الكافي (٤٣: ١٤٣ و ١٤٤)، فلا بدّ من الأخذ بما اتفقت عليه تلك الروايات أو عدّة كثيرة موجبة للاطمئنان بصدورها.

١٠. أحد طرق تحقّق الاطمئنان حول أحد المواضيع هو بيان بعض جوانبه وإيجاد اطمئنان حول مدلوله عن طريق عددٍ من الروايات المرتبطة به. وهذا الأمر نلمسه في المصائب التي عانت منها سيّدة نساء العالمين فاطمة الزهراء عليها السلام، حيث نقلت العديد من الروايات بهذا الخصوص. وهو ما أؤكد عليه سماحة آية الله محمد آصف محسني عليه السلام قائلاً^٢:

أقول: المستفاد من جميع الروايات الواردة في حقّها أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله مع شدّة حبه لها لم يساعدها بشيء مع شدّة احتياجها وفقرها وفقر عليّ، بل ضيق عليها ولم يرض لها حتّى يستر على بابها أو بقلادة في عنقها من طريق حلال. وهذه الروايات وإن كان كلّ منها غير معتبر لكنّ المجموع يحكي عن واقعة مزة لفاطمة، هي تدلّ على نبوة محمد صلى الله عليه وآله وفضيلة مهمة لها فافهم ذلك جيداً.

١١. أشار سماحته مراراً في كتاب المشرعة إلى أنّ أحد أساليب إثبات اعتبار عناوين الأبواب الروائية في كتاب بحار الأنوار، هو الاستناد إلى مجموعة من الروايات وإن كانت ضعيفة السند. ومن جملة هذه الموارد ما ساقه من كلام حول سيرة الإمام الحسين عليه السلام، حيث قال^٣:

الباب ٢٧: احتجاجه (صلوات الله عليه) على معاوية وأوليائه... (٢٠٥:٤٤)

الكلام فيه كالكلام في سابقه، ومثله البابان الآتيان ٢٨ و ٢٩ والله العالم.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٣٧ (لم تُذكر آراء مؤلّف كتاب المشرعة في كتاب المعتبر).

٢. المصدر السابق، ص ١٣٦ (لم تُذكر آراء مؤلّف كتاب المشرعة في كتاب المعتبر).

٣. المصدر السابق، ص ١٥٣.

الباب ٣٠: إخبار الله تعالى أنبياء الله ونبينا بشهادته ﷺ (٤٤: ٢٢٣)

والمعتبر من روايات الباب ما ذكر برقم ٦١ و ٢٢ و ٢٥ (على تردد ما في حسن أحد روايتها) و ٢٦ وعنوان الباب يثبت من مجموع روايات الباب الكثيرة، والله العالم.

الباب ٣١: ما أخبر به الرسول وأمير المؤمنين والحسين ﷺ بشهادته (٤٤: ٢٥٠)

يمكن إثبات العنوان في الجملة بمجموع روايات الباب وإن لم يصح سند كل واحدة منها.

١٢. من جملة ما ذكره سماحته لدى تسليطه الضوء على الأخبار المروية حول تاريخ حياة الإمامين الحسن والحسين ﷺ، أننا نحصل على نتائج قطعية في هذا الموضوع من خلال تحليل روايات كتاب بحار الأنوار واستخراج تلك المضامين المتشابهة في عددٍ من الروايات غير المعتبرة سنداً. ونص كلامه ما يلي:^١

أبواب تاريخ الإمامين الهمامين... سيدي شباب أهل الجنة

الباب ١١: ولادتهما وأسمائهما... (٤٣: ٢٣٧)

فيه ٤٨ رواية والمعتبرة منها ما ذكرت برقم ٣٧، ٣٨، ٤٢ و ٤٦، بل يمكن الاعتماد على ما ذكر برقم ٤ و برقم ١٥، لحسن عبدالله بن حماد على وجهه، و برقم ٢٣ على تردد في تعيين المثني وإذا أخذت بما اتفقت عليه الروايات غير المعتبرة سنداً بمجموعها تجد لهما ﷺ فضائل جمة أيضاً.

١٣. في ما يتعلق بفضائل الإمامين الحسن والحسين ﷺ أيضاً، أكد سماحته على ذات الأسلوب المشار إليه آنفاً لأجل إثبات تلك المناقب والفضائل الكثيرة التي رويت بشأنهما. وفي هذا السياق أكد على أن اعتراف المخالفين بها يعتبر قرينة هامة لتحصيل الاطمئنان بصحة ما روي، فقال:^٢

الباب ١٢: فضائلهما ومناقبهما والنصوص عليهما (٤٣: ٢٦١)

أورد المؤلف فيه أكثر من ثمانين رواية، والأخذ بمشتركاتهما وإن يثبت لهما فضائل

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٤٠.

٢. المصدر السابق، ص ١٤١.

كثيرة، لكنّ تسالم الأئمة على فضلها رغماً لبعض النواصب اللثام تغني المؤمنين عن إثبات فضلها بكل واحد من الروايات، والمعتبرة سنداً منها ما ذكرت برقم ٤ و ٦٩ بل يمكن الاعتماد على ما ذكر برقم ١٣ و ٣٤.

ثم إنّ المؤلف رحمه الله نقل أدلة على إمامتهما عليه السلام كلّها ناقة يصحّ الاعتماد عليها مع توضيح، سوى رابعها فإنّها خبر واحد غير واحد لشروط الحجّة، بل لا يمكن الاستدلال به حتى وإن صحّ سنده لأنّه ظنّي لا يثبت به الإمامة (٤٣: ٢٧٨).
ثمّ إنّ جملة من روايات الباب -كغيره- منقولة من كتب أهل السنّة وهي الأقوم في إثبات الفضائل.

وكذلك تكثر الكلام نفسه في أبواب أخرى تمحورت مواضيعها حول تاريخ المعصومين عليه السلام. ومن تلك الأبواب الباب الحادي والعشرون الذي تضمّن روايات حول أحوال أهل زمان الإمام الحسن عليه السلام^١ وباب معجزات الإمام الحسين عليه السلام^٢ وباب مكارم أخلاق الإمام الحسين عليه السلام^٣ وباب احتجاجه على معاوية، وأبواب أخرى منها ما يلي: ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٩ و ٤٦ وكلّها تتمحور حول تاريخ الإمام الحسين عليه السلام. وإضافة إلى أنّه ذكر الروايات ذات الأسانيد المعتبرة، أكّد على أنّها بمجمّلها تفيد القدر المتفق عليه من المضمون.^٤

١٤. ممّا قاله سماحته في باب أحوال أولاد الإمام السجّاد عليه السلام، ما يلي:^٥

الباب ١١: أحوال أولاده وزوجاته (صلوات الله عليه) (٤٦: ١٥٥)

لعلّ فيه أكثر من تسعين خبراً والمعتبرة منها ما ذكر برقم ٣٨، ٣٥، ٦٢، ٦٩، ٨٢ ويمكن أن يستفاد من الروايات الكثيرة في الباب ما اتفقت عليه بحيث يوجب اطمئنان النفس به من المعاني.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٥٠.

٢. المصدر السابق، ص ١٥٢.

٣. المصدر السابق، ص ١٥٢.

٤. المصدر السابق، ص ١٥٣-١٥٨.

٥. المصدر السابق، ص ١٦٢.

١٥. في الأبواب الخاصة بتاريخ حياة الإمام محمد الباقر عليه السلام تكرر الأسلوب السابق نفسه، ومن تلك الأبواب باب معجزاته سلام الله عليه والذي يتضمن أكثر من تسعين رواية. ورأى سماحته في كتاب المشرعة أنه لا يوجد احتمال لكذب جميع هذه الروايات، وهذا ما قاله: 'الباب ٤: معجزاته ومعالي أموره وغرائب شأنه عليه السلام (٤٦: ٢٣٣)

فيه أكثر من تسعين رواية غير معتبرة، والعلم الإجمالي قائم بصحة بعضها إذ لا مجال لاحتمال كذب جميعها حتى بعد إخراج ما هو مظنون الوضع من رواية أو روايتين.

وفي أبواب أخرى خاصة أيضا بسيرة الإمام محمد الباقر عليه السلام مثل باب أحوال هشام بما فيه من الروايات الكثيرة ذات الأسانيد المعتبرة والدالة على علو مقامه وصحة سفر الباقرين عليه السلام إلى الشام وأحوال أهل زمانه، أشار سماحته إلى أهمية القرائن الموجبة للاطمئنان بالصدور (ومن ضمنها الأخذ بالقدر المشترك بين الروايات الموجبة للاطمئنان بالصدور) في ما بين هذه الروايات الكثيرة، فقال: ^٢

الباب: ٦ مكارم أخلاقه وسيره وسننه (٤٦: ٢٨٦)

فيه أكثر من خمسين رواية والمعتبرة منها ما ذكرت... ثم إنه يظهر من بعض روايات الباب أن هشام بن عبد الملك كان هتاكاً وبذيء اللسان في حق الباقر عليه السلام بل يسب رسول الله ﷺ في محضره وهو يسكت. ويظهر خبثه من أول الباب الآتي أيضاً، والروايات وإن كانت ضعيفة إلا أن ظاهر حال هؤلاء الطواغيت يشهد بذلك.

وعلى كل، هذه الروايات الكثيرة المعلومة صدور بعضها من الإمام مضافاً إلى معتبرتها سنداً تكفي لعلو مقامه.

الباب ٧: خروجه عليه السلام إلى الشام وما ظهر فيه من المعجزات (٤٦: ٣٠٦)

روايات الباب كلها غير معتبرة، لكن يبعد أن يكون أصل سفر الباقرين إلى الشام مخالفاً للواقع.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٦٣ (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر، كما لم تتم الإشارة إلى رأي مؤلف كتاب

المشرعة، ج ٢، ص ٥٠).

٢. المصدر السابق، ص ١٦٤.

الباب ٨: أحوال أصحابه وأهل زمانه من الخلفاء وغيرهم (٤٦: ٣٣٠)

روايات الباب غير معتبرة سنداً أو مصدراً أو سنداً ومصدراً سوى ما ذكرت برقم ٢١، ٢٢، فلا بدّ من الأخذ بالقرينة الموجب للاطمئنان أو بكثرة الأسناد الموجبة له.

١٦. الأبواب الخاصة بالإمام جعفر الصادق عليه السلام وفي باب معجزاته بالتحديد الذي يتضمّن أكثر من ٢٣٠ رواية، اعتبر سماحته في كتاب المشرعة قلّة عدد الروايات معتبرة السند في هذا المجال أمراً غريباً، وفي الحين ذاته أكّد على أنّنا من خلال تصنيف روايات هذا الباب يستنى لنا العلم بصحّة كلّ صنفٍ منها فيثبت لنا أنّ معجزاته سلام الله عليه قطعاً، كما أنّ العلم بإمامته سوف يتحصّل لنا من هذا الطريق أيضاً، وكذا هو الحال في الباب الذي تتمحور مواضيعه حول علاقته بالمنصور، حيث نتمكّن من الحصول على علمٍ إجماليّ بصحّة بعض تلك الروايات الكثيرة المنقولة في هذا الباب؛ إذ إنّ عدم اعتبار السند لا يعدّ مانعاً لتحقيق العلم بما ذكر؛ ونضّ كلامه ما يلي^١:

الباب ٥: معجزاته واستجابة دعواته ومعرفته بجميع اللغات ومعالي أموره (صلوات الله عليه) (٤٧: ٦٣)

فيه أكثر من ٢٣٠ رواية والمعتبرة سنداً منها نادر جداً (برقم ٢٠٢ و ٢١٣) وهذا اتفاق غريب، وعلى كلّ هذه الروايات الكثيرة إذا قسمناها أربع (٤) أقسام نعلم إجمالاً بصحّة بعض الروايات من كلّ قسم، إذ لا يحتمل كذب ستين رواية مثلاً (هذا إذا كانت مصادرهما متعدّدة وإلا لو فرض ذكرها في مصدر مجهول واحد لا سبيل لنفي احتمال وضعها من قبل واضع واحد)، فالعلم حاصل منها بصدور معجزات منه عليه السلام فتثبت بها إمامته.

الباب ٦: ما جرى بينه وبين المنصور وولائه (٤٧: ١٦٢)

فيه ٥٥ رواية والمعتبرة منها سنداً ما ذكرت برقم ٨ و ٤٨ لكن لا سبيل إلى ردّ جميع هذه الروايات الكثيرة - لأجل عدم اعتبار أسانيدّها - للعلم الإجماليّ بصحّة بعضها، وعليه فيصحّ الأخذ بما اتفق عليه معظم الروايات المذكورة.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٦٨-١٦٩ (لم تتم الإشارة في هذين البابين إلى آراء مؤلّف كتاب المشرعة ج ٢، ص ٦٢ و ٦٣).

١٧. في أبواب سيرة الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) أشار سماحته إلى الروايات التي تنص على إمامته مؤكداً على أن العلم الإجمالي متحقق بصدور بعض هذه الروايات فتثبت لنا إمامته، وبالأسلوب ذاته أثبت صحة النص على إمامته، وكذلك أثبت عن طريق روايات معجزاته صحة إعجازاته وإمامته المشار إليها في سائر الروايات، وذلك كما يلي:

الباب ٤: معجزاته واستجابة دعواته ومعالي أموره (عليه السلام)

روايات الباب لعلها أكثر من مائة وإن كانت المعتبرة سنداً ومصدراً منها قليلة كالمرقومة بأرقام ٣، ١٢، ١٧، ٣٧ و ٦٣، لكن العلم الاجمالي ثابت بصحة بعضها لكثرتها فتثبت معجزته المثبتة لإمامته (عليه السلام).

الباب ٥: عبادته وسيره ومكارم أخلاقه ووفور علمه (صلوات الله عليه) (٤٨: ١٠٠)

المعتبرة من روايات الباب ما ذكرت برقم ١٤، ١٩، ٢٢ و ٣٠، لكن كثرة الروايات تكفي إن شاء الله بإثبات العنوان في عناوينه الثلاثة.

١٨. بالنسبة إلى الأبواب الخاصة بسيرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام)، أشار سماحته في كتاب المشرعة إلى أن نقل أكثر من تسعين أمراً غير متعارف عن الإمام (عليه السلام) يمنحنا العلم بصدور بعض من ذلك، لذا يستحيل كذب الأخبار والروايات كلها. ووصف كثرة عدد هذه الروايات بأنه نوع من التواتر الإجمالي أو المعنوي، وهذا نص كلامه:

لكن في الباب لعل أكثر من تسعين أمراً (١) غير عادي نقل عنه (عليه السلام) ويعلم بصدور جملة منها عنه (عليه السلام)، ولا يحتمل كذبها كلها، مع صحة جملة منها كما أشرنا إلى أرقامها.

ولك أن تستفي كثرة الروايات بالتواتر الإجمالي أو بالتواتر المعنوي ولا أقل من تسميتها (بذلك) بسبب إفادة القطع بصحة جملة من أحادها إجمالاً.

١٩. في الأبواب التي تمحورت مواضيعها حول معجزات الأئمة محمد الجواد وعلي الهادي والحسن العسكري (عليهم السلام)، استند سماحة الشيخ محمد آصف محسني (رحمته الله) إلى كثرة عدد رواياتها

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٨٤ (لم تنم الإشارة إلى رأي مؤلف كتاب المشرعة في كتاب المعتبر، ج ٢، ص ٨٨ و ٩١).

٢. المصدر السابق، ص ١٩٠.

ليؤكد على تحقق الاطمئنان النفسي بصحتها في هذه الأبواب الثلاثة، كما أكد على أن ذلك يدل على صحة عدد من المعجزات المذكورة في روايات هذا الباب. فضلاً عن ذلك قال إن هذه الروايات تدل بشكل قطعي على إمامتهم عليهم السلام.

وفي هذا السياق أكد على أن النتائج التي أشار إليها في هذه الأبواب -والتي ذكرناها أعلاه- ثابتة رغم قلة عدد الروايات ذات الأسانيد الصحيحة ووجود بعض الشكوك حول عدد من الأخبار. ونص كلامه ما يلي:

الباب ٢: النصوص عليه عليه السلام (٥٠:١٨)

فيه ٢٦ رواية والمعتبرة منها ما ذكرت برقم ٨، ٩ و ٢١ على وجه جملة كثيرة منها تدل على ثبوت العنوان.

الباب ٣: معجزاته (صلوات الله عليه) (٣٧:٥٠)

فيه روايات كثيرة يطمئن القلب بصدر جملة منها وبصحتها ومعه لا يضر ضعف سند كل رواية منها، نعم بعضها مظنون الوضع وبعضها ليس بمعجزة.

أبواب تاريخ الإمام العاشر أبي الحسن الثالث علي بن محمد النقي عليه السلام

الباب ٣: معجزاته وبعض مكارم أخلاقه ومعالي أموره عليه السلام ... (١٢٤:٥٠)

في معجزاته المذكورة بعض القصص المكررة في الباب، ومنها ما هو موضوع أو مظنون الوضع والبقية كثيرة توجب اطمئنان القلب بصدر جملة منها وصحتها، وإن كانت المعتبرة سنداً إنما هي المذكورة برقم ٦٠ فقط.

أبواب تاريخ الإمام العسكري عليه السلام

الباب ٢: النصوص على الخصوص عليه عليه السلام (٢٣٩:٥٠)

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٠٠، ٢٠٢ و ٢٠٤.

(لم تتم الإشارة في كتاب المعتبر إلى هذا الأسلوب المعتمد من قبل مؤلف كتاب المشرعة في الاستفادة من الأخبار والروايات، واكتفي بنقل الروايات ذات الأسانيد المعتبرة.

من الواضح أن هذا الأسلوب لا يعكس آراء مؤلف كتاب "المشرعة" وطريقة استفادته مما روي في كتاب بحار الأنوار، ناهيك عن أنه لا يرضى به بتاتاً).

فيه روايات والمعتبرة منها ما ذكرت برقم ٧ ولا يبعد حصول الاطمئنان من مجموعها بصدور النصّ من قبله من الأئمة عليه، سلام الله عليه وعليهم أجمعين.

الباب ٣: معجزاته ومعالي أموره (صلوات الله عليه) (٥٠: ٢٤٧)

روايات الباب أكثر من الرقم المكتوب (أي الرقم ٨١) كما في جملة من أبواب أخرى، وبعضها مظنون الوضع، وبعضها مكرّر وبعضها مشتبه بمعجزات إمام آخر ظاهراً، لكنّ كثرة ما ذكر من معجزاته ﷺ مع محدوديّة رواياتها الأوليين ومصادرها من المؤلفات توجب اطمئنان النفس بصحّة جملة منها.

٢٠. لو تتبعنا السيرة العلميّة لمؤلف كتاب المشرعة سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسنی ﷺ، نلاحظ أنّه أعار أهميّة بالغة للروايات الخاصّة بمعجزات أهل البيت ﷺ والأمور الخارقة للعادة المنسوبة إليهم، وقد اعتبرها مفيدة لإثبات الإسلام والتشيع وإمامة أئمة أهل البيت ﷺ وأكد على إمكانية ترتب أثر عليها؛ إذ بالرغم من أنّ أغلبها ضعيف السند، لكنّ التمعّن فيها يتيح للباحث والمحقّق التعرّف على الكثير من المسائل والمضامين التي يمكن الاعتماد عليها.

من جملة الروايات المشار إليها، تلك الأخبار التي رويت حول الكون والسماء وما فيها، فقد اعتبرها مفيدة في هذا العصر الذي هو عصر العلوم التجريبية؛ إذ يمكن تحليل مضامينها إلى جانب مضامين روايات إعجاز الأئمة ﷺ لأجل إقناع أهل هذا العصر، وبالطبع يجب على الباحثين والمحقّقين تولّي هذه المهمة من خلال التمعّن والتدبّر فيها. ونصّ كلامه ما يلي:

فإنّ وجود روايات متعلّقة بالكون والكواكب والنجوم والشموس والأقمار وكيفية نظامها تصدّقها العلوم التجريبية في القرون ١٩، ٢٠، و ٢١ يصلح دليلاً جديداً وبرهاناً محسوساً لحقّيّة الدين الإسلامي في نظر الملحدين والمنكرين للأديان الإلهيّة وإن دانوا بوجود الخالق في الجملة.

وأما ما جمعه المؤلّف المتتبع - شكر الله مساعيه - في معجزات الأئمة ﷺ وأحاديث النبي الأكرم في حق عليّ وأبنائه الأحد عشر تفي لإثبات المذهب الجعفري وتكفي

حجة على جميع المسلمين وما نقله في معجزات النبي الاكرم ﷺ وأخلاقه وسيرته تكفي لإثبات نبوته للمسلمين لكن في كفايتها - مع قطع النظر عن القرآن المجيد - لإقناع المسلمين^١ ومن هم بمنزلة في عصرنا - عصر الحركة العلمية - محل تردد، ووجود امثال تلك الروايات يصلح حجة عليهم، لكن الكفار اليوم غالبهم من القاصرين

والأسلوب ذاته اتبعه سماحته حين تطرقه إلى الحديث عن الأبواب التي تتضمن روايات حول حقيقة الملائكة، وأشار إلى أن هذه الروايات ذات أسانيد ضعيفة بشكل عام، لذا يجب الأخذ بنظر الاعتبار تلك المشتركات الموجودة بينها كي يتحقق لدينا اطمئنان^٢.

٢١. موضوع ولادة الإمام المهدي المنتظر ﷺ يعدّ من جملة الموارد الأخرى التي أكد فيها سماحة الشيخ محمد آصف محسني الله على فائدة المشتركات الموجودة في الروايات لإثبات مضامينها؛ إذ هناك روايات بهذا الخصوص ضمن الأبواب الخاصة بتاريخه ﷺ. وأكد سماحته على أن اعتراف المخالفين بهذا الأمر يعتبر قرينة على صحة مضامين الروايات المشار إليها، حيث قال: ^٣

ج ٥١: تاريخ ولي العصر ﷺ

الباب ١: ولادته واحوال أمه عليه السلام (٢: ٥١)

فيه أكثر من أربعين رواية والمعتبرة منها ما ذكرت برقم ٥ ... وعليه فلا يدّ من الأخذ بمشتركات الروايات. ومنها ولادة محمد بن الحسن العسكري ﷺ، وقد اعترف بها ابن حجر المتعصب المتحجر في صواقعه، وكذا ابن خلكان في تاريخه كما نقله المؤلف ﷺ في (٢٤: ٥١)، ونقله ابن خلكان عن ابن الأثرق أيضاً.

١. لعل الأصح (غير المسلمين).

٢. مشرعة بحار الأنوار ج ٢، ص ٢٨٥.

٣. المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(لم ننقل في كتاب المعتبر سوى رواية واحدة فقط، ولم تتم الإشارة فيه إلى رأي مؤلف كتاب المشرعة الذي ذكره في باب مشتركات سائر الأخبار، ولم يُشر فيه إلى وجود قرائن مختلفة تدلّ على هذه المشتركات في مصادر المخالفين، كما لم تتم الإشارة إلى قطعية ولادة الإمام المهدي المنتظر ﷺ في هذه الروايات، ج ٢، ص ١٨١).

٢٢. في الباب الذي تضمّن أخباراً حول من التقى بالإمام المهدي المنتظر عليه السلام، استند سماحة آية الله محمد آصف محسني رحمته الله إلى كثرة النقل ليؤكد على عدم وجود احتمال لأن تكون كاذبة بأسرها، وقال إن أصل الموضوع ودلالة أخبار هذا الباب تدلّ على قطعيتها وجوده وإمامته عليه السلام.

الجدير بالذكر هنا أنّ سماحته لم يصنّف روايات هذا الباب في كتاب المشرعة إلى معتبرة وغير معتبرة، وهذا الأمر يدلّ على مدى أهمية مضامينها وإن كانت ضعيفة السند. وفي ما يلي نصّ كلامه:^١

ج ٥٢: فيما يرجع إلى ولي العصر عليه السلام أيضاً

الباب ١: ذكر من رآه عليه السلام (١: ٥٢) إلى (٧٧)

فيه قصص كثيرة وروايات دالة على رؤيته عليه السلام وتدّل على وجوده وإمامته دلالة قاطعة، إذ لا يحتمل كذب الجميع، ولأجل حصول المقصود من مجموعها لم نميز المعتبرة من غيرها فليعذرني القراء الكرام في هذا الباب.

واعلم أنّ في بعض الروايات قرينة الوضع موجودة، وبعضها يدلّ على وجوده عليه السلام ورؤيته ولا عبرة بحدس الناقل وبعضها مكرّر، لكنّ البقية بمجموعها موجبة للاطمئنان بالمقصود هذا، وقد ألّف بعض أهل العلم الآخرين أيضاً بعد المؤلف إلى عصرنا في ذلك، فالكُلّ يفيد القطع بالمقصود، والله الحمد.

٢٣. في باب علامات ظهور صاحب العصر الإمام المهدي المنتظر عليه السلام والذي يتضمّن أكثر من ١٧٠ رواية، اقترح سماحته استخراج المدليل المشتركة فيها ثمّ صنفها في ثلاثة أقسام كلّ واحدٍ منها يتضمّن ٥٠ رواية، بعد ذلك استخرج المشتركات الموجودة فيها. ومما قاله في هذا الصدد:^٢

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢١٩ و ٢٢٠ (اكثفي في كتاب المعتبر بذكر عنوان الباب فقط ولم تنم الإشارة إلى الدلالات القطعية التي أخذ عليها مؤلف كتاب المشرعة في هذا الباب، حيث اقتصر الأمر على ذكر العبارة التالية: «قال الشيخ محسني: ولأجل حصول المقصود من مجموعها لم نميز المعتبرة من غيرها» ج ٢، ص ٢٠٠).

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٢٨ و ٢٢٩.

الباب ٢٥: علامات ظهوره (صلوات الله عليه) من السفيناني والدجال... (١٨١: ٥٢)

الباب من الأبواب الكبيرة ويشتمل على أكثر من سبعين ومائة رواية من (ص ١٨١ إلى ص ٢٧٨).

ومن جملة العلامات المذكورة في روايات الباب: الدجال، نزول عيسى بن مريم عليه السلام، دابة الأرض، طلوع الشمس من مغربها، الصيحة، خسف البداء، خروج السفيناني، خروج اليماني، خروج الخراساني، قتل النفس الزكية، القتل الدائم لا يفتر. وبعضها من علامات الساعة وغير هذه.

وحيث إن روايات الباب كثيرة جداً فلا بدّ من الأخذ بمشتركاتهما، ويمكن أن نقسمها على ثلاثة أقسام فيزيد كلّ قسم منها على خمسين رواية، ويقطع بصدور كلّ قسم منها إجمالاً فيؤخذ بمشتركات كلّ منها فلاحظ وتدبر.

٢٤. في الباب الخاصّ بسيرة الإمام المهدي المنتظر عليه السلام وأخلاقه، ذكر سماحته الروايات ذات الأسانيد المعتبرة وأكد على ضرورة التدقيق في تلك المداليل التي تتفق عليها مضامين هذه الروايات، وعلى إمكانية تحصيل الاطمئنان بصدورها إجمالاً عن الإمام عليه السلام، فقال: ^١

ولابدّ من الدقّة في مداليل الروايات المتفق عليها في كلّ مجموعة منها تفيد الاطمئنان بصدورها - إجمالاً - عن الإمام عليه السلام كما أشرنا إليه مراراً في هذه التعليقة.

٢٥. هناك الكثير من الروايات في كتاب بحار الأنوار تختصّ بباب الرجعة. ومن هذا المنطلق أكّد سماحة الشيخ محسني رحمته الله في كتاب مشرعة بحار الأنوار على قطعية المضامين المشتركة فيها وصحة صدورها. ومما قاله ما يلي: ^٢

الباب ٢٩: الرجعة (٥٣: من ٣٩ إلى ١٤٤)

فيه أكثر من مائة وستين رواية، وقال المؤلف: كيف يشكّ... في ما تواتر عنهم في قريب من مائتي حديث صريح رواها تيف وأربعون من الثقات العظام والعلماء الأعلام في أزيد من خمسين من مؤلفاتهم... (١٢٢: ٥٣).

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٣٣.

٢. المصدر السابق، ص ٢٣٦.

بعد ذلك صتّف روايات هذا الباب في أربعة عشر صنفاً وأشار إلى دلالة كلّ صنفٍ منها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه طبّق أسلوبه الذي أشرنا إليه في النقاط السابقة بشكلٍ عملي أكثر من أيٍّ موردٍ سابقٍ، حيث استخرج المداليل المتّفق عليها وساق التصنيف التالي^١:

الفصل الأوّل: في متون الروايات ومكرزاتها

إنّ متون هذه الروايات بما فيها من المتكرزات القليلة على أقسام:

فمنها ما يدلّ على تحقّق أصل الرجعة في الجملة ولعلّه يقارب أربعين فلاحظ من باب المثال أرقام... وغير ذلك، وفيها ما يدلّ على رجعة أفراد مع القائم -عجل الله تعالى فرجه الشريف- أو بدون ذكره ﷺ.

ومنها: ما يدلّ على رجوع كلّ مؤمن مات حتّى يقتل، أو من قتل حتّى يموت، تفسيراً لقوله تعالى: ﴿وَلَيَنْ مُّتُّهُ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾، كأرقام...

ومنها: ما يحصر الرجعة بمن محض الايمان محضاً أو محض الشرك محضاً كما في الرقم الأوّل، وهذا مختار الشيخ المفيد (٥٣: ١٣٨)

ومنها: ما يدلّ على رجوع كلّ إمام مع أهل عصره، كما في رقم ١١٢ ومجرّد الاثمة كما في رقم ١١٧، ١٤٨ و ١٦٢ أو رجوع أهل البيت (٥٣: ١٤٣).

ومنها: ما يدلّ على رجوع قوم من الشيعة مع القائم كما في الرقم ١٠٢ أو رجوع عشرة مع إسماعيل بن جعفر أو رجوع ٢٧ شخصاً من هذه الأمة وغيرها مع القائم كما في الرقم ٩٥.

ومنها: ما يدلّ على رجوع عليّ وشيعته وعثمان وشيعته، كما في رقم ٥٥ أو رجوع عليّ والنبّيين والمؤمنين كما في الرقم ٦٧.

ومنها: ما يدلّ على رجوع كثير من الأنبياء والاثمة ﷺ كما في الرقم ٥٧.

ومنها: ما يدلّ على رجوع خاتم المرسلين ﷺ كما في الرقم... ويقتل الشيطان و...

ومنها: ما يدلّ على رجوع عليّ كما في الأرقام: ٢، ٩، ٢٠، ٤٤، ٦٥، ٦٦ و ٧٧ مع أعدائه

و ٨٠ مع آله وكذا... وفي الرقم ٧٥ مرة مع الحسين ومرة مع رسول الله ﷺ.
ومنها: ما يدل على رجوع الحسين ﷺ مع ١٧٥٠٠٠ شخص (الرقم ١٣٣) أو مع سبعين نبياً (الرقم ١٣١) أو مع إسماعيل صادق الوعد (الرقم ١٣٢) أو مع علي (الرقم ١٣٦) ولاحظ أرقام... و ١٩ فيه الحسين ثم النبي وفي الرقم ٧٨ أول كزة للحسين وأصحابه يزيد وأصحابه، وفي ٩٠ الحسين و ٧٠ شخصا.
ومنها: ما هو لا ينتهي إلى إمام كما في الأرقام...
ومنها: ما لا يدل على الرجعة كما في الأرقام...
ومنها: أن الحسين ﷺ يغتال القائم بعد موته كما في الرقم ١٠٣، ١٣٠
ومنها: ما يدل على غير ذلك. واعلم أن الخطأ متي في بعض الأرقام مظنون والذي لا يسهو هو الله تعالى.

بعد ذلك تطرق إلى شرح وتحليل مصادر هذا الباب لإثبات قطعيتها بعض المداليل المرتبطة بالتصنيف المذكور، فقال:^٢

الفصل الثالث: لا يحتمل كذب جميع الروايات

نعلم إجمالاً بصدور جملة منها من أئمة أهل البيت فنقول برجوع جمع من الناس الأموات والمقتولين في زمان القائم ﷺ وقد ادّعى عليه الإجماع أيضاً، ومن قال برجوع أمير المؤمنين بل ورجوع الحسين ﷺ لا نراه ملوماً ومبالغاً وهذا المقدار من دون الخوض في تفاصيل الموضوع مسلم، وثابت من الأخبار.

على ضوء هذا التصنيف الذي قام به مؤلف المشرعة، تطرق إلى طرح بحث قرآني حول الرجعة ثم دَوّن خاتمةً للباب الخاص بها وأشار إلى المؤلفات والشواهد والقرائن الكثيرة التي تثبتتها، وإليك كلامه:^٣

١. ما ورد في الرواية هو ٧٥ ألفاً لا ١٧٥ ألفاً وهي رقم ١٣٤ المنقولة عن كنز جامع الفوائد وتاويل الآيات الظاهرة في الجزء الثالث والخمسين.

٢. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٣٩ و ٢٤٠.

٣. المصدر السابق، ص ٢٤٥ و ٢٤٦.

خاتمة الباب : واعلم أن جمعاً كثيراً من العلماء (رضوان الله عليهم) قد ألقوا في إثبات الرجعة كتباً وربما تزيد على ثلاثين وعندني كتاب الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة المترجم بالفارسية تأليف الحر العاملي رحمته الله صاحب وسائل الشيعة. وهو يشتمل على اثنتي عشر باباً في ٤٣٠ صفحة، وقال في آخره: فقد ذكرنا في هذه الرسالة من الأحاديث والروايات والأدلة ما يزيد على ستمائة وعشرين... فشكر الله مساعي هذين المعاصرين العلامة المجلسي والمحدث الحر العاملي وغيرهما من علمائنا المحققين من المتكلمين والمفسرين والفقهاء والمحدثين والرجاليين والأصوليين والأخلاقين والمجاهدين بالسيف والقلم وحشرنا معهم تحت رعاية ولي العصر في الجنة، بشفاعة محمد وأوصيائه سلام الله عليه وعليهم أجمعين وأرشدنا في حياتنا الدنيا إلى كشف الحقائق بهداية الفطرة والعقل والنقل المعبر عنه دائم الفضل والإحسان.

نلاحظ في هذا الكلام أن سماحته أعرب عن تقديره وثنائه ودعائه لجميع العلماء العظام الذين كان لهم دورٌ في الحفاظ على تراث أهل البيت عليهم السلام بحيث بذلوا مساعي حثيثة في هذا المضمار، ومن المؤكد أن اهتمامه بمباحث هذا الباب دليلٌ على اهتمامه البالغ بمسألة الرجعة وإثباتها وبيان بعض المسائل المعبرة الخاصة بها.^١

٢٦. في ختام المباحث الخاصة بالإمام المهدي المنتظر عليه السلام، دَوَّن العلامة محمد باقر المجلسي رحمته الله في كتاب بحار الأنوار باباً خاصاً بتوقيعاته (سلام الله عليه). ومؤلف كتاب المشرعة سماحة آية الله الشيخ محمد آصف محسني رحمته الله بعد أن تطرَّق إلى البحث والتحليل بشأن ثلاث روايات معتبرة السند، قال إنَّ كتاب جنة المأوى الذي يتضمَّن أخباراً حول الذين التقوا بالإمام المهدي عليه السلام، يعتبر كتاباً مفيداً؛ إذ إنه يعين على ترسيخ إيمان المؤمنين في كلِّ عصرٍ. ومما قاله ما يلي:^٢

١. من المؤسف أن هذا الباب الذي يتضمَّن أخباراً وروايات حول الرجعة، قد حذف بأكمله في كتاب المعتبر. كما لم تتم الإشارة بتنا إلى رأي مؤلف كتاب المشرعة، ولاريب في أن هذا الأسلوب يثير الشكَّ وهو مدعاةٌ للقلق لكونه بعيداً كلَّ البعد عن آراء سماحة آية الله الشيخ محمد آصف محسني رحمته الله.

٢. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٤٦.

الباب ٣١: ما خرج من توقيعاته (١٥٠: ٥٣) الى (١٩٨)

هذا آخر هذا الجزء وأخرباب يتعلق بالقائم ﷺ وفيه ٢٣ رواية والمعتبرة سنداً ما ذكرت برقم ١١ و ١٤ و ١٩ على وجهه. ثم ألحقوا بآخر هذا الجزء من ص ٢٠٠ الى آخره كتاب جنة المأوى في ذكر من فاز ببقاء الحجة ﷺ أو معجزته في الغيبة الكبرى لمؤلفه المحدث الشهير النوري صاحب مؤلفات كثيرة أشهرها مستدركه على الوسائل، وفيه ٥٩ حكاية تؤكد وجوده ﷺ ويحسن جمع أمثال هذه الحكايات في كل عصر ودورة تثبتاً لوجوده الشريف لعوام المؤمنين ...

٢٧. شكك سماحة الشيخ محسني بالله في كتاب الكون والسماء بوجود نص معتبر حول القلم ونوعيته، وضمن إشارته إلى ضعف الروايات المنقولة في هذا المجال قال إن الباحث بإمكانه بلوغ درجة الاطمئنان بوجود القلم وأوصافه عن طريق الروايات الضعيفة الكثيرة، وهذا يعني أن الطريق للبحث والتحقيق في الروايات مفتوح على مصراعيه وإن كانت روايات الكتاب ضعيفة، لذا فإن الباحث من خلال تتبعه لها سوف يستنى له تحصيل نتائج مفيدة في هذا المضمار. ونص كلامه ما يلي^١:

لا أذكر نصاً معتبراً على وجود قلم كتب كل شيء في اللوح حتى يبحث عن كونه ملكاً أو خشباً! وقوله تعالى: ﴿نَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ كقوله: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ لا يدل على قلم مشخص حتى ينطبق على القلم المخصوص.

وقال الصدوق رحمه الله: اعتقادنا في القلم واللوح أنهما ملكان، وردّه المفيد بأن الملائكة لا تستى ألواحاً ولا أقلاماً، ولا يعرف في اللغة اسم ملك ولا بشر، لوح وقلم، وأجاب عنه المجلسي بأن الصدوق تبع الرواية فلا اعتراض عليه (٣٧٠: ٥٦).

أقول: الروايات الضعيفة غير معتبرة ولا تصلح للحكم في الفروع ولا في الأحكام غير الإلزامية فضلاً عن الاستناد إليها في المعارف الإسلامية.

نعم إذا اطمئن باحث من كثرة الروايات الضعيفة بوجود القلم أو غيره جاز له القبول والاعتقاد به، كما ادّعاء معلق البحار في المقام.

٢٨. في باب السماوات وكيفياتها وعددها ونجومها ضمن كتاب الكون والسماء، أشار سماحته إلى ضعف الروايات، واعتبر الحلّ الناجع للتعامل معها هو استخراج مذيّلها المتفق عليها بغية تحصيل الاطمئنان بها، حيث قال:^١

الباب ٨: السماوات وكيفياتها وعددها ونجومها... (٦١:٥٥)

فيه آيات وروايات غير معتبرة سوى ما ذكرت برقم ٢٢، فلا بدّ من أخذ ما اتفقت عليه روايات كثيرة تطمئنّ النفس بصدور بعضها من الإمام عليه السلام.

٢٩. ذكرنا من قبل أنّ إحدى النقاط المهمّة في منهج مؤلّف كتاب المشرعة هو إمكانية تحقّق الاطمئنان بمدلول الرواية على أساس كثرة أسانيدها. ومن أمثلة ذلك ما ذكره أثناء تعرّضه لبعض روايات بحار الأنوار الخاصّة بالشؤون الطبّيّة مثل الحجامة، فقال ما يلي:^٢

الباب ٥٤: الحجامة والحقنة والسعوط والقيء (١٠٨:٥٩)

والمعتبر من رواياته ما ذكرت برقم ١، ١٣، ٩٨، ٩٩ ومن اطمئنّ ببعض المتون لكثرة أسانيده في غير ما ذكرنا فله أن يقبله بعنوان الحديث.

وقد أشار إلى هذا الموضوع أيضاً في الأبواب ٨١ إلى ٨٨ من كتاب بحار الأنوار التي تمحورت مواضيع رواياتها حول الشؤون الخاصّة بالطبّ. والجدير بالذكر هنا أنّ سماحته يعتبر الاطمئنان الحاصل من الحديث الموثّق أمراً فعليّاً وشخصيّاً رغم تأكيده على ضرورة وجود ضابطة له، فقال:^٣

الباب ٨١ إلى الباب ٨٨: ليس فيها رواية معتبرة سنداً، إلّا أن يطمئنّ ببعض رواياتها كثرة الأسانيد أو قرينة أخرى.

ونظير ما ذكر أعلاه نجده في كلامه الذي ساقه بخصوص أبواب ما يتعلّق بالحيوانات، ومن ذلك قوله:^٤

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٦٩.

٢. المصدر السابق، ص ٣٠٨.

٣. المصدر السابق، ص ٣٠٩.

٤. المصدر السابق، ص ٣١٩.

الباب ٢: فضل اتّخاذ الديك وأنواعها واتّخاذ الدجاج... (٦٢: ٣)

إذا اطمئنّ أحد بكثرة الأسانيد بمطلب فليعتمد عليه...

وفي باب آخر نوّه على الموضوع ذاته قائلاً:^١

الباب ٣: الحمام وأنواعه من الفواخت والقماري والدباسي والوراشي وغيرها (٦٢: ١٢)

المذكورة من روايات الباب بارقام ١٤، ١٦، ١٨، ٣٥ و ٣٧ معتبرة سنداً، وربّما يستفاد بكثرة الأسانيد الموجبة للاطمئنان بعض مطالب آخر من المتن.

وفي باب المُسوخ وأحكامها وعلل مسخها، أناط بالباحث مهمّة تشخيص المدلول المعتبر على أساس كثرة أسانيد الروايات غير المعتبرة، وإليك كلامه:^٢

الباب ٥: أنواع المسوخ وأحكامها وعلل مسخها (٦٢: ٢٢٠)

روايات الباب غير معتبرة سنداً إلا أن يطمئنّ الباحث بمسخ بعض الحيوانات من كثرة الأسانيد غير المعتبرة.

وكذلك بالنسبة إلى الباب الذي دَوّنه العلامة محمّد باقر المجلسي رحمته الله حول التمر وفضله وأنواعه، فقد اتّبع سماحة الشيخ محمّد آصف محسني رحمته الله الأسلوب نفسه في تقييم رواياته، وإليك ما قاله:^٣

الباب ٣: التمر وفضله وأنواعه (٦٣: ١٢٤)

فيه أكثر من سبعين رواية والمعتبرة سنداً ما ذكرت برقم ٥٠ وما ذكرت برقم ٢ على وجهه. والظاهر أن جملة من رواياته صادرة عن الإمام عليه السلام فيؤخذ بمشتركتها.

٣٠. في ما يتعلّق بالأبواب التي تمحورت مواضيع رواياتها حول ما يتعلّق بالشيعّة والفرق الإسلاميّة والإيمان، أكّد سماحة آية الله محمّد آصف محسني رحمته الله مراراً على أنّ عدم اعتبار أسانيد رواياتها الكثيرة لا يمنع من حصول العلم الذي وصفه بـ "العادي" بصدور عددٍ منها:^٤

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣١٩.

٢. المصدر السابق، ص ٣٢١.

٣. المصدر السابق، ص ٣٢٤.

٤. المصدر السابق، ص ٣٣٩.

ج ٦٥: ما يتعلق بالشيعة وفرق الإسلام والايمان ...

الباب ١٥: فضائل الشيعة (٦٥:١)

فيه آيات وروايات والمعتبرة منها ما ذكرت برقمي ٢١ و ٢٢ على وجه.

واعلم أنّ روايات الباب أكثر من ١٤٠ رواية وعدم اعتبار أسانيدّها أو مصادرها لا يمنع من حصول العلم العاديّ بصدور جملة منها، وكفى للشيعة به فخراً وفضيلة.

٣١. في باب الصّفح عن الشيعة وشفاعة أئمتّهم عليهم السلام فيهم، وفي باب صفاتهم أيضاً، ذكر سماحته النقطة نفسها فمع عدم اعتبار عددٍ من روايات الباين، لكنّ العلم الذي وصفه بـ "العادي" متحصّل بصدور بعضها برأيه؛ إذ لا يحتمل كذبها جميعاً بكلّ تأكيد نظراً لكثرتها. وعلى هذا الأساس أكّد على تحقّق العلم بشكلي إجماليّ بصدور بعضها، فقال:¹

الباب ١٨: الصّفح عن الشيعة وشفاعة أئمتّهم عليهم السلام فيهم (٦٥:٩٨)

فيه ٩٧ رواية واعتبار أسناد جملة منها بعد ضعف مصادرها غير مفيد، لكنّ العلم العاديّ حاصل بصدور بعضها إذ لا يحتمل وضع الجميع قطعاً.

الباب ١٩: صفات الشيعة وأصنافهم وذمّ الاغترار والحثّ على العمل والتقوى (٦٥:١٤٩)

فيه ٤٨ رواية والمعتبرة سنداً منها ما ذكرت برقم ١٧ و ١٨ ولكنّ الاطمئنان حاصل بصدور بعضها الآخر والله أعلم.

٣٢. في الأبواب الخاصّة بالروايات المنقولة حول مكارم الأخلاق، استند سماحته إلى وجود ١٣٠ روايةً للتأكيد على وجود مشتركاتٍ تفيد الاطمئنان حول بعض المداليل، ونصّ كلامه ما يلي:²

أبواب مكارم الأخلاق

الباب ٣٨: جوامع المكارم وأفانها... (٦٦:٣٣٢)

فيه آيات كثيرة وروايات عديدة، والمعتبرة منها سنداً ما ذكرت بأرقام: ٦، ٣٣، ٣٤،

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣٤٠.

٢. المصدر السابق، ص ٣٤٦.

٣٦، ٤٥، ٤٨، ٥٧ بناء على أن القَدَّاح هو الولد دون الوالد. وحيث إن روايات الباب أكثر من ١٣٠ رواية فيمكن أن تستفيد من مشتركاتها الموجبة للاطمينان لصدورها مطالب كثيرة، والله الموفق.

٣٣. نصح سماحته المتصدين للوعظ والخطابة أن يطالعوا روايات أبواب الأخلاق والصفات والطاعة والعبادة في كتاب بحار الأنوار، فقال:¹

ج ٦٧: في الأخلاق والصفات والطاعة والعبادة

مطالعة هذا الجزء للوعاظ والخطباء مفيدة إن شاء الله، وفقنا الله للاتعاظ والعمل بما فيه وفي غيره من الآيات القرآنية والروايات الصادرة عنهم عليهم السلام.

وضمن كلامه في هذا المجال صرح بإمكانية استخراج مشتركات بين الروايات المنقولة في هذه الأبواب. ويبدو أن سماحته لم يقصد في كتاب المشرعة طرح هذا الموضوع بشكلٍ مفصلٍ، إلا أنه أكد على وجود بعض المضامين والمداليل المشتركة في الكثير من الروايات. ومن جملة ما ذكره في هذا المجال ما يلي:²

الباب ٤٣: حب الله تعالى (٦٧: ١٣)

فيه ٣٠ رواية تؤخذ بمشركاتها مضافاً إلى مدلول الآيات المذكورة فيه.

الباب ٤٤: القلب وصلاحه وفساده... (٦٧: ٢٧)

فيه آيات كريمة عديدة وروايات شريفة والمعتبرة منها سنداً بأرقام ١، ٣، ٩ وفيه البحث عن معنى القلب والنفس والروح والبحث عن روح الإيمان، ثم لك أن تستنبط المشتركات من روايات الباب بتوفيق الله تعالى.

الباب ٦٠: الصدق... ولزوم أداء الأمانة (٦٨: ١)

فيه آيات وروايات غير معتبرة سنداً سوى ما ذكرت برقم ٧، ٨، وليس في سنده إرسال كما يظهر من مصدره وهو الكافي و٢٤، ويمكن الأخذ بمشركاتها أيضاً.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣٤٦.

٢. المصدر السابق، ص ٣٤٧-٣٥٦.

الباب ٦١: الشكر (٦٨: ١٨)

فيه آيات عديدة وروايات كثيرة والأخذ بمشتركتها مفيد ...

الباب ٦٢: الصبر واليسر بعد العسر (٦٨: ٥٧)

فيه آيات وروايات، والمعتبرة سنداً ما ذكرت بأرقام ٣، ٧، ٩، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ٣٢، وإذا أخذت بمشتركات الروايات الكثيرة تكثر الاستفادة منها.

الباب ٧١: تضاعف الحسنات وتأخير إثبات الذنوب... وثواب نيّة الحسنة... وأنه لا يعاقب على العزم على الذنوب (٦٨: ٢٤٥)

فيه آيات وروايات غير معتبرة، ولك أن تأخذ بمشتركتها على ما سبق غير مزمّة...

الباب ٨٠: التفكر والاعتبار والاتعاظ بالعبر (٦٨: ٣١٤)

فيه آيات كثيرة وروايات والمعتبرة منها ما ذكرت برقم ٤ فعليك بمشتركتها. وفي الباب بحث عن التفكر.

الباب ٨١: الحياء من الله ومن الخلق (٦٨: ٣٢٩)

المعتبر من رواياته ما ذكر برقم ٨، ٩، ١٨ ويمكن الاعتماد على مشتركتها.

٣٤. في الأبواب الخاصة بالمحاسن والمساوئ، ذكر بإمكان الاستفادة من مشتركات الروايات رغم عدم اعتبار سندها. وفي ما يلي نصّ كلامه:^١

الباب ٤٧: لزوم الوفاء بالوعد والمهد ودمّ خلفهما (٧٢: ٩١)

فيه آيات مباركة وروايات غير معتبرة. وروايات الباب وإن كانت غير معتبرة سنداً سوى سادستها، لكن الاعتماد على القدر المشترك نافع.

٣٥. الباب الذي تضمّن روايات حول ذي اللسانين وذو الوجهين، ذكر سماحته أنّ المقصود من عنوان الباب يمكن أن يتحقّق من مجموع رواياته. وإليك نصّ كلامه:^٢

الباب ٦٣: ذو اللسانين وذو الوجهين (٧٢: ٢٠٢)

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣٧٦.

٢. المصدر السابق، ص ٣٧٩.

ليست فيه رواية معتبرة لكنّ مجموع رواياته يثبت الغرض من العنوان.

٣٦. في باب إفشاء السلام والابتداء به، أعاد التذكير بضرورة تحصيل القدر المشترك في ما روي ضمن هذا الباب فقال: ^١

الباب ٩٧: إفشاء السلام والابتداء به... (١:٧٣)

فيه آيات وروايات أكثر من خمسين والمعتبرة منها ما ذكرت برقم ١٧ و ٣٨ ويؤخذ بالقدر المتفق عليه بين الروايات أيضاً.

٣٧. أشار سماحته إلى وجود عددٍ قليلٍ من الروايات معتبرة السند في أبواب آداب السفر، وفي الحين ذاته وكما هو متعارف في أسلوبه، أكد على ضرورة الأخذ بالقدر المشترك الذي اتفقت عليه مداليل الروايات قائلاً: ^٢

أبواب آداب السفر

الروايات المعتبرة في أبوابها قليلة ففي الباب ٤٥ وهو أول باب فيها لا توجد رواية معتبرة، وفي الباب ٤٦ رواية معتبرة برقم ٨، وفي الباب ٤٧ ليست معتبرة فيه، وفي الباب ٤٨ لا رواية معتبرة سوى أولها، فلا بدّ من الأخذ بما اتفقت عليه الروايات، وكذا الباب ٤٩ يؤخذ بالقدر المتفق عليه الروايات.

٣٨. الأبواب الخاصة بما روي حول الاستخارات وفضلها وكيفيةها، شكّك سماحته في بادئ الأمر باعتبار أسانيدها: ^٣

أبواب الاستخارات وفضلها وكيفيةها

قد أورد المؤلف العلامة ﷺ ما يتعلّق بالاستخارة في الأبواب الثمانية وفذلكة من ص ٢٢٢ الى ص ٢٨٨ ومعظم الروايات المذكورة فيها غير معتبرة.

لكنّه بعد ذلك أكّد على أنّ مداليل بعض الروايات يمكن حملها على حسن طلب الخير

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣٨٣.

٢. المصدر السابق، ص ٣٨٧.

٣. المصدر السابق، ص ٤٣٩.

من الله سبحانه وتعالى، وهنا لا تبقى حاجةً للسند، فقال:

والظاهر منها حسن طلب الخير من الله في أفعاله حتى يوقفه الله تعالى إلى عمل الخير ويجتبه عن عمل الشر، وهذا ممّا لا شكّ في حسنه حتى إذا لم يوجد به خبر، ويمكن حمل جملة من الروايات على هذا المعنى.

ثمّ نوه بأنّ الروايات التي تضمّنت مداليل حول القرعة ورويت بأسانيد معتبرة من شأنها تقوية روايات هذا الباب. وفي الختام قال إنّ من المستبعد جدّاً ادّعاء عدم صدور جميع هذه الروايات عن أهل البيت (عليه السلام). وإليك نصّ كلامه:^١

وأما الاستخارة بالسبحة والبنادق وبالمصحف الشريف فلم تثبت عندنا ولذا تركناها رغم التماس المؤمنين ممّا الاستخارة لهم. إلّا أن يقال إنّ أقسام الاستخارة داخلية في القرعة فإنّها نوع منها والقرعة يدلّ عليها بعض الروايات المعتبرة، بل هي في جملة من الموارد منصوصة بخصوصها. على أنّ الحكم بعدم صدور جميع الروايات المذكورة في هذه الأبواب من الأئمة (عليه السلام) بعيد جداً. فلاحظ وتأمل.

٣٩. في باب «إنّ للقرآن ظهراً وبطناً» أعاد الكلام عن إمكانية الاستفادة من القدر المشترك بين الروايات، فقال:^٢

الباب ٨: إنّ للقرآن ظهراً وبطناً وأنّ علم كل شيء في القرآن (٨٩: ٧٨)

١. ليس في رواياته الكثيرة سند معتبر، نعم لك أن تأخذ بما اتّفقت عليه الروايات الموجبة للمعلم بصدور بعضها.

٤٠. الأبواب التي تمحورت مواضيعها حول فضائل السور القرآنية تتضمن روايات كثيرة، لكنّ سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسنی (رحمته الله) رأى عدم وجود أكثر من روايتين معتبرتين فيها:^٣

الباب ٢٩: فضل سورة الفاتحة وتفسيرها وفضل البسملة... (٨٩: ٢٢٣)

ليست في رواياته الكثيرة معتبرة سنداً سوى التاسعة، بل الثامنة أيضاً...

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٤٤٠.

٢. المصدر السابق، ص ٤٤٢.

٣. المصدر السابق، ص ٤٤٥.

لكنه في الحين ذاته نوه بأن الاستناد إلى كثرة الروايات يمكن أن يحقق الاطمئنان في المداليل المشتركة، فقال:^١

للهم إلا أن يطمئن أحد بروايات باب لكثرتها كما في الروايات الواردة في فضل سورة التوحيد والله العالم.

٤١. في الأبواب التي تتضمن روايات خاصة بالأذكار وفضلها، أشار إلى ضعف أسانيد العديد منها، لكنه استند إلى كثرة الأخبار لإثبات صحة العناوين والمشاركات الموجودة في مداليلها قائلاً:^٢

الباب ٢: فضل التسبيحات الأربع ومعناها (٩٠:١٦٦)

لا شبهة في ثبوت العنوان وروايات الباب لكثرتها تثبته وإن لم توجد فيها معتبرة سنداً سوى ثانيتهما.

الباب ٣: التسبيح وفضله ومعناه وأنواع التسبيحات... (٩٠:١٧٥)

فيه آيات وروايات والبحث فيه كما في سابقه، وما اعتبرت سنداً فقد ذكرت برقم ١ و ١٧.

الباب ٥: التهليل وفضله... وفضل الشهادتين... (٩٠:١٩٢)

وروايات الباب بمجموعها تثبت -أي فضل ما في عنوان الباب- بلا إشكال مع أن ما ذكرت برقم ٢١ معتبرة سنداً...

الباب ١١: الاسم الأعظم (٩٠:٢٣٣)

فيه روايات غير معتبرة والله العالم باسمه الأعظم وآثاره وبأن تلك الآثار هل تترتب على التلقظ به فقط أو عليه وعلى قوة التمسك وصفاء الباطن؟ كما أن الباب اللاحق أيضاً مشحون بالروايات غير المعتبرة. ولكن لا شبهة في حسن العنوان.

٤٢. في باب مدح الذرية الطيبة وثواب صلاتهم، أشار سماحته إلى عدم اعتبار أسانيد

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٤٤٦.

٢. المصدر السابق، ص ٤٤٧.

الروايات المنقولة فيه، لكنه أثبت صحة عنوان الباب على أساس كثرتها والاعتبار العقلاني قائلًا^١:

الباب ٢٧: مدح الذرية الطيبة وثواب صلاتهم (٢١٧:٩٣)

روايات الباب وقصصها غير معتبرة، لكن كثرتها والاعتبار العقلاني يثبت العنوان.

٤٣. رأى سماحته في باب فضل الصوم أن كثرة الأخبار المروية تثبته، ونص كلامه ما يلي^٢:

الباب ٣٠: فضل الصيام (٢٤٦:٩٣)

كثرة رواياته تثبت العنوان قطعاً وإن لم توجد فيها معتبرة سنداً سوى...

٤٤. في الأبواب التي تتضمن روايات حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اقترح سماحته تصنيف الأخبار الكثيرة المروية فيها إلى ثلاثة أو أربعة أصناف ثم استخراج القدر المتفق عليه منها قائلًا^٣:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الباب ١: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفضلهما... (٦٨:٩٧)

المعتبرة من رواياته ما ذكرت برقم ٥ و ٢٥ ومتنه محتاج إلى توجيه.

واعلم أن روايات الباب أكثر من تسعين فيصح أن نقسمها إلى ثلاث أو أربع طوائف ونأخذ بالقدر المتفق عليه، على أن وجوب الأمر والنهي المذكورين مدلول للقرآن المجيد أيضاً. بل هو من قطعيات الفقه.

٤٥. في الأبواب الخاصة بما روي حول زيارة أمير المؤمنين عليه السلام نوه سماحة الشيخ محسني عليه السلام على ندرة الأخبار ذات الأسانيد المعتبرة حول هذا الموضوع، لكنه أكد على إمكانية إثبات الموضوع عن طريق استخراج القدر المتفق عليه من المدلول بصفته قرينة هامة لإثبات اعتبار الروايات، وإليك ما قاله^٤:

١. مشرقة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٤٥٧.

٢. المصدر السابق.

٣. المصدر السابق، ص ٤٧٦.

٤. المصدر السابق، ص ٤٧٧.

أبواب زيارة أمير المؤمنين عليه السلام وما يتبعها (٩٧: ٢٢٦)

لا توجد في الباب الأول رواية معتبرة سنداً نعم القدر المتفق عليه بين الروايات معتبر وأما الباب الثاني فالمذكورة برقم ١٢ و ٢٩ معتبرة سنداً وكذا المتفق عليه بين الروايات وتعرض المؤلف في ص ٢٥٠ و ص ٢٥١ حول مكان دفن أمير المؤمنين عليه السلام كما أنه لا توجد في الباب الثالث أيضاً رواية معتبرة ومثله الباب الرابع، نعم لم أتمكن من معرفة بعض الرواة في المذكورة برقم ١٦ ص ٢٨١ حتى أعرف جهالتهم أو حسن حالهم، والباب الخامس أيضاً لا رواية معتبرة سنداً فيه، وكذا الباب السادس. وللمؤلف في ص ٤٠٦ بيان متعلق بأبواب مسجد الكوفة، وكذا الباب السابع إلى آخر الجزء، نعم لا بأس بالأخذ بالقدر المتفق عليه بين الروايات.

اعتبار الروايات بقرينة الآيات

القرينة الأخرى التي اعتبرها سماحة آية الله الشيخ محمد آصف محسن عليه السلام معياراً لتقييم اعتبار الروايات، هي تأييد مداليلها من قبل الآيات القرآنية؛ لذلك نجد في كتاب المشرعة أنه استند إلى الآيات لأجل إثبات صحة مداليل بعض الروايات غير معتبرة السند.

الجدير بالذكر هنا أن الآيات التي نقلها العلامة محمد باقر المجلسي عليه السلام في بداية كل باب من أبواب كتاب بحار الأنوار، تعدّ كالقرائن العامة للمواضيع التي تمحورت حولها روايات هذه الأبواب؛ لذا يجب أن تطرح للبحث والتحليل بشكل مفصل كما فعل سماحة الشيخ آصف مع بعضها. ومن المؤكد أن دراسة وتحليل هذه الآيات لأجل إثبات كون الروايات المشار إليها معتبرة يتطلب بذل جهد حثيث علمياً وبحثياً من قبل المختصين. وفي ما يلي نشير إلى آراء سماحته في هذا الشأن:

١. في باب الأعراف وأهلها رأى سماحته عدم وجود سند معتبر لأي من روايات الباب، إلا إنه اعتمد على الآيات القرآنية لإثبات صحة مداليل هذه الروايات. ومما قاله في هذا الصدد: 'وأما روايات الباب -وهي أكثر من عشرين رواية- فلم يثبت اعتبار واحدة منها سنداً.'

نعم هي بمجموعها غير خارجة عن الآيات المباركة فإنها تدلّ على أنّ أئمة أهل البيت هم الرجال الواقفون على الأعراف وهو قريب جداً.

٢. لدى حديثه عن روايات باب السكينة وروح الإيمان، ذكر سماحته في كتاب المشرعة بعض الإشكالات المدلوليّة حول بعض الروايات الصحيحة، لكنّه رفض ردّها نظراً لكثرة عدد الروايات المؤيِّدة ووجود آيات قرآنيّة تدلّ على مضمونها.

نستنتج من ظاهر الكلام التالي أنّ مبنى آية الله الأستاذ محمّد آصف محسنی رحمته الله قوامه أنّ ظاهر النصّ وإن كان أحياناً مشكلاً في الاعتماد عليه، إلا إنّ كثرة الشواهد مثل الآيات ووجود أخبار أخرى تؤيِّدها، قد تكون مانعاً أمام هذه القرينة النصّية:١

في صحيح أبان بن تغلب عن الصادق عليه السلام: «ما من مؤمن إلا ولقلبه أذنان في جوفه، أذن ينفث فيها الوسواس الخناس وأذن ينفث فيها الملك» ص ١٩٩. الاعتماد على ظاهر الحديث في غاية الإشكال، إذ القلب كاليد والجلد والطحال والكبد وسائر الأعضاء في عدم شعوره وفقدان إدراكه. ولا يمكن ردّ الحديث لأنّ في القرآن آيات كثيرة في ذلك ولكثرة الروايات...

٣. بعد أن أشار سماحته إلى الكثير من الروايات المنقولة في باب الرجعة، اعتبر الآيات الدالّة على هذه الروايات قرينةً على صحّة مداليلها أيضاً، وهذا ما قاله:٢

الرجعة والقرآن:

الكتاب الحكيم يدلّ على الرجعة وهي إحياء الأموات في الجملة، في الدنيا. كقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ (البقرة/ ٢٤٣) وطول الزمان وقصره لا مدخلية له في المقصود.

وكقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ * ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِّن بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة/ ٥٥ و ٥٦) وكقوله تعالى: ﴿أَوَكَاَلَيْهِ مَرَعَىٰ قَرْيَةٍ... فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ (البقرة /

٢٥٩)، وكذا قوله تعالى لعيسي: ﴿وَإِذْ تَخْرُجُ الْتَوْنِي بِإِذْنِي﴾ (المائدة / ١١٠).

نعم هذه الآيات تدل على إمكان الرجعة ووقوعها في الماضي وبضميمة ما ورد عنه ﷺ لتتبع سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعتموهم ... يدل على وقوعها في هذه الأمة أيضاً فتأمل.

ومما استدلل (به) على الرجعة في هذه الأمة قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَخْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ (النمل / ٨٣) وليس من الحشر في القيامة في كرة الحساب بشيء فإنه حشر عام للجميع لا لبعض دون بعض بالضرورة ويدل عليه قوله تعالى أيضاً: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ (الكهف / ٤٧) فلا حظ.

٤. في باب حدوث الكون تطرق سماحته إلى موضوع حدوث السماء، ثم أثبت ذلك على أساس الآيات التي تم الاستدلال بها هنا لكونها تدعم روايات هذا الباب^١

وأما السماء وهي دخان فلا تدل آيات الباب على حدوثها إلا أن يستفاد من قوله تعالى: ﴿عَآءَنُتُمْ أَشَدَّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءَ بَنَاهَا﴾ (النازعات / ٢٧). نعم يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ (الأنبياء / ١٦) وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بِإِلَآهٍ﴾ (ص / ٢٧).

فإذا انضمت إليها الروايات الكثيرة المذكورة في الباب يعلم حدوث الأجسام والمادة.

٥. رغم كثرة ما روي من أخبار في الباب الذي تمحور حول حقيقة الجن وأحوالهم، إلا إن سماحة الشيخ محسني ﷺ اعتمد على المداليل القرآنية كأساس لإثبات هذه الحقيقة. وهذا ما قاله في هذا الصدد^٢:

الباب ٢: حقيقة الجن وأحوالهم (٦٠: ٤٢)

فيه آيات وروايات أكثر من مائة، وجملة منها معتبرة كالمذكورة بأرقام ٤٠، ٤٧، ٤٩، ٥٩. واعلم أن وجود الجن يلحظ دلالة القرآن الكريم مسلم وهو جسم لطيف، وهو مكلف كالإنسان يدخل الجنة والنار، وكثير من البخات الغربيين الذين تكلموا حول

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٥٥.

٢. المصدر السابق، ص ٣١١.

الروح الإنساني اشتبهوا في جملة من الموارد بين الروح والجن، فإنهم ينكرون الجن، كما يظهر من كتبهم في العلم الروحي الحديث.

٦. في باب النهي عن مواذة الكفار ومعاشرتهم، أشار سماحته إلى وجود آيات كثيرة بهذا المضمون، وعلى هذا الأساس فإن ضعف أسانيد الروايات المنقولة في هذا الباب لا يمنع من الاعتقاد بمضمونها. وهذا نص كلامه^١:

الباب ٨٥: النهي عن مواذة الكفار ومعاشرتهم (٣٨٥: ٧٢)
فيه آيات كثيرة فلا يضّر ضعف رواياته سندا.

اعتبار الروايات المنقولة عن طريق المخالفين

من جملة المواضيع التي تطرّق سماحة آية الله الشيخ محمد آصف محسنی رحمته الله إلى شرحها وتحليلها، مسألة اعتبار الروايات المنقولة عن طريق المخالفين، وفي ما يلي بيان تفاصيل هذا الموضوع:

١. أكّد سماحته في العديد من مباحث كتاب مشرعة بحار الأنوار على أن ذكر موضوع أو رواية عن طريق المخالفين يعدّ قرينة هامة على تحصيل الاطمئنان بالصدور. وضمن رأيه هذا أشار إلى أبواب كتاب بحار الأنوار القيم التي تمحورت مواضيع ما روي فيها حول فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وفضائله، فهناك بابان منهما مخصصان للفضائل المروية بشأنه سلام الله عليه ضمن أحداث موقعتي الخندق وخيبر. بعد ذلك ذكر قاعدة عامة يمكن أن تُعتمد للاستفادة من أخبار المخالفين والقول باعتبار مداليلها وإن كانت ضعيفة السند مؤكّداً على أهميتها البالغة. وفي ما يلي نص كلامه^٢:

الباب ٧٠: ما ظهر من فضله عليه السلام يوم الخندق (١: ٣٩)

الباب ٧١: ما ظهر من فضله عليه السلام في يوم خيبر (٧: ٣٩)

أقول: إن ما صدر من أمير المؤمنين عليه السلام في غزوات النبي صلى الله عليه وآله لا سيّما في أحد و

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣٨١.

٢. المصدر السابق، ص ١٠٤.

بدر وخبير والخندق من المبارزة وقتل أبطال المشركين وأئمة الكفر، أوجب كسر صولة الشرك والكفر وأوهن أركان الجاهلية وذلة قريش وأعظم شأن الإسلام وأظهر عزة المسلمين وأحكم أساس النبوة الخاتمية، وهذا شيء مقطوع لا بد من قبوله، ولا مجال للتردد فيه من عاقل خبير بأحوال تلك الغزوات، سواء كان مسلماً أو كافراً، محباً لعلّي أو مبغضاً.

ومنه يظهر أنّ لعلّي حقّاً عظيماً في عنق كلّ مسلم ومسلمة إلى يوم القيامة، ليس لغيره مثل هذا الحقّ على الأئمة بعد حقّ نبيّها الخاتم ﷺ سواء كان عليّ إماماً ووصياً للرسول ﷺ أم لا، وسواء كان خليفة رابعاً أو أربعين أم لم يكن خليفة أصلاً. وأكفر الكفار كفرنا هم النواصب والخوارج بقيادة طاغية الشام إن كان مسلماً.

وأما روايات البايين المنقولة من أهل السنة فتارة نقصد بنقلها إلزام المخالفين جدلاً، فهو سهل المؤنّة، وأخرى نقصد بها إثبات مناقب أمير المؤمنين وفضائله، إمّا من باب الخطابة فهو أيضاً سهل المثال، وإمّا من باب البرهان فهو أيضاً أمر ممكن وإن كان روايتها عندنا من الضعفاء أو المجهولين، وتوضيح ذلك:

أنّ الخبر الواحد إنّما يحتاج في إفادته الظنّ أو في اتصافه بالحجّة الشرعية إلى وثاقة روايته إذا لم يقتصر بقريضة قطعية أو موجبة للاطمئنان، وإلا فهو برهان عقلا على الأوّل ودليل معتبر شرعاً وعرفاً على الثاني، فإنّ الاطمئنان عند العرف كالقطع عند العقل في الحجّة، والشارع الأقدس لم يشرع طريقاً خاصّة في مقام الاحتجاج وبيان أحكامه وشرائعه مغايراً لطريقة العرف العام. فيظهر منه إمضاؤه للاطمئنان واعتماده عليه.

والروايات المشتملة على فضائل أمير المؤمنين ومناقبه إن كانت مروية من طريق الشيعة فلا عبرة بها ما لم تحرز وثاقة روايتها وتدينهم وتوزعهم عن الكذب، لأنّ مقتضى الوضع والجعل متحقّق في كلّ حبيب لحبيبه وزعيمه بالضرورة المحسوسة، فلا بدّ من إثبات المانع وهو الديانة والوثاقة والمعرفة حتّى يثبت تنفّر الرواة عن الكذب والاكتفاء على الصدق وإن كان مخالفاً لهواهم.

ومنه يظهر عدم الاعتماد على فضائل الخلفاء برواية اتباعهم عند عدم احراز المانع المذكور كما لا يخفى.

وأما إذا نقل العدو فضيلة لعدوه أو من لا يعجب بمدح المروي فيه - وقد ظهر في بعض المواضع تصرفه السيء في بعض فضائله أو كتمان من رأس كالبخاري وأمثاله في حق علي عليه السلام - فالقرينة قائمة على صحة هذه الروايات لأنّ الداعي لإظهارها غير متوفّر عندهم فضلاً عن الداعي إلى وضعها واختلاقها، فإذا رويت هذه الفضائل بطريقتين أو ثلاثة طرق توجب الوثوق بصحتها إذا احرزنا أنّ في الرواية لا يوجد شيعي. ونفس هذا البيان يجري في إثبات فضائل الخلفاء إذا نقلها مخالفو الخلفاء كما لا يخفى.

ومن هذا البيان الواضح تظهر صحة جملة من الروايات المنقولة في صحاح أهل السنة وسائر كتبهم عن رسول الله ﷺ قالها في غزوة خيبر والخندق وغيرهما في حق علي. وقد ذكر بعضها في البابين^١.

وقد كرّر الإشارة إلى هذا الأمر في عددٍ من الأبواب الأخرى التي تتضمّن روايات حول فضائل أمير المؤمنين عليه السلام قائلاً^٢:

الباب ٧٢: أنّ النبي أمر بسدّ الأبواب الشارعة إلى المسجد إلّا بابه (٣٩: ١٩)

لا رواية معتبرة سنداً في الباب، لكنّ الرواية مقرونة بقرينة عرفت توضيحها آنفاً، بل ذكر المؤلف المتتبع ﷺ أنّها من المتواترات (٣٩: ٣٤) واستفاد منها استحقاق علي عليه السلام للرئاسة العظمى والخلافة الكبرى... وفيه نظر أو منع.

الباب ٧٣: أنّ فيه ﷺ خصال الأنبياء... (٣٩: ٣٥)

لا رواية معتبرة في الباب سنداً لكنّ روايات الباب مقرونة بقرينة تقدّم توضيحها.

الباب ٧٤: قول الرسول لعلي أعطيت ثلاثاً لم أعط... (٣٩: ٨٩)

١. هذا الكلام يدلّ على أنّ مؤلّف كتاب المشرعة يعتمد على أخبار هذه الأبواب ورواياتها، لكن ما يدعو للأسف أنّ هذه

الأبواب وأمثالها قد حذفت بالكامل في كتاب المعتبر.

٢. مشرعة بحار الأنوار ج ٢، ص ١٠٦.

عنوان الباب ثابت وحقّ جزءاً صحّت الروايات أم لم تصح.

الباب ٧٥: فضله عليه السلام على سائر الأئمة عليهم السلام... (٩٠: ٣٩)

العنوان ثابت بروايات كثيرة منها قوله عليه السلام عليّ خير البشر، ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾.

الباب ٧٦: حبّ الملائكة له عليه السلام (٩٢: ٣٩)

في روايات الباب الكثيرة مطالب أخرى سوى حبّ الملائكة له فلا بدّ من أخذ مشتركات الروايات حتّى تطمئنّ النفس بصدور بعضها إجمالاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

٢. والأمر كذلك في الأبواب الخاصّة بفضائل أمير المؤمنين عليه السلام ومناقبه. هناك بابّ عنوانه عليّ عليه السلام قسيم الجنة والنار وجواز الصراط، وباب آخر تحت عنوان عليّ عليه السلام ساقى الحوض وحامل اللواء، وبابّ تمحورت مواضيع رواياته حول ما يُعاني من فضله ورفعته درجاته عليه السلام عند الموت وفي القبر وقبل الحشر وبعده. وقد أُنِدّ سماحته صحّة مضامين جميع عناوين هذه الأبواب في كتاب المشرعة بقرينة وجود رواياتٍ عند العامّة فيها. ونصّ كلامه ما يلي: ١

الباب ٨٤: أنّه عليه السلام قسيم الجنة والنار وجواز الصراط (١٩٣: ٣٩)

مطالعة روايات الباب الكثيرة الواردة من طرق الفريقين تعطي الإذعان بصدق العنوان ويؤكدّه قول المؤلف عليه السلام له في آخر الباب (٢١٠: ٣٩): «ولاشكّ في تواترها» أي تواتر روايات الباب ثمّ الظاهر إثبات جميع معاني القسمة الثلاثة المذكورة في أثناء روايات الباب فبحبّه وبغضه يدخلون الجنة والنار وهو الأمر يداخل جمع فيهما. وحبه وبراته هما المجوّز للعبور على الصراط. وفي جملة من الروايات مزايا أخرى له عليه السلام اللهم وفّقنا لقبول الحقيقة وجتّبنا عن العصبية الباطلة حتّى لا نميل إلى قبول الباطل وإنكار الحق.

الباب ٨٥: أنّه عليه السلام ساقى الحوض وحامل اللواء وفيه أنّه أوّل من يدخل الجنة (٣٩: ٣٩)

(٢١١) فيه روايات من طريق الفريقين وإنكارها تعصّب وعناد.

١ . مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٠٩ (هذه الأبواب إلى جانب الجزء التاسع والثلاثين بأكمله والذي يتضمّن أخباراً وروايات حول فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ومناقبه، قد تمّ حذفها بأكملها في كتاب المعتبر، ج ١، ص ٤٦٢).

الباب ٨٦: سائر ما يعاين من فضله ورفعة درجاته ﷺ عند الموت وفي القبر وقبل الحشر وبعده (٣٩: ٢٢٠)

فيه مناقب جمّة وفضائل كثيرة له ذلك فضل الله يعطيه من يشاء والذي يؤكّد تلك الفضائل وجود روايات كثيرة من طرق العامة، ويؤكّد هذه الروايات ما نقله ابن حجر المتحجّر في صواعقه في حقه ﷺ وحقّ أهل البيت ﷺ والفضل ما شهدت به الأعداء. الباب ٨٧: حبّه وبغضه (صلوات الله عليه)، وأنّ حبّه إيمان وبغضه كفر ونفاق وأنّ ولايته ولاية الله ورسوله، وأنّ عداوته عداوة الله ورسوله... (٣٩: ٢٤٦)

أقول: فيه ١٢٣ رواية ولعلّه لا توجد فيها معتبرة سنداً ولكنّ كثرة الروايات توجب الاطمئنان بصدور جملة منها من الإمام، فلا تردّد في ثبوت العنوان بتلك الروايات، بل بأقلّ منها.

وفي الروايات فضائل أخرى نقلها العامة والخاصة عن رسول الله ﷺ وكان مقتضى العادة أن لا تقع اختلاف بين اثنين في خلافة علي ووجوب حبّه وتفضيله على الأئمة قاطبة، لكن قد ذهب أكثر الأئمة إلى إهمال تلك الروايات وتقدير غيره عليه رعاية لجانب الواقع على الحق، بل تبرأت الخوارج والنواصب عنه ﷺ وعادوه في الله!! وهذا شيء عجيب غريب ولا شيء أعجب وأغرب منه، ولعلّه لا مثيل له في التاريخ الإنساني.

٣. أشار سماحته في كتاب المشرعة في ثلاثة من الأبواب الخاصّة بالآيات المباركات «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ» وآية التطهير وآية «هَلْ أَتَى» إلى أنّ بعض هذه الأبواب الثلاثة ليست فيها روايات معتبرة السند بطرق الشيعة، لكنّه مع ذلك لم يشكّ بنزولها بشأن أمير المؤمنين ﷺ واعتبر الروايات المنقولة من طرق أهل السنة قرينةً على ذلك. ونصّ كلامه ما يلي:^١

١. وهي تقع ضمن الأبواب التي تمحورت مواضيع رواياتها حول الآيات النازلة في شأن الإمام علي بن أبي طالب ﷺ والدائه على فضله وإمامته.

٢. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٨٥-٨٨ هذه الأبواب الثلاثة حذفت في كتاب المعتبر، ولم تنم الإشارة بتأنّ إلى رأي مؤلف كتاب المشرعة، ج ٢، ص ٤٥٥.

أبواب الآيات النازلة في شأنه ﷺ الدالة على فضله وإمامته

الباب ٤: في نزول آية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ في شأنه (٣٥: ١٨٣)

ليست في الباب رواية معتبرة سنداً من طريقنا.

اعلم أنّ نزول الآية في حقّه ﷺ مسلّمة بين الأمة، وقد رواه محدثو العامة بطرقهم، وذكر المؤلف المتتبع ﷺ أسماء جملة من هؤلاء وبعض أسانيدهم وذكر وجه الاستدلال على إمامة عليّ ﷺ كما ذكره غيره، وقد ذكرنا بحثه في كتابنا (صراط الحق، الجزء الثالث) ولا حاجة إلى تكرار المكررات والواضحات.

الباب ٥: آية التطهير (٣٥: ٢٠٦) الروايات الكثيرة الواردة من طريق أهل السنة لا تدع مجالاً للشك في نزول الآية في الأربعة أو الخمسة: محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين (صلوات الله عليهم أجمعين)، وعلى الأوّل يشمل الحكم (إذهاب الرجس والتطهير) رسول الله ﷺ بالأولوية القطعية. ولا داعي لعلماء أهل السنة ورواتهم لأن يكذبوا في فضائل أهل البيت!!

ومن لاحظ ما في الباب هان عليه التصديق بعصمة الخمسة. ولا حاجة إلى تكرار المكررات، فإنّ المحقّقين من علمائنا أجادوا وأتوا بما فوق المراد...

الباب ٦: نزول هل أتى (٣٥: ٢٣٧)

ليست في الباب رواية معتبرة لكن قال المؤلف المتتبع ﷺ بإجماع المفسّرين والمحدّثين عليه.

وبعد أن تناول الأبواب الثلاثة المذكورة أعاد الإشارة إلى هذه القرينة في الأبواب السابع حتّى التاسع والثلاثين من الأبواب التي تضمّنت روايات بقية الآيات النازلة في أمير المؤمنين ﷺ، فأشار إلى قلة عدد الروايات ذات الأسانيد المعتبرة بطرق الخاصّة في هذه الأبواب، لكنّ نقلها في مصادر أهل السنة يشكّل قرينة هامة تدلّ على صحّة روايات هذه الأبواب واعتبارها. وهذا ما قاله^١

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٨٩ (كلّ هذه الأبواب المدوّنة في الجزئين الخامس والثلاثين والسادس والثلاثين من كتاب بحار الأنوار، حذفت في كتاب المعتبر رغم أنّ مؤلّف كتاب المشرعة قد أشار إليها وصريح يكون مداليلها معتبرة، ناهيك عن

وأما الباب ٧ إلى الباب ٢٤ وهو آخر الجزء ٣٥ فكلها تتضمن روايات نزول آيات في حق أمير المؤمنين، والروايات المعتبرة سنداً فيها قليل جداً، كالذكرى برقم ٨ ص ٢٩٢ الباب ٩ ويرقم ٢ ص ٣٧٥ الباب ١٧، ولكن روايات أهل السنة ربما تعدّ قرينة على صحتها إذ لا داعي لهم لوضع الفضائل في حقّه ﷺ وإذا كان مدلول الروايات انطباق الآيات عليه من باب التطبيق فالأمر أسهل...

ج ٣٦: بقية الآيات الواردة فيه وبيان النصوص على الأئمة عليهم السلام

الباب ٢٥ إلى الباب ٣٩ في هذه الأبواب روايات كثيرة (من ص ١ إلى ص ١٩٢) تدلّ على نزول آيات في حقّه ﷺ من باب الجري والتطبيق أو من باب الحصر المفهومى والمعتبرة سنداً فيها قليلة جداً، والكلام في هذه الأبواب هو الكلام في الأبواب السابقة من أبواب الآيات النازلة فيه.

٤. تطرّق سماحته في كتاب المشرعة إلى شرح وتحليل أبواب الجزء السادس والثلاثين في كتاب بحار الأنوار ومن جملتها الباب المدوّن تحت عنوان «نصوص الرسول ﷺ عليهم السلام» واعتبره أحد أكثر الأبواب الروائية شمولاً من حيث عدد رواياته. وهذه الكثرة تعدّ سبباً لحصول الاطمئنان بما ورد فيها ولا حاجة هنا لصحّة الأسانيد الروائية، أي أنّ صدور المداليل يعدّ قطعياً. ونصّ كلامه ما يلي^١:

الباب ٤١: نصوص الرسول ﷺ عليهم السلام (٣٦: ٢٢٦)

ولعلّ هذا الباب من أكثر الأبواب شمولاً للروايات، إذ فيه ٢٤٠ رواية أو أكثر من مصادر مختلفة وهي توجب الاطمئنان بصحّة إمامة الأئمة الاثني عشر من جانب رسول الله ﷺ وأكثرها من غير طريق الأئمة عليهم السلام فلا يرد عليها أنّ إمامة أحد لا تثبت بقوله. وهذه الأحاديث تدلّ على بعض الأمور الأخرى أيضاً وإليك بعضها:

١. أنّ الأئمة عليهم السلام مطهرون معصومون كما في جملة كثيرة من روايات الباب وفي جملة من الروايات أنّ علياً مع القرآن أو مع الحق، والقرآن أو الحق معه، وكلمات

^١ عدم الإشارة إلى أنّ سماحته لم يقصد في هذه الأبواب تحليل الروايات بدقة من الناحية السندية: المعتبر ج ١، ص ٤٥٨.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٩٢ و ٩٣.

أخرى تدلّ على عصمتهم ﷺ في الجملة، بل ينبغي إضافة كلمة (على طهارتهم من الذنوب) في عنوان هذا الباب.

٢. دلالة روايات كثيرة موجبة للاطمئنان بحسن تولي الأئمة وذم بغضهم.

٣. أن المهدي القائم من ولد الحسين وسيظهر في آخر الزمان، كما تدلّ عليه روايات جمّة... وروايات الباب لا تحتاج إلى تصحيح أسانيدھا لأنها توجب القطع بصدور جملة من مضامينها فلاحظ وتدبّر.

وهذا الباب كالباب السابق مهم غاية الأهمية لإثبات حقيقة المذهب وحجّته ونحن ذكرنا بحث انحصار الخلفاء والأئمة باثني عشر في الجزء الثالث من كتاب (صراط الحق) الذي ألفناه في شبابنا في النجف الاشرف. ولا بدّ للمحقّقين من مراجعته.

واعلم أن أمر المحقّق المنصف بالنسبة إلى هذه الروايات التي ادّعى بعض علماء أهل السنة الإجماع على صحّة صدورھا (أي كون خلفائه ﷺ اثني عشر) دائريين قبول مذهب الشيعة وبين تكذيب النبي ﷺ الأوّل يؤدي إلى الخلود في الجنة والثاني إلى الخلود في النار.

وبعد أن أتمّ شرح وتحليل هذا الباب نوّه بأنّ سائر الأبواب في الجزء المذكور تتضمن مداليل يقينية تثبت صحّة أن الأئمة بعد النبي ﷺ اثنا عشر اماماً كما تثبت صحّة مذهب التشيع، قال: ^١

تنبيه: واعلم أن الباب ٤٢ إلى الباب ٤٨ وهو آخر هذا الجزء (٣٦) سبعة ابواب وجميع رواياتھا مثل روايات هذا الباب في دلالة أكثرھا على أن الأئمة بعد رسول الله ﷺ اثنا عشر فتكون موجبة لليقين بصحّة المذهب والحمد لله.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٩٤ (هذه الأبواب حذفت كاملة في كتاب المعتبر باستثناء باب نصوص الرسول ﷺ الذي ذكر كعنوان فقط دون نقل أية رواية منه. وقد أشار السيّد حبّ الله في الهامش باختصار إلى رأي مؤلف كتاب المشرعة، ج ١، ص ٤٥٩):

يبلغ مجموع روايات الباب (٢٤٠) رواية أو أكثر. قال الشيخ المحسني (٢/ ٩٣): وروايات الباب لا تحتاج إلى تصحيح أسانيدھا؛ لأنها توجب القطع بصدور جملة من مضامينها، فلاحظ وتدبّر، وكانت الأبواب (٤٢ - ٤٨) لها حكم الباب الأوّل من ناحية القطع واليقين بصحّة المذهب. (لكن لا ندري هل يوجد من الناحية السندية البحتة حديث صحيح عند الشيخ المحسني هنا أو لا؟ / حبّ الله).

٥. الجزء السابع والثلاثون فيه بابٌ مختصٌ بمناقب أصحاب الكساء وفضلهم. وقد ألحقه سماحة آية الله الشيخ محمد آصف محسنی رحمته الله في كتاب المشرعة من حيث اعتبار مداليله بالأبواب التي أشرنا إليها آنفاً، ونوّه بأن الأدلة والشواهد على هذه الأخبار في مصادر الفريقين الستة والشيعة، أكثر مما ذكر في هذا الباب. ورأى أن الباحثين والمحققين لو بادروا إلى تحليل المشتركات الموجودة بين الروايات المنقولة في الباب المذكور سوف يكتشفون مسائل أخرى. وفي ما يلي ما ذكره:^١

الباب ٥٠: مناقب أصحاب الكساء وفضلهم عليهم السلام (٣٧:٣٥)

لعلّ المصنف رحمته الله أورد فيه أكثر من مائة رواية أو قريباً منها من طريق الشيعة وأهل السنة، ولا يحتاج البحث عن أسانيدها، فإنّ المدعى وهو مناقب أصحاب الكساء وفضلهم يثبت جزءاً ولأحاديث الباب غيرها مشتركات أخرى أيضاً. والروايات لا تنحصر بما نقله المؤلف في الباب، بل هي أكثر من ذلك في رواياتنا وروايات العامة، وهي تؤكّد المطلب المذكور في الباب ٤١.

٦. معجزة انشفاق القمر تعدّ واحدة من المعجزات المؤكدة للنبي محمد صلّى الله عليه وآله، وكذلك معجزة ردّ الشمس لأمر المؤمنين عليهم السلام هي الأخرى من جملة المعجزات المؤكدة. والشاهد على ذلك أنّهما منقولتان في مصادر الفريقين شيعةً وسنةً إضافةً إلى بعض القرائن الأخرى الدالة عليهما. وهذا ما ذكره سماحته قائلاً:^٢

الباب ٣: ما ظهر له صلّى الله عليه وآله شاهداً على حقيته من المعجزات السماوية (١٧:٣٤٧)

وفيه معجزات كثيرة متعلّقة بالأمور العلوية أشهرها شقّ القمر، ودلالة الآية الكريمة عليه وإن كانت غير واضحة غير أنّ الروايات الواردة من طريق الشيعة وأهل السنة تؤكّدها، والعمدة دعوى اتفاق المفسرين عليه، والأهمّ منها شهرة وقوعها بين المسلمين عوامهم وخوّاصهم، ودونه في الشهرة ردّ الشمس لأمر المؤمنين عليهم السلام بين

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٩٦ (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر، ج ١، ص ٤٥٩).

٢. المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢٦ (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر، ولم تنم الإشارة إلى رأي مؤلف كتاب المشرعة، ج ١، ص ٢٨٤).

الشيعة سواء في حياته أو حياة النبي الأكرم ﷺ وتدّل عليه روايات من الفريقين.

٧. اعتبر سماحته مدلول ما نقل في الباب الذي يتضمّن روايات الصلاة على أهل البيت ﷺ معتبراً؛ لكون معظم هذا النقل من طريق أهل السنة. وعلى هذا الأساس صرح بالقول:

الباب ١٥: الصلاة عليهم ﷺ (٢٥٧:٢٧)

أورد فيه روايات كلّها أو معظمها من طريق أهل السنة ولنعم ما صنع.

٨. الباب الذي دونه العلامة محمّد باقر المجلسي ﷺ تحت عنوان "أنهم شفعاء الخلق" تحدّث عنه سماحة الشيخ محسني ﷺ قائلاً: إنّ الروايات غير المعتبرة المذكورة فيه غير كافية لإثبات عنوانه، لكن هناك قرائن يمكن الاعتماد عليها لإثباته ألا وهي الآيات التي وردت في مقام الشفاعة، ونقل أهل السنة في مصادرهم وجوب مودة أهل البيت ﷺ، وأنّ السؤال عن هذه المودة في يوم القيامة قطعيّ وهو على غرار السؤال عن أيّ واجب آخر، وأنّ حساب الناس في يوم القيامة على عاتقهم.

وأضاف سماحته أنّ من يتحقّق لديه علمٌ حول هذا الموضوع من مداليل الروايات الكثيرة على أساس اتّفاقها في المضمون، فإنّ علمه يعتبر حجّةً عليه. وعلى الرغم من عدم وجود رواية معتبرة في هذا الباب، لكنّه أكّد على أنّ سائر القرائن بما فيها النقل ضمن مصادر أهل السنة، تجعل مداليلها معتبرة، حيث قال:

الباب ٩: أنهم شفعاء الخلق، وأنّ إياب الخلق إليهم وحسابهم عليهم، وأنّه يسأل عن حبهم ولايتهم يوم القيامة (٢٧:٣١١)

قلت: الاعتماد على الروايات غير المعتبرة في إثبات العنوان مشكل، وأمّا السؤال عن حبهم فلا يحتاج إثباته إلى رواية بعد ادّعاء بعض أهل السنة الإجماع على وجوب محبتهم وكلّ واجب يُسأل عنه يوم القيامة فضلاً عن السؤال عن إمامتهم وهي من أصول العقائد عند الإماميّة. وإثبات الشفاعة لهم أيضاً واضح، ويمكن إثبات بقيّة العنوان لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾، فتأمل.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٦ (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر).

٢. المصدر السابق، ص ١٩ (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر).

وعن الكراجكي (٣١٦:٢٧) يجب أن يعتقد أن أنبياء الله تعالى وحججه عليهم في القيامة المتولون للحساب بإذن الله تعالى وأن حجة أهل كل زمان يتولى أمر عيته الذين كانوا في وقته.

قلت: لا دليل على مثل هذا الوجوب إلا على من حصل له العلم به من باب الاتفاق من الروايات.

٩. العلامة محمد باقر المجلسي رحمته الله نقل روايات من مصادر أهل السنة في كتاب بحار الأنوار ضمن مختلف أبواب المحن والفتن. وسماحة الشيخ محمد آصف محسن رحمته الله رأى في كتاب المشرعة أن مداليلها تعدّ معتبرة؛ نظراً لعدم وجود داعٍ لوضع الحديث في هذا المجال. وفي ما يلي نصّ كلامه:

ج ٢٨: المحن والفتن

الباب ١: افتراق الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله على ٧٣ فرقة... (٢:٢٨)

فيه روايات كثيرة أكثرها من طريق أهل السنة. وفيه فصول من الكلام:

١. لا مجال لردّ جميع الروايات لكثرتها وتعدّد مصادرها ولعدم الداعي على جعلها فمشتركات هذه الروايات قابلة للأخذ بها والاعتماد عليها.

١٠. الباب الثالث من كتاب المحن والفتن لم يُدرج تحت عنوانٍ محدّد. ورأي سماحة الأستاذ أنه لا يتضمّن رواياتٍ معتبرة؛ لذا اقترح الرجوع إلى روايات أهل السنة باعتبارها قرائن على ما ذكر فيه مؤكداً على أن هذا الأمر أكثر نفعاً. ثم استند في كلامه هذا إلى ثلاث وعشرين روايةً نقلت في كتاب بحار الأنوار عن طريق أهل السنة، فقال: ^٢

أقول: ليس في الباب رواية معتبرة سنداً، والرجوع إلى روايات الطرف المقابل أنفع لإقناعهم وأقوم لإثبات الحجّة عليهم وأحسن للإنصاف.

وقصّة اصحاب العقدة أمر ممكن في نفسها، لكنّ الرواية الثالث (٢٨: ٨٦ إلى ١١٤)

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٠ (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر).

٢. المصدر السابق، ص ٢٣ (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر، ج ١، ص ٤٣٢).

المشملة عليها غير معتبرة سنداً، وهي تشبه رسالة لطولها فيقوى احتمال وضعها ولو ببعض الزيادات. لكن على القصة شواهد ذكرها المعلق في الحاشية (٢٨: ١١٨)، وما بعدها... ثم إن المصنف ذكر (٢٣) رواية عامية في نيابة الأول عنه عليه السلام في صلاة الجماعة واختلاق روايات القوم....

الجدير بالذكر هنا أن المحسني على البحار نقل في الهامش روايات من طرق أهل السنة،^١ وصاحب المشرعة اعتبر هذه الروايات قرينة على صحة ما روي في كتاب معاني الأخبار حول أصحاب العقدة. وكذلك روي في كتاب بحار الأنوار حديث عن حذيفة أشار فيه إلى صلاة أبي بكر، وسماحته وصف الروايات التي نقلها العلامة محمد باقر المجلسي رحمته الله من طرق أهل السنة بأنها قرينة على الموضوع.

١١. في الباب الرابع من كتاب المحن والفتن قال سماحة الأستاذ إن قصة السقيفة بحسب روايات أهل السنة تكفيها مؤنة ضعف الأسانيد في كثير من روايات الباب. وفي ما يلي نص ما ذكره:^٢

الروايات المعتمدة سنداً ما ذكر بأرقام ٢١، ٢٥، ٢٤، ٣١، ٣٢، على وجه ٣٨، وأما برقم ٤٥ فصدرها معتبر بسند مذكور في (٢٨١). ويكفي لنا في شأن السقيفة ما رواه العاتة في كتبهم....

١٢. هناك العديد من الروايات المنقولة من طريق أهل السنة في الأبواب التي دونها العلامة محمد باقر المجلسي رحمته الله حول تاريخ الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام. وتتمحور مداليل هذه الروايات حول عدد الأئمة الاثني عشر. وقد اعتبرها سماحة الشيخ محمد آصف محسن رحمته الله شواهد تدل على قطعية مضامينها المشتركة بل رأى تواترها إذا ضمت مع الروايات المنقولة عن طريق الشيعة:^٣

الروايات الكثيرة الصادرة عن النبي صلى الله عليه وآله ومن طريق أهل السنة القائلة (بأن الخلفاء اثنا

١. بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ١١٧.

٢. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٥.

٣. المصدر السابق، ص ١٤٣.

عشر كلهم من قريش) التي ادعى ابن حجر في صواعقه تسالم أئمة الحديث على صحتها وقد ذكرنا بحثها في الجزء الثالث من كتابنا صراط الحق وهو أول تأليف مطبوع من مؤلفاتي في أيام الشباب، وهذه الروايات تفيد القطع بالمطلوب للقريظة المتمثلة في روايتها غير المعتقدين بإمامة الأئمة الاثني عشر. ولكثرتها إذا انضمت إلى أخواتها مما رواها الشيعة الإمامية، وهي مذكورة في بحار الأنوار لعلها تزيد على التواتر وتوجب القطع بالمطلوب.

١٣. الأخبار الدالة على ارتداد بعض الصحابة قال سماحته باعتبارها بقريظة ورودها في صحاح الستة. وهذا ما قاله: ^١

٥. وأما الأحاديث الواردة في ارتداد جمع من صحابته عليهم السلام كما نقلها المؤلف المتتبع عليه السلام فهي كثيرة وأثر الصدق عليه لائح، إذ لا داعي لأهل السنة في جعلها وهم يحبون الصحابة، وهي مذكورة في صحاحهم وكلها مذكورة في كتاب: (نظرة عابرة إلى الصحاح الستة) فلاحظ.

١٤. استند سماحته في الباب الذي تتمحور مواضيعه حول إخبار النبي الأكرم عليه السلام الإمام علي عليه السلام بأن أئمة ستظلمه، إلى قريظة نقل الخبر من طرق أهل السنة كطريق للاطمئنان بالمضمون المذكور، ثم استنتج أن الروايات التي نقلها صاحب البحار في هذا الباب تعدّ كافية لإثبات هدفه من نقلها. وفي ما يلي نص كلامه: ^٢

الباب ٢: إخبار الله نبيه وإخبار النبي عليه السلام أئمة بما جرى على أهل بيته من الظلم والعدوان (٣٧: ٢٨)

فيه ٤٤ رواية بعضها كالمرقوم ٢١ معتبر فيه خبر زائدة عن السجّاد الطويل، وهو مضافا إلى عدم اعتبار سنده، وطوله فيه شك آخر، ولا يبعد الاطمئنان بقوله عليه السلام لعلي عليه السلام إن الأئمة ستغدر بك. وقد نقله المؤلف بطرق.

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٢ (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر).

٢. المصدر السابق، ص ٢٢ (اكتفي في كتاب المعتبر بنقل رواية واحدة في هذا الباب، ولم تنم الإشارة مطلقاً إلى رأي مؤلف كتاب المشرعة، ج ١، ص ٤٢٩).

والأحاديث عن طريق أهل السنة أسرع حصولاً للظن بصدقها، وبالجمله الناظر يعلم أن روايات الباب يثبت مرام المصنف وهو إخبار النبي ﷺ بما جرى على أهل بيته بعد وفاته كافية إن شاء الله.

١٥. الباب الذي ضمنه العلامة محمد باقر المجلسي ﷺ روايات حول شكايه أمير المؤمنين (عليه السلام) من الخلفاء الذين سبقوه، يناظر ما ذكر سابقاً برأي سماحة الأستاذ، فقد اعتبر قرينة نقل أخباره عن طريق أهل السنة تكفي في إفادة القطع بالمضمون. وقال إن البعض حاولوا تصوير الاختلاف بين الإمام علي (عليه السلام) ومخالفيه كأمر اجتهادي مغفور لأربابه؛ لذا بادر صاحب البحار في هذا الباب إلى إتمام الحجة اعتماداً على أخبار هذا الباب وشواهد. وإليك ما قال:^١

الباب ١٥: شكايه أمير المؤمنين (عليه السلام) عن تقدمه من المنغلبين الغاصبين (٢٩: ٤٩٨)، أورد فيه المصنف ٦٩ شاهداً من الأحاديث والروايات والمذكورة برقم ١٧ معتبرة سنداً، وروايات العاقله مقرونة بقرينة عدم الكذب غالباً فإن العدو لا يكذب بممدح عدوه. والمدعى ضروري لغير المعاندين المكابرين...

كما أن طلحة والزبير قتلوا في البصرة مع جماعة من الصحابة، وكذا في صفين، فلو قدر على قتل معاوية لقتله وكذا بالعكس ولا فرق بين صفين وبدر من هذه الجهة. كل ذلك بين ومقطوع به من كتب أهل السنة والشيعه ولا بد من تخطئة أحد الطرفين والحكم ببطلانه وفسقه أو بما هو أعظم منهما، وذهب جمع من الأغبياء إلى إنكار ذلك كله وأنه لم يكن بين علي ومخالفيه ومحاربيه عداوة ونزاع سوى الاختلاف الاجتهادي المغفور لأربابه!! وهذا هو الذي ألجأ المؤلف إلى عقد هذا الباب وجمع الشواهد له إتماماً للحجة ودفاعاً عن الحق الثابت الواضح. يعتقد علي والعباس أن الخليفتين كاذبين (كاذبان) آثمين (آثمان) غادرين (غادران) خائنين (خائنات) كما في صحيح مسلم (كتاب الجهاد، ح ٤٩)، وجامع الاصول (٢: ٦٩٧-٧٠٩) وغيرهما. ويشبهه عتيق علياً بالثعلب شهيداً ذنبه ويعني بذنبه سيده نساء العالمين فاطمه

الصديقة التي أذهب الله عنها وعن بعلمها ولديهما الحسنين الرجس،... وإن شئت الوقوف على بعض مصادر الحديث: «من سب علياً فقد سبني» وحديث: «علي مع الحق والحق مع علي» من كتب العاتة فلاحظ أواخر هذا الباب (٢٩: ٦٤٥ و ٦٤٦).

يتضح لنا من التدقيق في العبارات المنقولة أن سماحة الأستاذ محسن بن علي يرى أن الدلالات المعتمدة في هذا الباب عديدة وقوية نظراً لكثرة الروايات والقرائن الدالة عليها في مصادر أهل السنة^١.

١٦. الباب المختص بإثبات إمامة الإمام السجاد عليه السلام ومعجزاته يشبه ما مضى من حيث ركون سماحة الأستاذ إلى وجود روايات عند المخالفين في مضامين الباب لإثباتها^٢. وهذا ما قاله^٣:
الباب ٣: معجزاته ومعالي أموره... (٤٦: ٢٠)

فيه أكثر من خمسين رواية والمتأمل فيها وفي غيرها مما رواه العامة يطمئن بصحة بعضها وكفى هذا لإثبات إمامته عليه السلام وقد مررنا في تاريخ الإمام الحسن ما يثبت الإمامة بأوضح وجه...

الباب ٥: مكارم أخلاقه وعلمه وإقرار المخالف والمؤلف بفضلته... (٤٦: ٥٤)
فيه أكثر من مائة رواية والمعتبرة سنداً ما ذكرت برقم ٣، ٢٣ على وجه ٣١، ٣٢، ٣٩، ٤٦ و ١٠٠.

أقول: الروايات المعتمدة تكفي لإثبات مكارم أخلاقه، وغير المعتمدة الواردة من طريقنا وطريق أهل السنة كثيرة يقطع بصدر جملة منها وصحتها أيضاً.

١٧. أبواب النصوص من الأئمة عليه السلام والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله على إمامة صاحب الزمان عليه السلام، هي الأخرى اعتمد فيها سماحته على نقل المخالفين لإثبات قطعية ما نقل ضمنها من روايات

١. من الواضح أن الأسلوب المتبع في كتاب المعتبر والمتأمل بنقل رواية واحدة فقط من هذا الباب لا يحظى بتأييد من قبل سماحة آية الله محمد آصف محسن بن علي. والروايات المعتمدة في هذا الباب يتحقق اعتبارها على أساس القرائن التي أشير إليها آنفاً وإن كان سند إحدى الروايات يراه معترفاً من طرق الشيعة؛ المعتبر، ج ١، ص ٤٣٦.

٢. قد يظهر من النص أن عمدة الاستدلال بكثرة الروايات لا في ورودها عن طريق أهل السنة، والله العالم.

٣. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٦٠ (لم تتم الإشارة بتاتاً في كتاب المعتبر إلى آراء مؤلف كتاب المشرعة، ج ٢، ص ٤١ و ٤٢).

كثيرة لدرجة أنه اعتبر مذهبها تغني عن الرجوع إلى الكتب المدونة في هذا المجال. ومن هذا المنطلق أكد على أنها كافية في إثبات المدعى، فصرح قائلاً:

أبواب النصوص من الله تعالى ومن آياته ﷺ

الباب ١: ما ورد من إخبار الله وإخبار النبي ﷺ بالقائم ﷺ من طرق الخاصة والعامة (٥١: ٦٥)

١. المعتبرة من روايات الباب ما ذكرت بأرقام ١٠، ١٦ و ٢٠.

٢. الرقم المطبوع للروايات ٤٢، لكن الروايات أكثر منه بكثير، ففي ذيل الرقم ٣٧ أورد الفاضل الإربلي أربعين حديثاً نقلاً عن الحافظ أبي نعيم من علماء أهل السنة. وفي ذيل الرقم ٣٨ أورد روايات كثيرة من كتاب كفاية الطالب للشيخ محمد بن يوسف بن محمد الشافعي. وبالجمل في الباب روايات كثيرة من طرق أهل السنة يقطع بها بوجود المهدي (عليه السلام)، فإنكار المنكر نشأ من جهله أو من عناده الراجع إلى غباوته. والروايات الواردة حول المهدي (عليه السلام) في البحار (٥١: ٥٢ و ٥٣) يكفي نصفها أو ثلثها بل ربعها لإثبات ظهوره في وقت ما في هذه الأمة، من دون احتياج إلى مراجعة الكتب المتعددة المؤلفة حوله من الإمامية ومن أهل السنة والله الهادي.

تقييم مدى اعتبار النصوص الدالة على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) والمنقولة من طرق الخاصة والعامة الجزء السابع والثلاثون من كتاب بحار الأنوار خصصه العلامة محمد باقر المجلسي (عليه السلام) للأخبار الدالة على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، حيث جمع فيه الكثير من الروايات المنقولة من طرق الفريقين الشيعة والسنة. وسماحة آية الله الشيخ محمد آصف محسني (عليه السلام) رأى في كتاب مشرعة بحار الأنوار صحة هذه الروايات استناداً إلى قرينة نقلها في مصادر أهل السنة، ووصف هذه القرينة بالمحكمة. ومن هذا المنطلق رأى عدم وجود ضرورة للبحث حول اعتبار أسانيدها. ومن جملة كلامه ما يلي:

١. مشرعة بحار الأنوار ج ٢، ص ٢١١ و ٢١٢.

٢. المصدر السابق، ص ٩٦-١٠٢.

أبواب النصوص الدالة على إمامة أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) من طرق العاتقة والخاصة

الباب ٥٢: أخبار الغدير وما صدر في ذلك اليوم... (٣٧: ١٠٨)

أورد فيه أكثر من مائة رواية وكثير منها من طرق العاتقة، وصدور جملة من ألفاظ الحديث من النبي الأكرم ﷺ في حق وصيته علي عليه السلام متواترين المسلمين لا يقبل التشكيك. والحق أن حديث الغدير بدلالة ألفاظه وقرائن مقامه نص في الخلافة وأنه ﷺ نصبه إماما للناس بعده، وأما إنكار القطعيات بالتقليد والتلقين فهو ليس بعزيز، بل أنكر الماديتين (الماديون) احتياج الممكن إلى المؤثر وهو ضروري.

وحديث الغدير أساس لمذهب الإمامية فإنهم لم يختصوا بنقله حتى يحتمل التزوير والوضع من قدامتهم، بل نقله أعدائهم ومخالفهم في كتبهم.

لم أحك إلا ما روته نواصب عادتك وهي مباحة الأسباب

ثم إن روايات العاتقة لكثرتها لا تحتاج إلى صحة إسنادها عندنا، إذ لا داعي لهم للكذب والاختلاق في عكس معتقداتهم وفي خلاف مشتهياتهم ورواياتنا مؤكدة لليقين، وقصة الغدير عندنا من الضروريات...^١

الباب ٥٣: أخبار المنزلة والاستدلال بها على إمامته ﷺ (٣٧: ٢٥٤)

أورد المؤلف المتتبع روايات كثيرة ادعى بعض العلماء المشهورين من أهل السنة تواترها والنتيجة أن الحديث: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» أو قريب من هذه الألفاظ، مقطوع الصدور ولا حظ كلام الصدوق حول الحديث في (٣٧: ٢٧٣) وما بعدها، وكلام السيد المرتضى بعده في (٣٧: ٣٧٩) إلى آخر البحث...^٢

١. أشير إلى هذا الباب في كتاب المعتبر على بنقل رواية واحدة فقط: المعتبر، ج ١، ص ٤٦١ ومما ذكره هناك ما يلي:

قال الشيخ المحسني (٢ / ٩٦) في روايات واقعة الغدير: وصدور جملة من ألفاظ الحديث من النبي الأكرم ﷺ في حق وصيته علي عليه السلام متواترين المسلمين لا يقبل التشكيك.

٢. أشير إلى هذا الباب في كتاب المعتبر بدون نقل أية رواية: المعتبر، ج ١، ص ٤٦١. وقد أكتفي بذكر ما يلي في الهامش: «

الباب ٥٤: ما أمر به النبي ﷺ من التسليم عليه بإمرة المؤمنين (٢٩٠:٣٧)

فيه روايات كثيرة توجب الاطمئنان بتسمية علي أمير المؤمنين، وهو يدل على إمارته وإمامته كما ذكره المؤلف، وفيه تفسير ربيون (٢٩٩:٣٧)...

الباب ٥٧: في أنه مع الحق والحق معه (٢٦:٣٨)

ومن وقف على روايات الباب ربما يطمئن بصدد الحديث من رسول الله ﷺ وكفى به فضلاً بل عصمة وقدوة في الكليات وفي موارد الاختلاف، ولا داعي للعامة في وضع هذه المناقب المهمة لمن لا يهوونه، كما لا داعي للشيعية إلى وضع الفضائل للخلفاء...^٢

الباب ٦١: جوامع الأخبار الدالة على إمامته من طرق الخاصة والعامة

أورد المؤلف المتتبع ﷺ فيه ١٣٤ رواية أو أكثر منها ذات مضامين مهمة يتحير العاقل من انحراف الناس عن أمير المؤمنين ﷺ مع هذه التأكيدات المكثرة وليست الروايات قليلة ولا مختصة بطريق الشيعة حتى يقال بوضعها وجعلها وليس لرفع التحير جواب معقول. إلا أن يقال إنه ﷺ ذكرها لأفراد معينين لا لجميع الناس ولما وقعت الحكومة بيد الخلفاء سكوت هؤلاء الأفراد حفظاً على معاشهم أو نفوسهم، والله العالم.^٣

نلاحظ من جملة ما ذكر آن سماحته لدى تسليطه الضوء على مداليل الأبواب التي ساق البحث حولها، أكد على عدم وجود أي دس أو جعل فيها نظراً لكونها منقولة في مصادر

ح: يبلغ مجموع روايات الباب (٤٣) رواية، ويعتقد الشيخ المحسني (٩٨ / ٢) تبعاً لغيره من العلماء: أن حديث المنزلة من قبيل الأخبار المتواترة المقطوع صدورها (لكنه لم يشر إلى رواية بعينها معتبرة سنداً هنا وفقاً للقواعد السندية الصرفة / حب الله).

١. أشير إلى هذا الباب في كتاب المعتبر بدون نقل أية رواية؛ المعتبر: ج ١، ص ٤٦١. وقد اكتفي بذكر ما يلي في الهامش: يبلغ مجموع روايات الباب (٨١) رواية، قال الشيخ المحسني (٩٩ / ٢): فيه روايات كثيرة توجب الاطمئنان بتسمية علي أمير المؤمنين (لكنه لم يشرع الأسف إلى رواية بعينها معتبرة سنداً وفقاً للقواعد السندية الصرفة / حب الله).

٢. أشير إلى هذا الباب في كتاب المعتبر بدون نقل أية رواية، وقد اكتفي بذكر ما يلي في الهامش: يبلغ مجموع روايات الباب (١٨) رواية. قال الشيخ المحسني (١٠٠ / ٢) ومن وقف على روايات الباب ربما يطمئن بصدد الحديث من رسول الله ﷺ (لكنه لم يشر إلى رواية بعينها معتبرة سنداً هنا وفقاً للقواعد السندية الصرفة / حب الله).

٣. هذا الباب حذف في كتاب المعتبر، ولم تتم الإشارة إلى عنوانه.

المخالفين، ومن ثم رأى أنها معتبرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عددها أكثر من ثلاثمائة رواية^١.

اعتبار الرواية عن طريق التحليل التركيبي للمدلول والسند

تحدث سماحة آية الله الشيخ محمد آصف محسنی رحمته الله في كتاب مشرعة بحار الأنوار عن الباب الذي دونه صاحب كتاب بحار الأنوار حول النصوص الإلهية الدالة على إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام، وقال إن اثنتين وعشرين من رواياته ليست معتبرة السند.

وكما ذكرنا آنفاً فقد اعتبر الروايات الدالة على أن عدد الأئمة اثنا عشر إماماً قطعية نظراً لكثرتها، وعليه فهي برأيه تعدّ دليلاً هاماً لإثبات حقانية مذهب التشيع. وقد سلّط الضوء في هذا الباب على الرواية الثالثة بشكلٍ أساسي وتناولها بالشرح والتحليل وأشار إلى سندها في كتابي كمال الدين وتمام النعمة وعيون أخبار الرضا عليه السلام، ووصف سلسلة هذا السند بأنها صحيحة حتى بكرين صالح. فهذا الراوي اعتبره النجاشي من أصحاب الإمام موسى الكاظم عليه السلام، بينما اعتبره شيخ الطائفة الطوسي من أصحاب الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام؛ لذا فهو لم يدرك عهد إمامة الأئمة الأربعة من ذريتهما. والأستاذ استند إلى هذا الأمر ليستدلّ على أن ضعف بكرين صالح والرواة الذين سبقوه لا يوجد خللاً في صحة نص الرواية. واستدلاله بهذا الشكل: احتمال أن بكرأ والرواة الذين سبقوه قد كذبوا في ذكر أسماء وبعض صفات آخر أربعة أئمة معصومين غير وارد؛ إذ ليس هناك مجال لاحتمال أنهم كذبوا في أمرٍ تحقّق بكلّ تفاصيله على أرض الواقع في ما بعد؛ لذا علينا إما أن نقرّ بصدقهم في نقل هذه الرواية، أو أن إمامة آخر أربعة أئمة معصومين كانت معروفة لدى آبائهم الأئمة بكلّ وضوح بحيث تمكّن الرواة من صياغة حديث كهذا على أساس هذا العلم. ونتيجة كلا الاحتمالين هي إثبات أن إمامة الأئمة المعصومين اللاحقين قد أشير إليها بلسان الأئمة المعصومين السابقين لهم.

استدلال سماحة آية الله الأستاذ الشيخ محمد آصف محسنی رحمته الله يشابه إلى حدٍ كبير

١. من المؤلف أنه اكتفي في كتاب المعتبر بنقل روايتين فقط من بين مئات الروايات المنقولة في هذا الباب من كتاب بحار الأنوار. وتجدر الإشارة إلى أن عنوان هذا الباب قد ذكرنا استثناء، وكذلك أشير بشكلٍ مقتضبٍ إلى رأي مؤلف كتاب المشرعة. ولو أن هذا الأسلوب روعي بالكامل في جميع مباحث كتاب المعتبر، لكان ذلك أقرب إلى الأمانة العلمية في نقل الموضوع على أساس مباني نظرية آية الله الشيخ محمد آصف محسنی رحمته الله.

الاستدلال الذي ساقه الشيخ الصدوق (رضوان الله تعالى عليه) في كتاب كمال الدين وتمام النعمة حول ابن قبة الرازي،^١ حيث ذكره بالتفصيل ضمن مقدمات الكتاب، وإليك ما قال:^٢

وذلك أنّ الأئمة عليهم السلام قد أخبروا بغيبته عليه السلام ووصفوا كونها لشيعتهم في ما نقل عنهم واستحفظ في الصحف ودون في الكتب المؤلفة من قبل أن تقع الغيبة بمائتي سنة أو أقل أو أكثر، فليس أحد من أتباع الأئمة عليهم السلام إلا وقد ذكر ذلك في كثير من كتبه ورواياته ودونه في مصنفاته وهي الكتب التي تعرف بالأصول مدونة مستحفظة عند شيعة آل محمد عليهم السلام من قبل الغيبة بما ذكرنا من السنين، وقد أخرجت ما حضرني من الأخبار المسندة في الغيبة في هذا الكتاب في مواضعها فلا يخلو حال هؤلاء الأتباع المؤلفين للكتب أن يكونوا علموا الغيب بما وقع الآن من الغيبة، فآلفوا ذلك في كتبهم ودونوه في مصنفاتهم من قبل كونها وهذا محال عند أهل اللب والتحصيل، أو أن يكونوا قد أتسوا في كتبهم الكذب فاتفق الأمر لهم كما ذكروا وتحقق كما وضعوا من كذبهم على بعد ديارهم واختلاف آرائهم وتباين أقطارهم و محالهم، وهذا أيضا محال كسبيل الوجه الأول، فلم يبق في ذلك إلا أنهم حفظوا عن أئمتهم المستحفظين للوصية عليهم السلام عن رسول الله ﷺ من ذكر الغيبة وصفة كونها في مقام بعد مقام إلى آخر المقامات ما دونوه في كتبهم وآلفوه في أصولهم، وبذلك وشبهه فلج الحق.

وكلام سماحة الأستاذ ما يلي:^٣

الباب ٤: نصوص الله عليهم من خبر اللوح والخواتيم... (٣٦: ١٩٢)

أقول: في الباب ٢٢ رواية من مصادر متعددة وليس فيها سند معتبر، لكن الرواية الثالثة منقولة من إكمال الدين وعيون أخبار الرضا والاختصاص وغيبة الشيخ وغيبة النعماني...

١. كمال الدين وتمام النعمة، ج ١، ص ١١٣.

٢. المصدر السابق، ص ١٩.

٣. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٩٠ و ٩١.

أقول: سند الرواية إلى بكر بن صالح معتبر... وأما بكر بن صالح فهو ضعيف وعبد الرحمن مجهول لكن لا يضر أن بصحة أصل المتن في الجملة وعدد الأئمة وبيان أسمائهم، سواء صدقا في رواية الحديث أم كذب.

أما في فرض الصدق فالسند بتمامه يصبح معتبرا، وأما في فرض الكذب فيهم منه مزج الكذب والصدق، إذ إخبارهما وقع في المستقبل من زمانهما مطابقاً للواقع بالنسبة إلى أسامي الأئمة بعد الكاظم عليه السلام فإن بكرًا عند الشيخ من أصحاب الرضا عليه السلام وعند النجاشي من أصحاب الكاظم عليه السلام وعبد الرحمن من أصحاب الباقرين بقول الشيخ. واحتمال تصادف افترائهما وكذبهما مع الواقع في عدد الأئمة وفي أسامي الأئمة الأربعة الأخيرة قريب إلى الصفر عند العقل فيهم بوضوح شهرة أسامي الأئمة وعددهم في زمان بكر أو عبد الرحمن فأخذهما أحدهما ومزجهما بأكاذيبه على فرض الكذب.

فقد ثبت بهذا أن الأئمة عليهم السلام قالوا لشيعتهم عدد الأئمة وأساميهم، وهذا هو الدليل على صحة مذهب الشيعة فافهم واغتنم.

في نهاية المبحث ذاته توّه سماحته بأن هذا الأسلوب المتبع في إحراز صحة نص الحديث يمكن الاعتماد عليه في موارد أخرى رغم وجود احتمال بكذب الراوي الضعيف أو المجهول في سلسلته السندية، حيث قال:

وهذا الطريق الذي ذكرنا لصحة متن الحديث مع فرض كذب الراوي الضعيف أو المجهول طريق جديد يمكن أن يستفاد منه في بعض مقامات أخرى، والله الهادي.

اعتبار الرواية استناداً إلى العلوم التجريبية

يمكن الاعتماد أحياناً على النتائج التي توصل إليها المختصون بالعلوم التجريبية الحديثة كقرينة على صحة الروايات الضعيفة. وسماحة آية الله الأستاذ محمد آصف محسن عليه السلام أشار إلى عددٍ من هذه الموارد في كتاب المشرعة. وضمن المباحث التي ساقها حول كتاب الكون والسماء ذكر أن الروايات الموجودة في هذا الباب من شأنها أن تكون سنداً يثبت حقانية

المذهب الجعفري والدين الإسلامي استناداً إلى النتائج التي تمّ التوصل إليها في القرون الأخيرة، وهذا يعني أن العلوم الحديثة لها القابلية على تقوية الروايات الضعيفة في هذا الباب. وهي لا تجعل بعض الروايات معتبرة فحسب، وإنما تدلّ على إعجاز النبي الأكرم ﷺ وأهل البيت  وتثبت حقانيتهم بكلّ صراحة. وفي ما يلي نصّ كلامه:

ربّما لا توجد رواية معتبرة أو غير معتبرة في ما يتعلّق بالسماء والسموات والنجوم والمجرات وأوضاع العلويات. ولا سيّما ما يتعلّق بالشمس والقمر والكسوف والخسوف ونحو ذلك في هذا الجزء (٥٥) من بحار الأنوار عن الأئمة الكرام  أو عن النبي الأكرم ﷺ بتوسط الصحابة وهذا أمر عجيب، فإنّ وجود روايات متعلّقة بالكون والكواكب والنجوم والشموس والأقمار وكيفية نظامها تصدّقها العلوم التجريبية في القرون ١٩، ٢٠ و ٢١ يصلح دليلاً جديداً وبرهاناً محسوساً لحقّية الدين الإسلامي في نظر الملحدين والمنكرين للآديان الإلهية وإن دانوا بوجود الخالق في الجملة.

وأما ما جمعه المؤلف المتتبع - شكر الله مساعيه - في معجزات الأئمة  وأحاديث النبي الأكرم ﷺ في حقّ عليّ وأبنائه الأحد عشر نفياً لإثبات المذهب الجعفريّ وتكفي حجة على جميع المسلمين وما نقله في معجزات النبي الأكرم ﷺ وأخلاقه وسيرته تكفي لإثبات نبوّته للمسلمين لكن في كفايتها - مع قطع النظر عن القرآن المجيد - لإقناع المسلمين ومن هم بمنزلتهم في عصرنا - عصر الحركة العلمية - محلّ تردّد، ووجود أمثال تلك الروايات يصلح حجة عليهم، لكنّ الكفّار اليوم غالبهم من القاصرين لا يستحقّون العقاب حسب قواعد العدالة وقوانينهم العقلية الإسلامية.

وفي الباب الذي ضمّته العلامة محمّد باقر المجلسي  روايات حول علاج الحمى واليرقان وكثرة الدم وبيان علاماتها، أكّد سماحة الأستاذ على ضعف المصادر الروائية الطّبية، لكن رغم ذلك فهو يرى إمكانية الاعتماد على نتائج علم الطب الحديث لتصحيح بعض الروايات على أساس تطابق النتائج التي تمّ التوصل إليها في الطب الحديث مع ما روي في مصادرنا

الإسلامية. وهذا ما قاله:

الباب ٥٣: علاج الحتمى واليرقان وكثرة الدم وبيان علاماتها (٥٩: ٩٣)

واعلم أنّ كتاب طب الأئمة لابني بسطام: الحسين وعبد الله وكتاب طب النبي المنسوب إلى الشيخ أبي العباس المستغفري غير معتبرين لجهالة مؤلفيهما، فلا يعتبر ما فيهما من الروايات، وأما ما ورد في غيرهما من الكتب فأكثره ضعيف سنداً والمعتبر منه قليل كما تلاحظ، والله اعلم. وروايات الباب كلّها ضعيفة سوى ما ذكرت برقم ٣٠ ومنها مطابق للطب الحديث.

دلالة النص على اعتبار الرواية

أحد المحاور الأساسية المتبعة في تقييم الرواية برأي سماحة الأستاذ محمد آصف محسنی رحمته، هو أنّ صاف نضها بالعلو والكمال؛ لذا اعتبر هذه الميزة شاهداً على صدورها من المعصوم. وفي ما يلي نذكر عدداً من الأمثلة على هذا الموضوع:

١. الباب الذي دونه العلامة محمد باقر المجلسي رحمته حول مسألة إثبات قدم الله تعالى وامتناع الزوال عليه، تحدث عن مضمونه سماحة آية الله الأستاذ محمد آصف محسنی رحمته مشيراً إلى مداليل رواياته ثم أشار إلى على علو النص في عددٍ منها معتبراً هذه الميزة شاهداً على صدورها من المعصوم، وقال إنّ ضعف أسانيدنا لا يضرب باعتبارها؛ وإليك نص كلامه:

الباب ١٢: إثبات قدمه تعالى وامتناع الزوال عليه (٣: ٢٨٣)

أقول: في روايات الباب جمالات يبعد كلّ البعد - صدورها عن غير أمير المؤمنين صاحب نهج البلاغة وأولاده أوصياء النبي - صلى الله عليه وعليهم - سواء صحت أسانيدنا أم لم تصح كما هو الظاهر وننقل هنا بعض الجمالات:

يا أمير المؤمنين متى كان ربك؟ فقال له: ثكلتك أمك ومتى لم يكن حتى يقال: متى كان، كان ربي قبل القبل بلا قبل، ويكون بعد البعد بلا بعد، ولا غاية ولا منتهى

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣٠٨.

٢. المصدر السابق، ج ١، ص ١١٣ (هذا الباب حذف في كتاب المعتمر).

لغاياته انقطعت الغايات عنه، فهو منتهى كل غاية.

٢. صاحب كتاب بحار الأنوار ذكر في باب جوامع التوحيد أن الروايات المنقولة عن أهل البيت (عليهم السلام) في هذا الباب لا نظير لها في سائر المصادر المدونة والأقوال المنقولة من أرباب الملل والأديان وأئمة المذاهب الإسلامية ولسان الحكماء المشائين والإشراقيين؛ لذا لا يوجد أدنى شك في صدورها من جانب المعصومين (عليهم السلام)؛^١

الباب ٤: جوامع التوحيد (٤: ٢١٢)

أورد فيه آيات كثيرة وروايات عديدة عن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين وأوصيائهم العالمين - سلام الله عليهم - في معرفة الله وتوحيده وتنزيهه وصفاته - جل جلاله - . وأنا أقول للقراء المحققين - قولاً بعيداً عن المبالغة والعصبية والغلو - إن ما ورد إلينا من أمير المؤمنين وأولاده أئمة العترة (عليهم السلام) في هذه الموضوعات لا توجد في كلام أرباب الملل والأديان وأئمة المذاهب الإسلامية وفي لسان حكماء المشاء والإشراق. وعلى المنكرائنة خطبة وكلام من هؤلاء يشبه خطب وكلام أئمة العترة في معرفة الله وتوحيده.

فهذه الخطب والكلمات من اختصاص وميزات هؤلاء أهل البيت وأوصياء خاتم النبيين وسيد المرسلين وهي أكبر معجزة للنبي الأكرم وحقيقة دين الإسلام وأقوى دليل على كونهم أوصياء النبي وكون إمامتهم امتداداً لنبوته النبي الخاتم، لعن الله العصبية والغرور والغلو، ورزقنا الله كمال العقل وسلامة الذوق.

فعلى الإلهيين من أفاضل البشر أن يتوجهوا إلى هذه الجواهر الغالية البيتية التي لا قيمة لها ولا نظير لها، كيف وهي من عيون الوحي وقنوات الإلهام وأين الفلسفة اليونانية القديمة والفلسفة الغربية المعاصرة، بل والحكمة الموسومة بالمتعالية من نهج البلاغة والكلمات الصادرة من لسان باب مدينة علم النبي وحكمته؟! نعم أين التراب من رب الأرباب؟

ثم إن أسانيد روايات الباب كلها لا تخلو عن ضعف أو نقاش وخلل، لكن بعض

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ١٣٣ (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر).

متونها يصحح السند والصدور، وقد سئل (عن) بعض العلماء متن عاصرنا ﷺ عن سند دعاء الصباح فأجاب يا من دلّ على ذاته بذاته.

٣. رأى سماحة الأستاذ أن إحدى الروايات (في الباب الذي دونه صاحب البحار تحت عنوان علة احتجاج الله عز وجل عن خلقه) بالرغم من عدم اعتبارها ذات مضمون علمي دقيق وأنها من غرر الأخبار. ونص كلامه ما يلي:^٢

الباب ٢: علة احتجاج الله عز وجل عن خلقه (١٥:٣)

في الباب روايتان غير معتبرتين سنداً، أوليهما ذات مضمون علمي دقيق ومن غرر الأخبار وإنما صدرها يحتاج إلى توجيه جزئي. وثانيتهما غير قابلة للإصلاح فلا بد من ردّ علمها إلى قائلها.

٤. في ما يتعلق بالخبر المشهور والمعروف بعنوان توحيد المفضل بن عمر، رأى سماحته وجود مباحث سامية ومفيدة فيه بخصوص معرفة خالق الكون. ومن هذا المنطلق قال إنه ينبغي للمؤمنين الاستفادة منها رغم ضعف سند الخبر. وإليك كلامه:^٣

الباب ٤: الخبر المشتهر بتوحيد المفضل بن عمر (٥٧:٣)

أقول الخبر مرسل ورواياه الأوثان محمد بن سنان والمفضل ضعيفان أو مجهولان خلافاً للمؤلف العلامة وجماعة ووفقاً لجماعة آخرين.

وعلى كلّ الخبر الطويل المذكور فيه مباحث شريفة مفيدة في موضوع معرفة صانع العالم وينبغي للمؤمنين الاستفادة منها.

٥. الباب الذي دونه صاحب البحار في إثبات وجود الصانع، تتضمن رواياته مداليل قيمة وصحيحة وقد نصّح المسلمون بضرورة الاطلاع عليها. وصاحب المشرعة أشار إلى إحدى رواياته المرسلة معتبراً إياها نموذجاً على ذلك قائلاً:^٤

١. الحرف هنا زائد لا معنى له.

٢. مشرعة بحار الأنوار ج ١، ص ١٠٤.

٣. المصدر السابق، ص ١٠٥.

٤. المصدر السابق، ص ١٠٤ و ١٠٥.

وأما الروايات ففيها مطالب نافعة مرشدة إلى وجوده ومعرفته تعالى ويحسن بالوعاظ والخطباء والمؤلفين أن يستفيدوا منها في إرشاد الناس وتحكيم علاقاتهم بصانهم جلّ وعلا كما ينبغي لهم أن يستفيدوا من العلوم التجريبية التي تدلّ أرقامها على علمه وقدرته وعظيم حكمته المحيرة للعقول وتدييره الجاذب لقلوب الناس إلى حبه تعالى وأنا أذكر هنا خبرين قصيرين من تلك الأخبار:

١. صحيح هشام بن سالم قال سئل أبو عبد الله بيم عرفت ربك؟ قال بفسخ العزم ونقض الهمم، عزمت ففسخ عزمي وهممت فنقض همّي (٣: ٤٩).

٢. في رسالة: سئل أمير المؤمنين عن إثبات الصانع؟ فقال: البعرة تدلّ على البعير والروثة تدلّ على الحمير وأثار القدم تدلّ على المسير، فهيكل علوي بهذه اللطافة و مركز سفلي بهذه الكثافة كيف لا يدلّان على اللطيف الخبير (٣: ٥٥) والمذكورة بأرقام ٧، ١٥ و ٢١ معتبرة سنداً.

٦. رأى سماحة الشيخ محمد آصف محسنی رحمته الله (في الباب الذي خصّصه العلامة المجلسي رحمته الله للروايات التي تنفي رؤية الله تعالى) أنّ جملة من الروايات تتضمّن معاني عالية بغضّ النظر عن سندها. وإليك نصّ كلامه:^١

الباب ٥: نفي الرؤية وتأويل الآيات فيها (٤: ٢٦)

في الباب روايات كثيرة جملة منها مشتملة على المعاني العالية والاستدلالات القويمة وجملة منها معتبرة سنداً...

٧. الأبواب المدوّنة في كتاب بحار الأنوار حول العدل الإلهي تتضمّن بعض الروايات الضعيفة برأي سماحة الأستاذ، لكنّه أكّد في الحين ذاته على أنّها تتضمّن مطالب مفيدة ويمكن الاعتماد على بعض القرائن لإثبات كون نصوصها معتبرة، حيث قال:^٢

ج ٥: ما يتعلق بعبده تعالى

الباب ١: نفي الظلم والجور عنه تعالى وإبطال الجبر والتفويض وإثبات الأمرين

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ١١٩.

٢. المصدر السابق، ص ١٣٥.

الأمرين وإثبات الاختيار والاستطاعة.

أورد فيه المؤلف المتتبع آيات وروايات، والثانية تبلغ في هذا الباب والباب الثاني ١١٣ خبراً أكثرها بل معظمها ضعيفة سنداً لكن متون بعضها قابلة للاعتبار وفيها مطالب مفيدة. ونحن نذكر في الباب ما نراه مناسباً على كمال من الاختصار...

٨. في أبواب كتاب البحار المدرجة تحت عنوان الاحتجاجات والدلائل في الإمامة، تبني سماحة الشيخ محسني الله فكرة أن النص يعدّ قرينةً أساسيةً لإثبات كون الروايات معتبرة، فقال: ^١

أبواب الاحتجاجات والدلائل في الإمامة (٢٧: ٣١٨)

فيه أبواب أربعة مشتملة على مطالب نافعة وهي لا تتوقف على صحة الأسانيد، بل على متانة المتون، والله يهدي من يشاء.

٩. في باب مناظرات أصحاب الإمام جعفر الصادق عليه السلام مع المخالفين في كتاب بحار الأنوار، رأى الأستاذ أن المطالب المفيدة التي يتضمنها الباب تغني عن النظر في اعتبارها السندي. ومن جملة كلامه ما يلي: ^٢

الباب ١٢: مناظرات أصحابه عليه السلام مع المخالفين (٤٧: ٣٩٦)

فيه مطالب ممتعة أكثرها لا يحتاج إلى السند المعتبر، والمعتبر سنداً ما ذكر برقم ١٤.

١٠. أحد الموارد التي أشار آية الله محمد آصف محسني الله فيها إلى علو النص فيها معتبراً ذلك قرينةً على صحة ما روي، هو الباب الذي دونه العلامة محمد باقر المجلسي عليه السلام بخصوص حدوث العالم وكيفية الخلقة.

قال سماحته في كتاب المشرقة إن مستوى مداليل روايات الباب المشار إليه تعتبر أرقى من أن تدركها أذهان الوضّاعين. ومن هذا المنطلق دعا الباحثين والمجتهدين إلى البحث والتحليل في مداليلها وإن كانت أسانيداً ضعيفة، حيث قال: ^٣

١. مشرقة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٠.

٢. المصدر السابق، ص ١٨٢.

٣. المصدر السابق، ص ٢٤٧.

ج ٥٤: كليّات العالم وما يتعلّق بالسموات

الباب ١: حدوث العالم، وبدا خلقه وكيفيته وبعض كليّات الأمور (٥٤: ٢)

فيه آيات و ١٨٨ رواية وفيه مباحث عقلية ودينية مفيدة ولعلّه أكبر باب في بحار الأنوار فإنه من ص ٢ إلى ص ٣١٥، والمعتبرة من الروايات ما ذكرت بأرقام ١٢، ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٦١، ٨٢، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١١٩.

واعلم أنّ جملة من روايات الباب يبعد صدورها من غير الإمام لعلّ معانيها عن فهم الوضّاعين، وبعضها مطابق للعقل ومعاني بعضها مكزّرة في الروايات، فمثل هذه الروايات بعد تشخيصها بتوسط المحقّقين والمجتهدين لا يضرّها ضعف أسانيدها كما لا يخفى.

١١. رأى سماحة الأستاذ بأنّ روايات الباب الّذي دونه صاحب البحار تحت عنوان صفات خيار العباد وأولياء الله، متينة بغض النظر عن ضعف سندها، فقال:^١

الباب ٣٧: صفات خيار العباد وأولياء الله وفيه ذكر بعض الكرامات... (٦٦: ٢٥٤)

أمّا الكرامات فمع إذعاني بها في الجملة فأقول فيها: والله العالم. وأمّا الروايات فمع متانة جملة منها إنّما يعتبر سند ما ذكرت منها.

١٢. روايات باب الكبرهي الأخرى اعتبرها سماحة الأستاذ ذات مداليل عالية، وهذا ما أشار إليه في كتاب المشرعة قائلاً:^٢

الباب ١٣٠: الكبير (٧٠: ١٧٩)

والمعتبرة من رواياته ما ذكرت برقم ٧، ١٠، ٢٨، ٣٣.

واعلم أنّ في روايات الباب مضامين عالية كما أنّ في كلام المؤلّف ربّما أيضاً جمالات مفيدة.

١٣. روايات باب غنى النفس والاستغناء عن الناس واليأس عنهم اعتبرها أيضاً ذات

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣٤٥.

٢. المصدر السابق، ص ٣٦٥.

مداليل عالية. وإليك نصّ كلامه:^١

الباب ٤٩: غنى النفس والاستغناء عن الناس واليأس عنهم (١٠٥: ٧٢)

والمعتبرة من رواياته ما ذكرت بأرقام ٥، ٦، ١٤، ١٨.

ومضمون الروايات من أشرف المكارم الأخلاقية والعلاقات الاجتماعية رزقنا الله تعالى إياه.

١٤. أبواب المواعظ والحكم المدونة في الجزء الرابع والسبعين من كتاب بحار الأنوار، تضمّنت عدداً قليلاً من الروايات معتبرة السند برأي سماحة الأستاذ، لكنّه مع ذلك نوّه بأنّ سائر رواياته تتضمّن مداليل عالية وواضحة؛ لذا فهي في غنى عن التقييم السندي. وفي ما يلي نصّ كلامه:^٢

ينبغي التنبيه على أمور:

الأوّل: أنّ في هذا الجزء مواعظ نافعة جليّة للدين والدنيا، للفرد والمجتمع، وأغلبها واضحة المعاني عند العقل ومكرّرة في الروايات، فلا تحتاج إلى سند، فإنّها تدلّ على ذاته بذاته، وإن شئت فقلّ متانة المتن دليل على صحّة السند، وأمّا القليل الفاقد للقرينة فلا بدّ من الحذر منه إذا لم يصحّ سنده لئلاّ تشاع الثقافة المجهولة بين المسلمين من طريق المبلّغين والمؤلفين.

نعم في القسم الأوّل أيضاً لا يجوز نسبة الكلام إلى الرسول ﷺ والإمام عليّ عليه السلام بل ينسب إلى صاحب الكتاب أو الراوي، ويعبر بلفظ روي عن النبي ﷺ أو روي عن الإمام كذا وكذا إلاّ إذا اطمئنّ المحقّق بصدور الرواية عن الإمام عليّ عليه السلام فيصحّ أن يقول قال الإمام كذا وكذا.

بعد ذلك استشهد بخطبة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام التي ليس فيها ألف، وسائر ما نقل عنه من كلام فريد لا نظير له معتبراً هذه النصوص بحدّ ذاتها شاهداً قوياً على صدورها من لسانه سلام

١ . مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣٧٦.

٢ . المصدر السابق، ص ٣٨٩.

الله عليه، فقال: ^١

رابعا: في ص ٣٤٠ خطبة لأئمة المؤمنين عليهم السلام ليس فيه حرف ألف، خطبها من غير سابق فكرة ولا تقدم رويّة، وكأنّها معجزة من معجزاته عليه السلام.

خامساً: وله عليه السلام كلمات وجملات لعلّها لم تصدر ممّن قبله ولا ممّن بعده، وهي قيمة حكيمة مفيدة حيّة متحرّكة ومنها ما نقل عنه عليه السلام: ليس من ابتاع نفسه فأعتقها كمن باع نفسه فأوبقها. ص ٤١٩.
ومنها: جهل المرء بعيوبه من أكبر ذنوبه.

١٥. حينما تحدّث سماحة الشيخ محسني الله عن الروايات التي نقلها العلامة محمّد باقر المجلسي عليه السلام في أبواب مواظب الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، أشار إلى أنّ المؤلّف لم يذكر أسانيد معظمها واكتفى بذكر أسانيد بعضها. ونوّه بأنّ عدد قليل من هذه الأسانيد معتبر، لكنّه مع ذلك أكّد على كون مداليل هذه الأبواب مفيدة ولا بدّ للجميع من العمل على أساسها، حيث قال: ^٢
ج ٧٥: في مواظب الأئمة الاثني عشر كلهم عليهم السلام:

وفيه بعض مواظب أخرى من غيرهم وهو الجزء الثاني من كتاب الروضة.
واعلم أنّ المؤلّف العلامة عليه السلام ترك أسانيد الروايات هنا غالباً، كثير منها مكثرات وأسانيد مذكورة في الأجزاء السابقة وربّما في الأجزاء اللاحقة، والمعتبر من الأسانيد المذكورة في هذا الباب قليلة نحو:

ما برقم ٩ ص ١٤٧ و برقم ١٢ ص ١٥١ و برقم ٢، ١ ص ١٩٠ و برقم ٢١ ص ١٩٨ وربّما بعض روايات أخرى.

ومضامين أكثرها مفيدة نافعة للمواظب والمتعظ والمؤلّف والمطالع وفقنا الله للتصاف والعمل بها ونتضرّع إليه سبحانه أن لا يجعلنا من المحرومين والخاسرين بحقه وأخصّ صفاته ويحقّق أحب خلقه إليه آمين يا رب العالمين ويا دائم الفضل على

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣٩٠.

٢. المصدر السابق، ص ٣٩١.

البرية ويا باسط اليدين بالعطية ويا صاحب المواهب السنية صل على محمد وآله
خير الورى سجية اغفر لنا يا ربنا في هذه اللحظة.

١٦. اعتبر سماحة الأستاذ بعض الأدعية المذكورة في بحار الأنوار غنيةً عن التقييم السندي،
حيث أكد في كتاب المشرعة على ذلك وإن كانت مرسله الأسانيد، ونص كلامه هو التالي: ^١

الباب ٩: أعمال الأسبوع وأدعيتها وصلواتها (٨٧: ١٢٧)

معظمها مراسلات لكن الأدعية لا تحتاج إلى سند. ومثله الباب الآتي في عدم رواية
معتبرة.

١٧. تطرق صاحب المشرعة إلى الحديث عن مداليل روايات الباب الذي دون صاحب
البحار رواياته تحت عنوان ما يتعلق بالدعاء والأحرار، وهناك رأى الأستاذ عدم اعتبار أسانيد
رواياته، لكنه مع ذلك أكد على أن وضع كل هذه النصوص الروائية يعدّ أمراً مستبعداً، ثم إن
سماعته يرى عدم ضرورة وجود سندٍ للدعاء حيث يكفي فيه صواب مدلوله؛ لذلك قال: ^٢
ج ٩١: ما يتعلق بالدعاء والأحرار

وفيه دعاء الصباح والجوشن الصغير والكبير ومعظم رواياته لها أسناد غير معتبرة أو
مرسلات فاقدة للسند، لكن يبعد جعل كل هذه الأدعية مع أن الأدعية لا تحتاج إلى
سند فإذا دعا الله تعالى إنسان بقلب زكي وفكر خاضع حاضر بدعاء من هذه الأدعية
من دون نسبتها إلى الأئمة عليهم السلام وبأدعية أخرى فقد أتى بعبادة ربّه فإن استجاب الله
دعائه فهو وإلا فالداعي مشاب على دعائه فإنه معّ العبادة وفقنا الله تعالى للدعاء
والتضرّع والإنابة والابتهال والانقطاع إليه.

١٨. التفاصيل ذاتها التي أشرنا إليها في النقاط السابقة، تنطبق على الأبواب التي ضمّنها
العلامة المجلسي رحمته الله روايات مختصة بأعمال الشهور والأيام. وفي ما يلي نذكر جانباً ممّا قاله
سماحة آية الله محسني رحمته الله: ^٣

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٤٣٧.

٢. المصدر السابق، ص ٤٥٠.

٣. المصدر السابق، ص ٤٧٠.

نعم لا بأس بالدعاء المفهوم الموافق لما ثبت في الدين الإسلامي أي غير مخالف له، ولا يحتاج إلى سند ...

جبران ضعف السند في الأخبار المشهورة

في البحث الذي دونه العلامة محمد باقر المجلسي رحمته الله في كتاب بحار الأنوار حول معجزتي شق القمر ورؤية الشمس، رأى سماحة آية الله محمد آصف محسني رحمته الله في كتاب المشرعة أن شهرة حدوثنهما بين عامة المسلمين وخاصتهم تعدّ من القرائن الهامة التي يمكن اللجوء إليها لإثبات اعتبار الروايات المنقولة. وقد صرح بأنّ هذه القرائن تعتبر أكثر أهمية من اتفاق المفتشرين على معجزة شق القمر^١

وفيه معجزات كثيرة متعلّقة بالأمور العلوية أشهرها شق القمر، ودلالة الآية الكريمة عليه وإن كانت غير واضحة غير أنّ الروايات الواردة من طريق الشيعة وأهل السنة تؤكدّها، والعمدة دعوى اتفاق المفتشرين عليه، والأهمّ منها شهرة وقوعها بين المسلمين عوامهم وخواصهم. ودونه في الشهرة رؤية الشمس لأئمة المؤمنين عليهم السلام بين الشيعة سواء في حياته أو حياة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وتدللّ عليه روايات من الفريقين.

وفي الأبواب التي تتضمّن باباً بخصوص تاريخ ولادة أمير المؤمنين عليه السلام وشماله، قال سماحته إنّ ولادته في الكعبة وإن لم تُنقل بروايات ذات أسانيد معتبرة، إلا إنّها مشهورة ومؤكّدة لدى الشيعة. وإليك ما قاله^٢

ثمّ إنّ ما دلّ على وقوع ولادته الشريفة في بيت الله (الكعبة) وإن كان غير معتبر سنداً لكنّها مشهورة أو مسلمة عند الشيعة.

وفي كتاب المشرعة أيضاً قال إنّ قضية فذكّ تعدّ من جملة القضايا المشهورة التي لا يمكن إنكارها^٣

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ٣٢٦ (هذا الباب حذف في كتاب المعتبر، ولم تتم الإشارة إلى رأي مؤلف كتاب المشرعة، ج ١، ص ٢٨٤).

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٨٤.

٣. المصدر السابق، ص ٢٩ (هذا القسم حذف في كتاب المعتبر).

الباب ١١: نزول الآيات في أمركك... وفيه قصة خالد (٢٩: ١٠٥)

١. في الباب أكثر من ٤٥ رواية غير معتبرة سنداً ولكن قصة فذك من المشهورات الواضحات على مر الزمن، كلما مرت الدهور تجددت ولا سبيل إلى إنكارها. فعدم اعتبار الأسانيد أمر وكذب متونها أمر آخر، ولا ملازمة بينهما.

وفي باب تسبيح السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام)، قال سماحته:^١

الباب ٣٧: تسبيح فاطمة - صلوات الله عليها - وفضله وأحكامه وآداب السبحة وإدائته (٨٢: ٣٢٧)

فيه روايات كثيرة حول التسبيح المذكور، وفيه بحث حول توفيقها وتحقيقها وهو أمر مسلم رجحانه عند عوام الإمامية فضلاً عن خواصهم وقد ورد في روايات أهل السنة وفي بعض صحاحهم لكن الظاهر أنهم غير ملتزمين به كالتزام الشيعة حفظهم الله وهو عندنا لا يحتاج إلى سند معتبر.

في الباب الذي تتمحور مضامين رواياته حول بعثة خاتم الأنبياء محمد (ﷺ)، هناك كلام يدل على أنه بعث في ليلة القدر - وذلك لأنها ليلة نزول القرآن الكريم - بينما هناك كلام آخر يدل على أنه بعث في شهر رجب المرجب. وسماحة الأستاذ استند في كتاب المشرعة إلى شهرة الروايات وكثرتها لإثبات أن بعثته المباركة كانت في شهر رجب المرجب رغم كون هذه الروايات ضعيفة الأسانيد. وإليك نص ما قاله:^٢

ينافي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ كون مبعثه (ﷺ) في شهر رجب، فإن الاستفادة من مجموع الآثار وهو المناسب للاعتبار المشرعي أن بعثه بآية أو بآيات أو بسورة من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ...﴾ أو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ أو نحوهما. فيتعين المبعث في شهر رمضان في ليلة القدر وما دل على كونه في رجب وإن كان عده من روايات مذكورة في هذا الجزء وفي الأجزاء المتعلقة بتاريخ النبي الخاتم ومبعثه (ﷺ) لكنها ضعيفة السند، إلا أن يقال إن ردها مع

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٤٢٣.

٢. المصدر السابق، ص ٤٥٩.

كثرتها وشهرة مضمونها بين الشيعة في الأمصار والأعصار مشكل.

في باب أحوال الإمام موسى بن جعفر عليه السلام وشهادته، رأى صاحب المشرعة إنه إذا لم توجد رواية معتبرة على شهادته عليه السلام فيمكن الاستناد إلى الروايات الضعيفة وجبران ضعف أسانيدها بواسطة شهرتها القوية؛ لذلك قال: ^١

إذا لم توجد رواية معتبرة على وفاة الكاظم عليه السلام بالسّم فتكفي الروايات غير المعتبرة المذكورة في الباب بعد قيام شهرة قويّة عليها في الأمصار والأعصار بين الشيعة، فلا حظ.

نصوص الإمامة والتركيب بين الأساليب المتبعة لإثبات اعتبار الأخبار

النصوص الدالة على إمامة الأئمة المعصومين عليهم السلام تعتبر من جملة الأمور التي تحظى بأهمية قصوى في معتقدات الشيعة. وسماحة آية الله الشيخ محمد آصف محسن عليه السلام لدى تسليطه الضوء على الروايات التي تنصّ على إمامة الإمام الحسن المجتبي عليه السلام في كتاب المشرعة، طرح شبهةً ثمّ أجاب عنها بأنّ الأخبار الدالة على الإمامة تثبت قطعية إمامة المعصومين من أهل البيت عليهم السلام، فقال: ^٢

أبواب ما يختصّ بالإمام الزكي

الباب ١٤: النصّ عليه (صلوات الله عليه) (٤٣: ٣٢٢)

فيه أربع روايات أولها معتبرة سنداً. فإذا كانت صحيحة الإمامة بالنصّ عند الشيعة الإمامية، فمثل هذا النصّ الظني لا يكفي لإثبات إمامة إمام فإنّها لا بدّ وأن يقطع بها. وأشكل من هذا أنّ عدم كفاية النصّ الخاص لا يخصّ الحسن الزكي عليه السلام بل يعمّ جميع الأئمة سوى أمير المؤمنين والقائم الغائب - سلام الله عليهما - أمّا الأوّل فالتنصوص المختلفة الصادرة عن النبي صلى الله عليه وآله من طريق الشيعة والسنة فوق التواتر، والعمدة في المقام طريق أهل السنة، بل لا حجة في المنقولة عن طريق أئمة

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٨٦.

٢. المصدر السابق، ص ١٤٢ - ١٤٤.

الشيعة بعد توقف إثبات إمامتهم على إمامته عليه السلام.

وأما الأخير فالروايات الصادرة عن النبي صلى الله عليه وآله بطريق أهل السنة والشيعة الصادرة عن الأئمة عليه السلام بمجموعها مفيدة للقطع بإمامته عليه السلام سواء قلنا بحياته فعلاً أو مستقبلاً. فالمسألة في إثبات إمامة الحسن الزكي إلى الحسن العسكري عليه السلام ولا أذكر عاجلاً لعلماء الشيعة كلاماً وبحثاً وعلاجاً مع أهمية الموضوع وكونه أساس المذهب.

فإن قلت: النصوص الخاصة الواردة في حق الرضا عليه السلام تبلغ ٤٨ خبراً كما أنها في الكاظم عليه السلام تبلغ ٤٦ خبراً على إشكال في دلالة بعضها على المطلوب. هذا حسب ما أورده المؤلف المتتبع في خصوص البابين المعدين لذكر النصوص على إمامتهما، وإذا ضمنا إليه ما نقله في غيرهما من الأبواب، تتجاوز النصوص عن الخمسين على كل منهما جزءاً بكثير.

قلت: نعم لكن إذا نظرنا إلى ما أورده المؤلف عليه السلام في باب النص على علي بن الحسين السجاد عليه السلام وأن رواياته لا تتجاوز عن السبع، فلا ينفع تواتر الروايات عن الأئمة اللاحقين على أوصيائهم فضلاً عن استفاضتها الموجبة للاطمئنان كما لا يخفى.

لكن تدفع المسألة المذكورة بعد التأمل بوجود كثرة الروايات الموجبة للقطع واليك عدة في أصنافها:

١. الروايات الكثيرة الصادرة عن النبي صلى الله عليه وآله من طريق أهل السنة القائلة (بأن الخلفاء اثنا عشر كلهم من قريش) التي ادعى ابن حجر في صواعقه تسالم أثمة الحديث على صحتها وقد ذكرنا بحثها في الجزء الثالث من كتابنا صراط الحق وهو أول تأليف مطبوع من مؤلفاتي في أيام الشباب، وهذه الروايات تفيد القطع بالمطلوب للقرينة المتمثلة في روايات غير المعتقدين بإمامة الأئمة الاثني عشر. ولكثرتها إذا انضمت إلى أخواتها مما روتها الشيعة الإمامية، وهي مذكورة في بحار الأنوار لعلها تزيد على التواتر وتوجه القطع بالمطلوب.

٢. الروايات الواردة في إمامتهم بأسمائهم أو الدالة على كون تسعة من الأئمة من

صلب الحسين عليه السلام.

٣. الروايات الواردة في صدور الخرافات للعامة من كل واحد منهم فإنها إذا انضمت إلى ادعاء إمامتهم تصبح معجزة ودليلاً على إمامتهم، وإنها تقوم مقام النص على إمامتهم.

٤. الروايات المشتملة على القرائن على إمامتهم. والله الهادي.

وأما الحسنان فيكفي لإثبات إمامتهم ادعائهما للإمامة بضميمة آية التطهير إذا أثبتت دلالتها على العصمة، بل يصح الاستدلال على إمامتهما بقوله عليه السلام المتفق عليه بين أهل السنة والشيعة: الحسن والحسين سيّد شباب أهل الجنة. لاستلزامه سيادتهما في الدنيا أيضاً، والسيادة هي الحكومة والإمامة. ولاحظ بعض الدلائل على إمامتهما عليه السلام في (٤٣: ٢٧٧، ٢٧٨).

حجّة الروايات المعتبرة (غير المتواترة) في العقائد والأحكام

بالإمكان تلخيص حجّة الروايات طبقاً لما قرره سماحة الأستاذ محمّد آصف محسن الله في كتاب المشرعة كما يلي:

١. الروايات معتبرة السند تعدّ حجّة في الأحكام وفروع العقائد إلا إذا كان هناك دليل أقوى يخالفها.

٢. مداليل الروايات غير المتواترة والمتحصلة لنا من الأخبار الكثيرة إن منحنا الاطمئنان يمكن الاعتماد عليها حينئذ كمصدر عقائدي معتبر وإن لم تبلغ درجة التواتر.

من الأمثلة على ذلك أنّ سماحة الأستاذ في كتاب المشرعة لدى حديثه عن الروايات الدالة على خلقه أرواح الشيعة قبل أبدانهم، قال إنّ مضمون هذا الخبر لا يبلغ درجة التواتر خلافاً لما ذهب إليه العلامة محمّد باقر المجلسي عليه السلام. لكنّه مع ذلك اعتبره حجّة وأكد على عدم جواز تبني رأي على خلافه. وعلى هذا الأساس ردّ ما تبناه العلامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي عليه السلام صاحب كتاب الميزان في تفسير القرآن الذي يرى أنّ روايات الآحاد أو غير المتواترة لا تعدّ حجّة في غير الأحكام الشرعية، كما أشكل على رأي الشيخ المفيد عليه السلام القائل بضرورة تأويل مثل هذه الأخبار.

سماحة الأستاذ يعتقد بعدم جواز مخالفة الروايات المعتبرة الواردة في مقام العمل والنظر. وإليك نص كلامه:^١

الباب ٤٣: في خلق الأرواح قبل الأجساد وعلة تعلقها بها وبعض شؤونها فيه ثلاثون رواية والمعتبرة منها سنداً ما ذكرت بأرقام ١٠، ١٧، ٢٤، ٢٥ وفيه نقل أقاويل لأهل البحث من العامة والخاصة ونحن نشير إلى بعض ما يتعلق بالباب: في معتبرة بكير عن الباقر عليه السلام: وخلق الله أرواح شيعتنا قبل أبدانهم بألفي عام (٥٨: ١٣٦) ويؤيده جملة من روايات غير معتبرة سنداً في الباب وفي غيره كما أشار إليه المؤلف (٥٨: ١٣٢).

ويحصل الظنّ بصدوره من الإمام عليه السلام بل ادعى المؤلف المتتبع عليه السلام أنّ الروايات قريبة من التواتر دالة على تقدّم خلق الأرواح على الأجساد، وما ذكره من الأدلة على حدوث الأرواح عند خلق الأبدان مدخولة لا يمكن ردّ تلك الأخبار لأجلها... (٥٨: ١٤١).

أقول: دلالة الروايات - وإن لم تكن بمتواترة ولو لضعف مصادر جملة منها كما لا يخفى - علي تقدّم خلق الأرواح على خلق الأجساد تقدماً زمانياً بألفي عام واضحة، فتنافى ما ذكره صاحب الأسفار من أنّ الأرواح جسمانية الحدوث روحانية البقاء وأنها غير متقدمة على الأجساد، فلذا تصدّى في أسفاره إلى تأويلها، كما أنّ بعض الفضلاء له حاشية على المقام، أراد فيها المناقشة في الروايات تارة من جهة عدم حجّية الأخبار الأحاد في غير الأحكام الفرعية العملية تبعاً لجماعة منهم مؤلف تفسير الميزان وغيره وأخرى بالجمع بينها وبين تلك النظرية بوجه غير مقبول.

والحقّ عدم جواز مخالفة الروايات المعتبرة في الأحكام وغيرها عملاً ونظراً إذا حصل الإطمئنان منها بقول الإمام عليه السلام، بل تشكل مخالفة الخبر المعتبر سنداً من دون دليل أقوى. وممن أوّل الأخبار هو الشيخ الأقدم المفيد عليه السلام حيث أوّل الخلق بالتقدير لوجهين، فلاحظ كلامه ورّد المؤلف عليه، والحقّ أن كلام الشيخ عليه السلام ضعيف.

٣. مضامين الروايات الكثيرة ذات الأسانيد غير المعتبرة، يمكن اعتبارها مستنداً معتمداً لاستكشاف الأحكام الدينية. وفي باب ما يحرم أكله من الذبيحة قال: ^١

الباب ٤: ما يحرم من الذبيحة وما يكره (٦٣: ٣٣)

أقول: إنَّما يصحَّ الحكم بحرمة عضو من الذبيحة إذا دلَّ عليه خبر معتبر أو أخبار كثيرة يطمئنُّ بالحرمة (معها) أو يصدق عليه عنوان آخر كالخبث كما عن الشهيد الثاني ص ٤١، وروايات الباب غير معتبرة.

٤. يرى سماحة الأستاذ أنَّه لا يمكن الاعتماد على الروايات المعتبرة سنداً إذا لم تصل نسخة كتاب الحديث بسند معتبر إلى المؤلف. ولا تنفع كثرة الروايات في إيجاب الاطمئنان بالمضمون المشترك؛ وذلك لاحتمال دس هذه الروايات الكثيرة من قبل شخص واحد.

وهذا نصُّ كلامه في ما يتعلَّق بنقل صلح البحار للروايات من محاسن البرقي: ^٢

الباب ٧: فضل اللحم والشحم وذم من ترك اللحم أربعين يوماً.. (٦٣: ٥٦)

فيه روايات يمكن الاعتماد على رابعها لكثرة أسانيدها. ومعظم الروايات من محاسن البرقي وجملتها منها معتبرة سنداً، لكن أشرنا في السابق إلى عدم وصول نسخة المحاسن من مولفه عليه السلام إلى المجلسي عليه السلام بسند معتبر متصل، بل هو ينقل عنها وجادة فلا عبرة بمثل هذه الروايات لاحتمال الدس والتحريف فيها. ونفس العلة سارية في جملة من الكتب، وأما من لم يعن بهذه العلة فهو يرى جملة من الروايات المعتبرة سنداً في هذه الكتب معتبرة، والله العالم. لا يقال كثرة الروايات توجب الاطمئنان بصدور المشترك فيها من الإمام عليه السلام فإنه يقال: لا توجب الكثرة الموجودة في كتاب واحد الاطمئنان لاحتمال دسها من شخص واحد.

كيفية ترويح الروايات ذات الأسانيد غير المعتبرة

أكد آية الله الشيخ محمد آصف محسني عليه السلام في عدَّة مواضع على وجود مسائل مفيدة في

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ٢، ص ٣٢٢.

٢. المصدر السابق، ص ٣٢٣.

الروايات ذات الأسانيد الضعيفة إلا أنه من الضروري عدم نسبتها إلى المعصومين عليه السلام، بل يجب برأيه أن تُنسب إلى المصادر التي رويت فيها وإلى مؤلفي هذه المصادر. وهذا ما قاله:

٧. يلزم للمتدتين أن لا ينسبوا متون الروايات غير المعتبرة إلى النبي الأكرم عليه السلام والأئمة عليهم السلام كما هو المتداول اليوم في لسان جمع من الطلاب، فيقولون: قال رسول الله ﷺ وقال الصادق عليه السلام مثلاً فإنه افتراء محترم. الله أذن لكم أم على الله تفترون (فتاقل) وأما في الروايات الموثوق بها لأجل القرينة أو المتواترة، أو المعتبرة سنداً بصدق روايتها فالأظهر جواز النسبة، بل هو في المتواترة قطعي. ولبعض العلماء الشهداء رحمهم الله في الأخيرة بحث وتفصيل.

فمن لا يقدر على مراجعة علم الرجال في حال الأسانيد أو لم يراجعها بالفعل لا بدّ له في مقام التبليغ ومقام الكتابة ومقام الاستدلال والحكاية أن ينسب الرواية إلى مصدرها أو مؤلفه أو يقول: نقل عن الإمام كذا وكذا أو روي كذا وكذا.

وفي موضع آخر صرح قائلاً:

ولكن كثير من الروايات الغير المعتبرة ذات متون نافعة ومفيدة للاتعاظ أولاً والوعظ ثانياً، فالمبلغون من أهل العلم يستفيدون منها لأنفسهم ولإصلاح الناس، لكن، ليس لهم أن يقولوا على المنابر وفي المجالس إن الإمام الصادق عليه السلام قال كذا وكذا أو قال الله تعالى لموسى عليه السلام كذا وكذا أو قال رسول الله ﷺ كذا وكذا أو قال موسى كذا وكذا أو فعل موسى كذا وكذا، أو قال جبرئيل أو ملك كذا وكذا، فإنّ استناد قول أو عمل إلى أحد، لا يصحّ إلا بالعلم أو الاطمئنان أو حجة شرعية. وفي غير هذه الفروض الثلاث لا بدّ أن يقول: في رواية، أو: نقل عن الإمام أنه قال كذا وكذا أو ذكر المجلسي رحمته الله في بحاره رواية تقول كذا وكذا وأمثال هذه التعابير.

وفي موضع آخر كذلك قال ما يلي:

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ١٢.

٢. المصدر السابق، ص ٢٨٥.

٣. المصدر السابق، ص ٢٨٧.

الباب ٣: ما أوحى إليه ﷺ وصدر عنه من الحكم (١٤: ٣٣)

أورد فيه المؤلف ﷺ آية وروايات ذات متون نافعة جداً وإذا أراد المبلّغون نقلها للناس من دون استناد إلى الله وإلى داود النبي ﷺ فكانت مفيدة وفقنا الله للعلم والعمل الصالح وأبعدنا عن الكبر والغفلة والعناد والجهل. وبعض الروايات معتبرة الأسانيد كالذكرى برقم ٥ على إشكال في النهدي.

وفي أبواب أخرى من المواعظ، أشار إلى الموضوع ذاته وتبنت الرأي نفسه حيث قال: ^١

الباب ٢١: مواعظه وحكمه وما أوحى إليه... (١٤: ٢٨٣)

أقول: في الباب مواعظ نافعة وفقنا الله والقراء الكرام إلى العمل بها ثم إرشاد المؤمنين بها، بعنوان ما نقل عن عيسى ﷺ من دون الجزم بنسبتها إليه ﷺ فإنّ المعتبر من أسانيد روايات الباب واحد أو اثنان.

الفصل الخامسة

ملحق

نص هذا الملحق مدوّن باللغة العربية بقلم آية الله الأستاذ محمّد آصف محسنی ﷺ، فبعد أن تمّ إعداد الكتاب فتياً أصبح في متناول القراء الكرام بشكل ملحق فيه بعد تأييد سماحته. مضمون هذا الملحق يتمحور حول كتاب جامع أحاديث الشيعة لآية الله العظمى البروجردي ﷺ. ونودّ التنويه هنا بأنّ سماحة الأستاذ محمّد آصف محسنی ﷺ قد تطرّق إلى دراسة وتحليل أسانيد هذا الكتاب القيم إلى جانب شرحه وتحليله أسانيد كتاب بحار الأنوار للعلامة محمّد باقر المجلسي ﷺ.

يشتمل هذا الملحق على قسمين، هما:

١. مقدّمة: أُشير فيها إلى القرائن التي يتمّ على أساسها إحراز ما إن كانت الروايات معتبرة أو لا دون الالتفات إلى أسانيدها، وبعض المسائل المدوّنة فيها نقلت من المقابلة التي أجريت مع سماحة الأستاذ إضافةً إلى تدوينها في الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم.
 ٢. مقارنات: ذكر سماحة الأستاذ فيها أمثلةً من الجزء الأوّل لكتاب جامع أحاديث الشيعة، وهي بحسب الرأي الذي يتبنّاه تعدّد معتبرة طبقاً للقرائن. ومن المؤكّد أنّها مجرد أمثلة؛ إذ لم يقصد سماحته من ذلك البحث والتحليل حول جميع موارد الكتاب.
- قام سماحة الأستاذ بمتابعة هذه الموارد في فترة تدوين الكتاب وإعداده، ونظراً لمشاغله

الكثيرة وضعفه البدني، فقد طلب من المتخصصين بأن يعيروا اهتماماً جاداً للبحث والتحليل بغية استخراج الروايات والمداليل المعتبرة من المصادر الحديثية بغض النظر عن التحليل السني لها، وذلك جريا على منهجه القاضي بأن مسألة التحليل السني للروايات لا يغني عن التحليل غير السني ومتابعة القرائن المتنوعة المرتبطة بالروايات الضعيفة مع تشديده على عدم جواز التسامح في التعامل مع تراث أهل البيت عليهم السلام.

حنيف - توسلي

معجم الاحاديث المعتبرة

ألّفت (في أيام جهادنا في أفغانستان ضدّ الماركسيّة السوفيّاتية الملحدة حينما كنت في بلدة قم بإيران، ثمّ في إسلام آباد عاصمة باكستان، ثمّ في إيران وأفغانستان) كتاب معجم الأحاديث المعتبرة الواردة من طريق أئمة آل البيت عليهم السلام بأسانيد معتبرة من الثقات والحسان والمؤثّقين في ثمانية أجزاء ثمّ طبع في جامعة الأديان بقم مرتين ونال جائزة السنة (...) في المؤتمر الإسلامي في عاصمة إيران (طهران) وجائزة المؤسّستين الثقافيّتين فيها، وأرسلوا إليّ كتابا من سماحة الشيخ روحاني رئيس الجمهوريّة الإيرانيّة ومسكوكات من ذهب.

والآن هو في مؤسّسة أهل البيت عليهم السلام يخضع للتصحيح والتزيين بدقّة نظر من جماعة من العمّال المؤمنين، ويريدون إصداره في اثني عشر جزءا أو أكثر. وأرجو أيضا أن تطبعه المطبعة الدينيّة لحرم الشهيد العباس بن أمير المؤمنين عليه السلام في كربلاء العراق الجريح سلّمه الله من الآفات، طبعة رابعة بفضل الله وتوفيقه.

الحديث المعتبر على قسمين:

أولهما ما كان رواه من الصادقين وإن لم يُعتمد عليه عند بعضهم لإعراض المشهور عن الإفتاء به، أو لمخالفة متنه لظاهر الكتاب أو العقل أو الخبر المتواتر مثلا، أو لا تلائه بمثله من المعارض^١، أو لكونه في مورد يُعتبر فيه العلم الوجداني كما في بعض العقائد أو غير ذلك.

١. بناء على أنّ الأصل في التعارض هو التسايط كما لعلم المشهور عند الأصوليين. وأما إذا رجحنا أنّ الأصل الثاني في المتعارضين هو التخيير فيهما فلا يكون الإبتلاء بالمعارض مانعا حينها.

وثانيهما ما وثق بصدوره من الإمام وإن لم يكن له سند أو كان في سنده راوٍ ضعيف أو مجهول أو مهمل،^١ فإن الوثوق الشخصي في هذا القسم أقوى من الوثوق النوعي لأجل صدق الرواة في القسم الأول، فالمعتبر أولاً هو القسم الثاني إذا تيسر، ثم القسم الأول.

ثم الوثوق مسبب من قرائن داخلية أو خارجية تتعلق بصدور المتن من النبي الأكرم ﷺ أو من الأئمة القائمين مقامه عليه السلام وهي مختلفة بأقسامها بملاحظة حالات الواقفين من كون الوثائق أخبارياً أو أصولياً، أو دقيق النظر أو بسيطه، وبين كونه متوجهاً إلى جهات البحث أو ساذجاً لا يلتفت إلى الاحتمالات، قطعاً أو وسواسياً أو غير ذلك.

فمن القرينة فصاحة متن الخبر الطويل كمتن دعاء كميل بن زياد عن أمير المؤمنين عليه السلام مرسلًا وأنا مطمئنٌ بصدوره عن روحه الملكوتي بمجموعه - خلا بضع كلمات فيه - ولا سند له حسب تتبعي فهو مرسل.

ويلحق به بعض خطبه العلمية والعرفانية في نهج البلاغة فإنها تدل على ذاتها بذاتها.

وسئل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء عليه السلام عن اعتبار دعاء الصباح، فأخذ جملة من الدعاء المذكور وأجاب بها السائل: «يا من دل على ذاته بذاته». وهذا حسب ذوق الشيخ المذكور وهو لا يسأل عن سبب وثوقه فإنه حصل له وهو حجة له ولمن يثق به من اتباعه.

ولا فرق في المتن بين كونه في غاية الفصاحة والبلاغة وكونه مشتملاً على معارف عالية بعيدة من أفهام العلماء، ولا فرق بين اشتماله على أخبار غيبية في المستقبل ثم وقعت كما أخبر بها وغير ذلك.

ومن جملة القرائن عمل مشهور الفقهاء بحديث مرسل أو مسند بسند ضعيف أو مجهول، فإن عمل المشهور من الفقهاء والمشاهير به، حجة عند جمع كثير، فقالوا إن الإفتاء وعمل المشهور بمثله جابر لسنده وثوقاً بصحة صدوره من الحجة عليه السلام لقرائن لو اطلعنا عليها كما اطلع الفقهاء المتقدمون لحصل لنا الوثوق به.

ومن القرائن المفيدة للوثاقة، ذكر أحاديث في كتب إخواننا أهل السنة المشتملة على فضائل

أهل البيت وبالأخص الأحاديث الناطقة بفضائل آل البيت وشيعتهم وما يتعلق بعقائدهم وفقههم؛ إذ لا داعي لهم في كذبهم في ذلك كما هو ظاهر.

هذا إذا كان مؤلفوا الكتب المذكورة من المشاهير والثقات عندهم كأرباب الصحاح الستة وجملة من كتبهم الأخرى تقرب من الستة في الاعتبار.^١

ومن القرائن ورود متن واحد بأسانيد متعدّدة غير معتبرة إذا لم يكن راو أو روايان مشتركا (أو مشتركين) في أسانيدهم، فإنّ العاقل يشق بصدوره عن النبي ﷺ والإمام عليه السلام بعد توافق جماعات على جعل أسانيد متعدّدة لمتن مروى واحد.

وأنا عملت برواية عُدّت فيها الكبار ولها ثلاثة أسانيد مستقلة لم يثبت صدق روايتها بدليل معتبر. وكذا حكمت بصحة رواية وردت بأسانيد متعدّدة: «طلب العلم فريضة».^٢

ومن الاتفاق العجيب أنّ العلامة السيوطي ذكر في شرح بعض الصحاح الستة (أظنه سنن النسائي) بأنّ للحديث المشار إليه (طلب العلم فريضة) أسانيد كلّها غير معتبرة لكنّه معتبر لتواتر الأسانيد. وأنا ذكرت الحديث في كتاب معجم الأحاديث المعتبرة قبل اطلاعي على كلام العلامة المذكور، للوثوق بكثرة أسناده المتعدّدة من دون ادّعاء تواترها من طريقنا.

ومن القرائن ذكر متون متعدّدة المضامين بأسناد غير معتبرة كثيرة، [مثلاً] لو فرضنا عشرة أحاديث بأسانيد لها مشتملة على جمل أو جملة متعدّدة المعاني، يمكن ادّعاء الوثوق بصدور تلك الجملات من المعصوم عليه السلام. وهذا يفيد في موارد أبواب بحار الأنوار وسائر المجموع الحديثية الثانوية كالوسائل والوافي ومستدرك الوسائل وجامع أحاديث الشيعة.

ومن القرائن في الجملة موافقة متن الخبر بعض آيات القرآن. فلاحظ.

ويمكن للعلماء الأعلام الوقوف على قرائن أخرى غير ما ذكره هذا الطالب الفقير إلى توفيق ربّه.

١. انظر كتاب نظرة عابرة إلى الصحاح الستة فإنّه جمع فضائل أهل البيت في بعض فصوله، وأكبر منه كتاب للسيد فيروز آبادي اسمه ظاهراً فضائل الخمسة في الصحاح الستة ألفه في النجف الأشرف في الموضوع نفسه.

٢. [انظر] أوائل جزء الأول من البحار، ومن جامع أحاديث الشيعة وغيرها.

تنبيه إبطالي

قلت إن كثرة أسانيد الحديث المشهور «طلب العلم فريضة (على كل مسلم)» توجب الوثوق بصدوره، لكن الظاهر من بعض أعلام الأصحاب أن سنده معتبر وصحيح، ومنهم الشهيد الثاني الخبير بعلم الرجال في محكي كتابه منية المريد: «ما روينا بالإسناد الصحيح إلى أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام عن آبائه عن النبي ﷺ أنه قال: طلب العلم فريضة...»^١ وفي محكي مجمع البيان^٢: «وقد صحَّ عن النبي ﷺ فيما رواه لنا الثقة بالأسانيد الصحيحة مرفوعاً إلى ... الرضا ... طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة». ولا اعتبار بهذه العبارات على أن ذكر "المسلمة" في متن مجمع البيان غريب.

حجية أقوال أئمة العترة على المسلمين

استدلوا على حجية قول الأئمة من العترة النبوية بالقرآن والسنة:

١. «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»^٣.

فإن الأئمة إما هم الراسخون أو إتهم من الراسخين جزماً.

٢. «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^٤.

بالتقريب المتقدم، فإن أولي الأمر إما هم الأئمة عليهم السلام أو هم من مصاديق أولي الأمر جزماً.

٣. «فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»^٥.

٤. «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ»^٦.

١. جامع احاديث الشيعة، ج ١، ص ١٣٧ و ١٣٨.

٢. مجمع البيان، ج ١، ص ٩.

٣. آل عمران: ٧.

٤. النساء: ٥٩.

٥. النحل: ٤٣.

٦. وفي الآية بحث ذكرناه في محله.

٧. التوبة: ١١٩.

والتقريب فيهما هو التقريب في السابقين منهما.

فإن قلت كيف يمكن حمل العناوين العامة على اثني عشر فردا بخصوصهم؟

نقول: القرينة عليه قوله ﷺ في كتب أهل السنة وفي كتب الشيعة: «الخلفاء بعدي اثنا عشر كلهم من قريش». وقد فُصل القول فيها في الجزء الثالث من صراط الحق، وأيُّ بُعد في حمل أولي الأمر عليهم؟ وعلى فرض صدق أولي الأمر على الذين يديرون شؤون الأمة الإسلامية في قطر ومساحة من الأرض من الجامعين لشروط ولاية الأمر، لا بدّ من اتّباعهم للأئمة الاثني عشر من قريش جمعاً بين الأدلة.

فإنّ الأحاديث المذكورة «الخلفاء بعدي اثنا عشر كلهم من قريش» في الكتب الحديثية للمسلمين إمّا متواترة بالتواتر اللفظي، أو التواتر المعنوي، أو التواتر الاجمالي جزءاً، بل ادّعى ابن حجر في التحفة الاثني عشرية إجماع أهل السنة واتفاقهم على صحتها^١.

وكذا عنوان الصادقين والراسخين في العلم وفي مقابلتهما الذين وصفوا بـ (الذين آمنوا) المأمورين بالتقوى ووصفهم بأولي الألباب (وهم المكلفون الواجدون للألباب والعقول).

وخلاصة القول أنّ القرينة الداخلية والخارجية تسهّلان قولنا في المقام؛ والعمدة أنّ أحاديث الخلفاء الاثني عشر المجمع عليها عند علماء أهل السنة والتي وردت بطرق كثيرة مقطوعة الصدور عن النبي الأكرم ﷺ، أمرها دائرين كذبها وتكذيبها - نعوذ بالله منه - وحملها على الأئمة الاثني عشر من عليّ إلى المهديّ ﷺ.

وأما وجوب اتّباع الأمة أقوالهم ﷺ من ناحية الأحاديث الناصة والظاهرة، فيدلّ عليه أحاديث كثيرة من مرويات أهل السنة والشيعة كما يظهر لمن راجع كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر الشافعي وسائر المسانيد والصحاح والسنن والكتب المعتبرة، ولمن راجع بحار الأنوار والجزء الأول من جامع أحاديث الشيعة والوسائل وغيرها من الكتب الأربعة وغيرها من المتقدمين على الكلينيّ ﷺ والمتأخّرين عنه وهي فوق التواتر.

١. قال ابن حجر في صواعق المحرقة: «قال الأئمة: صدر هذا الحديث مجمع على صحته وارد من طرق عديدة أخرجه الشيخان وغيرهما».

بل بعض الأحاديث كحديث الغدير وحديث الثقلين وغيرهما كَلَّ منها بمفرده متواتر من طرق إخواننا الأخيار أهل السنة فارجع إلى أجزاء كتاب الغدير للشيخ الأُميني آجره الله وأجزاء كتاب عبقات الأنوار لمؤلفه مير حامد حسين الهندي رحمته الله.

فإمامة الأئمة الاثني عشر وحجّة أقوالهم في الدين على جميع الأمة المسلمة ثابتان من مجموع الأحاديث المقطوع بصورها، بل المتواترة عددا، فليكن هذان البعثان من المسلّمات والمقبولات بين المسلمين.

هل أئمة العترة الطاهرة يجتهدون؟

قد يفتي المفتي بأية قرآنية وبقول رسول الله ﷺ من دون رأي له ولا اجتهاد وقد يفتي باستنباط وعلميَّات اجتهادية كتطبيق قاعدة عقلية وكبرى نظرية واستفادة من قرائن مختلفة كما هو عادة المجتهدين والمتخصّصين من العلماء المسلمين قاطبة في غير الضروريات والقطعيّات من الأحكام.

الروايات الصحيحة أي المعتمدة والروايات غير المعتمدة سنداً تدلّ على نفي الرأي والإفتاء المصطلح عن الأئمة عليهم السلام وأنهم إنّما يجيبون السائلين بما سمعوا من آبائهم عن أمير المؤمنين عن النبي ﷺ.

أما الأحاديث المعتمدة سنداً فهي مذكورة في معجم الأحاديث المعتمدة^١ فلا بدّ للمحقّق من الرجوع إليها.

وأما الأحاديث غير المعتمدة سنداً فهي لكثرتها من الخبر الموثوق بصدوره، كما شرحناه في أوّل هذا المستدرک.^٢

ويمكن أن نلحق بالقسم الأوّل ما علموه من القرآن الحكيم كما هو منصوص في بعض أحاديثهم من تطبيق كبرى واضحة على صغرياتها الواضحة، كما إذا فرضنا أنّهم أجابوا بحرمة

١. انظر أوائل المجلّد الأوّل من معجم الأحاديث المعتمدة والمجلّد الثاني منه، ص ١١١ إلى ١٢٧ وغيرها.

٢. ارجع إلى كتاب العلم في الجزء الأول من الكافي وفي الجزء الثاني من بحار الأنوار المطبوعة في ١١٠ أجزاء وفي المجلّد الأوّل من جامع أحاديث الشيعة، وانظر أيضاً بحث علوم الأئمة في مبحث إمامة الأئمة في البحار والكافي وغيرهما.

ضرب الوالدين أو إهانتها تمتسكا بقوله تعالى «فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ». ولا يعدّ هذا من الاجتهاد النظري المصطلح وهكذا.

بحث عميق

الروايات المعتبرة سنداً الواردة من أئمة أهل البيت (عليه السلام) في علم الفقه اليوم (أي في جميع المعاملات والعبادات وفروعهما وفي سائر أبواب الفقه) غير وافية ومن يرى اختلاف الفقهاء في تعاليقهم الكثيرة على العروة الوثقى وتشئت آرائهم يعلم عدم وفاء النصوص بل عدم وفاء جميع القواعد الأصولية وأدلة الاستنباط الفقهي بحاجات المؤمنين في حياة اليوم (يوم القرن الواحد والعشرين) وليكن هذا واضحاً عند أهل الاستنباط، بل لو جمعنا الأحاديث غير المعتبرة سنداً لكتفها موثوقة الصدور لقرائن داخلية وخارجية (كما أشرنا إليه في هذا المستدرک) وضممنّاها إلى الروايات المعتبرة سنداً لم تكف لإثبات الأحكام الشرعية التي لا تثبت بالقياس والاستحسان والرأي، ولا بدّ من إثباتها بالأحاديث الصادرة من النبي الأكرم وأوصيائه وليس عندي في المقام جواب أقنع به نفسي وعقول الفضلاء المطالعين الكرام، والله العالم.

ويتأكّد التعجب من محدوديّة قواعد الأحكام الشرعيّة لاستنباط الأحكام الوضعيّة والتكليفية أنّ الجنّ والإنس ما خلقوا إلّا ليعبدوا الله سبحانه.

أقول: ذكرنا في عدّة مواضع من كتابنا الأفق الأعلى في تفسير القرآن اعتماداً على العقل والقرآن أنّ العلّة الأولى والسبب الأصلي لخلق الإنسان مجهول لنا، والعبادة علّة ثانوية حتّى لا تلغو علّة خلق أكثر أفراد الإنسان في غير حضور الأنبياء؛ إذ إنّ غالب الأحكام العبادية في الفقه واضحة وغالب الناس من الجاهلين القاصرين دون المتعمّدين والمقتصرين.

وأما في المعاملات وسائر الأحكام المتفرقة فلعلّ فرض الشارع في غير ما ثبت بالأحاديث المعتبرة هو رجوع المكلفين إلى الأصول العملية الأربعة الكلية من الاستصحاب والبراءة والاحتياط والتخيير، والعمدة الأصل الثاني (البراءة) وسائر القواعد الخاصّة ببعض الأبواب كقاعدة الطهارة وقاعدة الضمان وقاعدة الحليّة ونحو ذلك، اللهم لا علم لنا إلّا ما علمتنا.

تتمة للموضوع المبحوث عنه

أولاً في بيان الكتب الموجودة عند الأئمة عليهم السلام:

١. الجامعة المشتملة على الأحكام الشرعية والظاهر أن كتاب علي في جملة من الروايات يراد به هذه الجامعة ويحتمل أنه كتاب مستقل.^١

٢. كتاب الجفر كما ذكر في جملة من روايات الباب^٢ والجفر الأحمر فُتسر بالأسلحة ووُصف [كتاب] الجفر بالأبيض.

٣. كتاب مصحف فاطمة عليها السلام.

٤. كتاب الفرائض عن أمير المؤمنين وصححه الرضا عليه السلام.^٣

قد ذُكرت هذه الكتب في الأحاديث المعتبرة وغير المعتبرة، والقسم الثاني كثير وإنما يوثق بها إذا لم تكن في مصدر واحد لم يثبت اعتباره كنسخة بصائر الدرجات المطبوعة، بل لا بد من تعدد الروايات غير المعتبرة سنداً في مصادر متعددة أو في مصدر معتبر كالكافي وأمثاله حتى يحصل الوثوق بالمشاركات فيها.

وأما الكتب المذكورة بأسناد معتبرة فهي مذكورة في معجم الأحاديث المعتبرة. وأما الروايات غير المعتبرة حول الكتب فلاحظها في المصادر والجوامع الحديثية.

ثانياً إن المشترك بين روايات الباب غير المعتبرة أمور وردت في حق أئمة أهل البيت عليهم السلام فلا بد من استنباطها بتوسط جماعة من العلماء.

٥. كتاب سليم بن قيس ولكنه لم يثبت بسند معتبر، ولم يثبت أيضاً استفادة الأئمة عليهم السلام منه. ولأصحاب الأئمة كتب أحاديثها من الأئمة وليست بمصادر لهم. ومرادنا بالكتب الموجودة عندهم ما أخذوا عليهم السلام منها أحاديثهم، لا ما أُلّف من أحاديثهم، نحو كتاب يونس بن عبد

١. في صحيح ابن أبي عمير عن بريد الرزاز عن أبي عبد الله عليه السلام: ... إني نظرت في كتاب علي عليه السلام أن قيمة كل امرء وقدره معرفته (الجامع، ج ١، ص ٢٩١). يظهر منه أن ما لعلني ليس كتاباً واحداً، لكن لا يبعد أن المراد من «كتاب» هو مکتوب صغير.

٢. مرادنا بالباب باب حجّية فتوى الأئمة عليهم السلام ... في الجزء الأول من جامع أحاديث الشيعة، من ص ١٧٩ إلى ٢٦٨ وفيه أكثر من ٣٢٠ حديثاً.

٣. انظر: الكافي، ج ٧، ص ٣٣٠.

الرحمن حيث صحّحه بعض الأئمة وكتاب عبد الله بن عليّ الحلبيّ وكتب غيرهما.

جملة من الأحاديث الموثوق بها

إنّ استيعاب كافّة مصاديق العنوان يحتاج إلى عمل ثلاثة حلقات مثلاً متشكّلة من أفاضل العلماء البالغين بعض مراتب الاجتهاد، مجتدين في العمل لعدّة ساعات في اليوم مدّة سنة أو أكثر، ينتخبون الأحاديث الموثوق بها لقرائن متعدّدة مفيدة للاطمئنان الفعليّ حسب الموازين العقلانيّة بعيدين عن الإفراط والتفريط، فنضيفها إلى الروايات المعتبرة سنداً فتدخل في حريم الحجّية والاعتماد في فروع العقائد وفي الأخلاق والمعارف وفي مباحث الكون والفروع الفقهيّة في جميع أبواب الفقه المدوّنة وغيرها.

ولا أدري كم تبلغ عدد الروايات الموثوق بها وعدد المجموع منها ومن الأحاديث المعتبرة سنداً. ولعلّ الله يحدث بعد ذلك أمراً، والحركة تستجلب البركة، والله لا يضيع أجر المحسنين. لكنني أذكر في هذا العنوان نبذة بسيرة من الأخبار الموثوق بصدورها عندي، وهي غير حجة على غيري. وإكماله على عهدة العلماء المجتدين دون المشائخ العاجزين.

ويبدأ تتبّعي من الجزء الأوّل من جامع أحاديث الشيعة. ولا أدري مقدار توفيق الله لي في هذه العمليّة المهمّة بعد تأليف معجم الأحاديث المعتبرة سنداً - في ثمانية أجزاء وقد طبع بقم مرتين لحدّ الآن وربّما يكرّر طبعه في ١٢ جزءاً أو في ١٦ جزءاً بقم وربّما يكرّر طبعه في كربلاء بتوسط المحسنين. والله العالم - وبعد تأليف مشرعة بحار الأنوار في جزأين لتمييز روايات بحار الأنوار المعتبرة سنداً من غيرها. ولعلّها طُبعت مرتين أولها في بلدة قم وثانيها في لبنان. وبعد تأليف جزء واحد من الأحاديث المعتبرة في جامع أحاديث الشيعة وطبعه في قم؟

اللهم إني اعتمد على توفيقك الذي أعطيتني من أوّل شبابي وإني لم استفد منه كلّ لضعف إرادتي وعوامل أخرى، وإني متوقّع في آخر عمري وقرب لقائك إدامة توفيقك حسب شيخوختي وضعف مزاجي وتدريسي لطلاب الحوزة العلميّة لخاتم النبيّين في كابول. ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم الأزلّيّ الأبديّ.

١. الإمام الصادق، بل الأئمة لا يقولون بالرأي، بل من سماع عن أبيهم عن آبائه عن أمير المؤمنين عن رسول الله ﷺ، فحديث الإمام الصادق حديث أبيه وهكذا [حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ].

٢. يجوز (للراوي) نسبة حديث الإمام الصادق إلى أبيه. انظر الأحاديث المتعددة الموثوق بها لكثرة المصادر والأسانيد غير المعتبرة في ج ١، ص ١٨٠ إلى ما بعده من جامع الأحاديث المطبوعة في سنة ١٣٧١ ش = ١٤١٣ ق.

٣. قال أمير المؤمنين، قال رسول الله ﷺ:

اللَّهُمَّ ازْحَمْ خُلَفَائِي - فَلَا تَمَرَّاتٍ -، قِيلَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَمَنْ خُلَفَاؤُكَ؟ قَالَ ﷺ: «الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَغْدِي، وَيَرْوُونَ حَدِيثِي وَسُنَّتِي»^١.

ليس له سند معتبر ولكن له أسانيد غير معتبرة وهي متعددة فلا بأس بالاعتماد عليه. واستدل بها على صحة حكومة الفقهاء.

٤. «اعْرِفُوا مَنَازِلَ شِيعَتِنَا (الناس، الرجال) عَلَى قَدْرِ رَوَايَاتِهِمْ عَنَّا». انظر أسانيده المتعددة في جامع الأحاديث (ج ١، ص ٢٩٠ و ٢٩١).^٢

استدل به على حجّة قول الثقة أي الصادق في الأحكام.

٥. كتابة الحديث تدلّ عليه جملة من الأحاديث ربّما تطمئنّ النفس بصدورها عن الإمام (المصدر، ص ٢٩٧ الى ٢٩٩).

٦. حسن تزاور المؤمنين لأجل سماع أحاديثهم فتأمل. بل يمكن أن يكون أحدها معتبرا سنداً إذا كان المراد بميسر هو ابن عبد العزيز (المصدر، ص ٣٠٠).

٧. في معتبرة هشام بن الحكم وغيره عن أبي عبد الله ﷺ قَالَ:

«حَظَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِنْتِي، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ مَا جَاءَكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ فَأَنَا فُلْتُهُ»

١. جامع الأحاديث، ج ١، ص ٢٨٤ و ٢٨٥.

٢. في بعض ألفاظها اختلاف قلة وكثرة وأنها مكتملة بعضها لبعض. وفي معتبرة أيوب بن حمر عن الصادق: «كلّ حديث (شيء) (خ) مردود إلى الكتاب والسنة وكلّ شيء لا يوافق كتاب الله فهو زخرف» (الكافي، ج ١، ص ٦٩).

وَمَا جَاءَكُمْ يُخَالِفُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أَقُلْهُ»^١.

أقول: يشمل هذا الحديث المعتبر فرض التعارض وعدمه. ويدل عليه بإطلاقه، وفي فرض تعارض الخبرين روايات كثيرة موجبة للوثوق بالحكم (جامع الأحاديث، ج ١)، انظر باب ما يعالج به تعارض الروايات). ولاحظ صحيحة يونس عن هشام بن الحكم (رجال الكشي، ص ٢٢٤ والجامع، ج ١، ص ٣١٧ و ٣١٨)، ففي أواخرها يقول أبو عبد الله عليه السلام:

«فَلَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا خِلَافَ الْقُرْآنِ، فَإِنَّا إِن تَحَدَّثْنَا حَدَّثْنَا بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ وَمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ إِنَّا عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نَحْدِثُ»^٢، وَلَا نَقُولُ قَالَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَيَتَنَاقَضُ كَلَامُنَا إِن كَلَامَ آخِرِنَا مِثْلُ كَلَامِ أَوَّلِنَا وَكَلَامَ أَوَّلِنَا مُصَادِقٌ لِكَلَامِ آخِرِنَا، فَإِذَا أَتَاكُمْ مَنْ يُحَدِّثُكُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَرُدُّوهُ عَلَيْهِ وَقُولُوا أَنْتَ أَغْلَمُ وَمَا جِئْتَ بِهِ! فَإِنَّ مَعَ كُلِّ قَوْلٍ مِثْلَ حَقِيقَةٍ وَعَلَيْهِ نُورٌ، فَمَا لَا حَقِيقَةَ مَعَهُ وَلَا نُورَ عَلَيْهِ فَذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْطَانِ».

فموافقة القرآن سواء في أصل حجّة الخبر من دون تعارض، أو في ترجيح الخبر، كما هو مقتضى الإطلاق أمران أو أمور ثلاثة:

موافقة الخبر للقرآن والسنة، لكنّ المسلم بين العلماء تخصيص عموم القرآن والسنة وتقييد إطلاقهما بخبر الواحد في فرض عدم ابتلائه بالتعارض. فلا بدّ من حمل المخالفة [الرواية مع القرآن] على التباين والعموم من وجه، بل على مورد وجود الجمع العرفي أيضا كحمل نهي القرآن والسنة على الكراهة لأجل صراحة الخبر أو أظهرية دلالته على الإباحة. وكذا إذا كان الخبر حاكما على ظهورهما.

ولكن لا يسهل حمل المعتبرة على قول الأصوليين حيث يصعب تفسير المخالفة والموافقة في مورد الحجّة [أصل الخبر] على خلافه في مورد الترجيح؛ فإنّه [تفسير الأصوليين في مورد الترجيح] غير مناسب لظهور الأحاديث الكثيرة غير المعتبرة سنداً والروايات المعتبرة كالحديث المبحوث عنه وأمثاله. والمقام من المشكلات.

والأمر الثالث في التمييز بين الروايات الصادرة من الأئمة والروايات الكاذبة والمجعولة

١. الكافي، ج ١، ص ٦٩.

٢. الجملة الأخيرة عطف تفسير للجملة السابقة.

-وبعبارة جامعة: الروايات الشيطانية- هو التمييز بالتور وعدمه كما في الحديث المبحوث عنه.
وفيه مباحث:

أولاً، لازمه أنّ حجّية الخبر في حدّ نفسه وترجيحه في مقام التعارض ليس بصدق الرواة ووثاقتهم ولا بأصديقيّتهم وأورعيّتهم وأفقيّتهم ولا بغير ذلك بل بتحقّق نورانيّة الخبر وعدمها، فينسب الخبر إلى قول الشيطان بعد موافقة القرآن والسنة.

ثانياً، على هذا يبطل علم الرجال أو أكثره، بل يصبح أصل إسناد الأحاديث فضلاً عن وثاقة الرواة وجهالتهم لا مدخليّة له في حجّية الحديث أو ترجيحه، بل تكون الأحاديث المرسلة الفاقدة للسند أو المرويّة عن المجهولين أو الضعفاء وتلك المشتملة على الثقات على حدّ سواء. والعمدة فقط موافقة القرآن والسنة والنور.

ثالثاً، المؤلّف القاصرون بصدور دعاء كميل المعروف قرائته في ليالي الجمعة؛ فإنّ على المتن المذكور في معظم جملاته نوراً يقلب القلب ويجري العبرات والدموع من العين ويعطي الروح خضوعاً وخشوعاً وتأثيراً من عظمة الله جلّ جلاله.

لكنّ هذه التجربة قليلة أو قليلة النظير في الأدعية، ولا يمكن إجرائها في الأحاديث الواردة في العقائد والأخلاق وأصول الفقه والفقه بالوجدان، بل ربّما تدخل على أهل العلم المتوسّطين الخدعة والغرور والرياء والكذب بادّعاء النور والشيطنة في أخذ الأحاديث، وهو كما ترى.

رابعاً، لذا لا يظهر من فقهاء الشيعة وعلمائهم أيّ إعمال لهذا في مقام الاستنباط، وليس في أصول الفقه عنه خبر ولا بحث فضلاً عن الاعتماد عليه.

خامساً، صحيح هشام لا يدلّ على تفرد النور في تشخيص كلام الأئمة، بل ذكر فيه أموراً أربعة تدلّ بجموعها على صدور الكلام منهم، وهي موافقة القرآن والسنة وتحقّق الحقيقة والنور. دقّ النظر في الحديث المذكور.

قصة: وكان المؤلّف يسافر من محلّ إقامته كابل إلى العراق لزيارة أمير المؤمنين والأئمة المدفونين في كربلاء والكاظميّة وسامراء (سلام الله عليهم ورضوان الله على الشهداء والنواب الأربعة وعلى أصحاب أمير المؤمنين والأئمة والعلماء والعظام والمجاهدين الكرام في تلك

البلاد المقدسة^١ وحين الإقامة في النجف الأشرف كنت أזור السيد علي السيستاني (دامت أيام حياته المباركة) (الذي وصلت إليه المرجعية بعد وفاة سيدنا الأستاذ آية الله الخوئي العالم الأصولي والفقيه والرجالي الشهير، نور الله مدفنه وقّده الله روحه الشريفة)، وكان بيننا مودة وصداقة وربما يقع بيننا البحث عما أريد طرحه من القواعد الفقهية والرجالية وكان خبيراً مسلطاً على مسائل علم الرجال على شيخوخته، ولم أر مثله في ذلك.

ومرة وقع البحث في إرسال التوثيقات الموجودة على ما ذكرت بحثه مفصلاً في أوائل كتابنا بحوث في علم الرجال وبذلت فيه نظره قبل سنوات وأيام حياة أستاذنا المشترك السيد الخوئي طاب ثراه في الكتاب، فقال لي في ضمن كلامه ما كان خلاصة مراده احتمالاً: «إن ضعف التوثيقات الرجالية لا يوجب سقوط متون الأحاديث عن الحجية؛ إذ للأحاديث الصادرة نور، فيمكن أن نعتمد عليه».

فأجبت بأنّ النور لا ضابطة دقيقة له، وربما يشتبّه بالخيال والتوهم؛ ولذا لم يعتمد عليه علمائنا في حجية الروايات في الشريعة.

في سفر آخر لزيارة الأئمة التقية في بيته، وقال لي في أثناء كلامه: أنا قلت لك سابقاً إنّ الاعتماد على النور بملاحظة خصوصية الروايات لا يفضي إلى فساد النظم وغلبة الفوضى فإنه ... فذكر جملة لم تكن عندي كافية لإثبات مراده.

ثم بعد طبع كتاب القبسات كأنه رجع عن قوله بقرينة النور، وقال إنّ التوثيقات الصادرة من الكشي والشيخ والنجاشي وأمثالهم مع إرسالها قد تعتبر من باب الاطمئنان بصحتها والاطمئنان حجة عقلانية. وجوابه إنّ حصول الاطمئنان والوثوق وإن كان ممكناً في بعض التوثيقات، لكنّه غير ممكن في أكثرها وجدانا.

فلا النور على المتن ولا حصول الوثوق بالتوثيقات المرسلة يكفيان لحل المشكلة. فلا ندري «لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» (الطلاق: ١).

١ . وكذا في المدينة المنورة مدينة الرسول الأعظم مدفن أفضل البشر ﷺ والمشهد الرضوي وسائر البلاد.

عدم حجّية القياس والرأي والاجتهاد ...

٨. كثرة الروايات غير المعتبرة الواردة توجب الوثوق أو القطع بصحّة ما ذكر مؤلّف جامع الأحاديث رحمه الله^١ من إبطال العمل بالقياس والرأي والاجتهاد الفاقدة لشرائطه. وأيضاً تدلّ تلك الروايات الموثوق بصدورها على حرمة طلب الرئاسة (بغير حق) واتباع مخالفين أئمة أهل البيت ومتابعة الرؤساء وعلى وجوب أخذ الدين منهم وحدهم سيّما الفتيا والقضاء^٢.

٩. وأمّا الأحاديث المعتبرة سنداً في هذا الباب فهي مذكورة في معجم الأحاديث المعتبرة، سوى واحدة لعلّها لم تذكر في المعجم مفردة وهي جزء من حديث الأربعمائة المذكورة في الخصال ص ٦١٥ عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«لَا تَقْيِسُوا الدِّينَ فَإِنَّ مِنَ الدِّينِ لَا يُقَاسُ (ينقاس) وَسَيَأْتِي أَقْوَامٌ يَقْيِسُونَ وَهُمْ أَغْدَاءُ الدِّينِ وَأَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ...» (الجامع، ج ١، ص ٣٤٢).

أقول: كأنّ كلمة «من» التبعية إشارة إلى القياس في الأمور العقلية من الدليل، فإنّ القياس العقلي يدلّ على وجود واجب الوجوب وصانع العالم وصفاته الثبوتية وصفاته السلبية ومباحث التوحيد، وما يرجع إلى بحث العدل كتحسين العقل وتقبيحه وبحث الجبر والتفويض والأمريين الأمرين وغير ذلك، والله أعلم.

ثم إنّ المتأمل بدقّة كاملة في روايات هذا الباب يمكن أن يخرج جملاً متعددة تدلّ عليها روايات موجبة لحصول الوثوق بصدورها عن الأئمة عليهم السلام وإن كان سند كلّ منها غير معتبر.

حكم ما لم يوجد عليه دليل بعد الفحص

١٠. الروايات الكثيرة ولعلّ بعض الآيات المذكورة في الكتاب تدلّ على أصالة البراءة الشرعية عن الواجبات والمحرّمات المجهولة وإن كان كلّ سند من أسناد الروايات حتّى تلك التي لأحاديث الرفع التسعة غير معتبر، لكنّ المجموع يوجب الوثوق. فلاحظ جامع الأحاديث، ج ١، من ص ٣٨٨ إلى ص ٤٠٥.

١. جامع الأحاديث، ج ١، ص ٢٢٦ - ٣٨٧.

٢. وفي بعض الأحاديث إطلاق الشرك أو الكفر على [هذه] المعصية.

١١. في الكافي بسند معتبر عن أبي سعيد الزهري المجهول عن أبي جعفر أو أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«الْوُقُوفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ خَيْرٌ مِنَ الْإِفْتِحَامِ فِي الْهَلَكَةِ وَتَرْكَكَ حَدِيثاً لَمْ تُرَوْهُ خَيْرٌ مِنْ رَوَاتِكَ حَدِيثاً لَمْ تُخْصِهِ» (ج ١، ص ٥٠).

ونقله صاحب الوسائل من تفسير العياشي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي، ثم قال وعن عبد الأعلى عن الصادق مثله (الجامع، ج ١، ص ٣٩٨). وهذه الأسناد الثلاثة ربما تكفي للوثوق بصورها عن أمير المؤمنين عليه السلام، على أن كثيرا من الروايات تؤكد مضمون المتن المذكور، بل نقله الشيخ المفيد رحمته الله كما في المستدرک للمحدث النوري لكن بسند السكوني (ج ١١، ص ٣٢٥).

١٢. في روايات متفرقة التأكيد على الاحتياط والوقوف عند الشبهة وتركها وعذر الجاهل القاصر (والقاصر حتى في ترك الإيمان أيضا معذور).

واعلم أن حسن الاحتياط العقلي لا يقبل شك فيه إن لم يكن بوجهه مانع. وأما وجوبه في بعض الموارد فمحتاج إلى نص خاص صريح أو ظاهر. نعم، الاحتياط في الشبهات المقرونة بالعلم الإجمالي وفي الشك في المكلف به واجب على ما فصله الشيخ الأعظم الأنصاري أستاذ الأصوليين في الأزمنة الأخيرة في بيان الأصول الأربعة العملية في رسائله (فرائد الأصول) رضوان الله عليه في البرزخ والقيامة ورفع مقامه العالي في الجنان.

قاعدة الاستصحاب

١٣. في حديث طويل معتبر عن أمير المؤمنين عليه السلام ذكرته في معجم الأحاديث المعتبرة:

«مَنْ كَانَ عَلَى يَقِينٍ ثُمَّ شَكَّ، فَلْيَتَمَضِ عَلَى يَقِينِهِ، فَإِنَّ الشَّكَّ لَا يَنْقُضُ الْيَقِينَ» (من حديث الأربعمائه).

الظاهر أن الشك لا يسري إلى نفس اليقين بحيث يشك المكلف هل كان على يقين أو ظن أو شبهة وغفلة، وهذا الشك الساري ينقض اليقين قطعاً. وهذا هو المسمى بقاعدة اليقين التي لا دليل على اعتبارها شرعاً، بل ظاهر الحديث أن الشك في بقاء متعلق اليقين

كما إذا أيقن أحد بطهارة شيء ثم شك في بقاء طهارته في الزمان المتأخر. وهذه هي قاعدة الاستصحاب الذي هو أول الأصول العملية، والذي قيل في حقه إنه عرش الأصول وفرش الأمارات. وله أحكام متنوعة كثيرة ذكرها الشيخ العلامة الأنصاري في رسائله كانت موردا لتوجه الأصوليين إلى عصرنا ويدل على حجته روايات معتبرة.

والحق جريانه في الأحكام الكلية والموضوعات الخارجية خلافاً للسيد الأستاذ العلامة الخوئي (رضي الله عنه ورفع درجته). وكذا يجري الأصل المذكور في الأعدام الأزلية. وأما التخيير بين المتناقضين والضدين الذين لا ثالث لهما فهو أصل عقلي. والتخيير الشرعي يثبت بدليله الشرعي.

باب اشتراط التكليف بالعقل

١٤. جامع الأحاديث (ج ١، ص ٤١١)

الروايات المعتبرة سنداً مذكورة في معجم الأحاديث المعتبرة. وتبلغ غير المعتبرة سبعة عشر حديثاً، مشتركاتها مما نظمته بصدوره من المعصوم عليه السلام. وهنا روايات أخرى أشار إليها المؤلف عليه السلام (الشيخ المعزّي الملايري) في آخر الباب فلا بد من الأخذ بها بعد جعلها قسمين وأخذ المشتركات منهما؛ إذ المشتركات العشرة مما يوثق بصدورها.

حول الرياء

١٥. فيه أكثر من ثمانين حديثاً جملة منها معتبرة سنداً، والبقية يقسم على عشر روايات، فيؤخذ بالقدر الجامع منها (ج ١، ص ٤٢٧ من الجامع).

علامة المرائي

١٦. جامع الاحاديث (ج ١، ص ٤٤٨)

في الباب قريب من ثلاثين خبراً يمكن أن تقسم بعد معتبراتها قسمين تأخذ القدر الجامع منها.

الإعجاب بنفسه

١٧. جامع الاحاديث (ج ١، ص ٤٥٨)

خذ من الروايات غير المعتبرة بعد تقسيمها قسمين وأخذ المشتركة منهما. وفيه روايات معتبرة.

كراهة استكثار الخير واستحباب الاعتراف بالتقصير

١٨. جامع الاحاديث، (ج ١، ص ٤٧١ إلى ٤٩٥)

ومعتبراتها المذكورة في معجم الأحاديث، وغير المعتبرة منها قسمها على عشرة روايات فخذ مشتركاتها، وفيه ثمانون حديثاً.

نعم، هنا رواية معتبرة كأني سهوت في عدم ذكرها في المعجم، وهي ما رواه الصدوق في ثلاثة من كتبه:

عن مُحَمَّد بن عَلِيٍّ مَاجِلَوْنِي عليه السلام قَالَ: حَدَّثَنَا عَمِّي مُحَمَّد بنُ أَبِي الْقَاسِمِ (بن عبد محمد بن بندار الذي وثقه النجاشي ووصفه بأوصاف) عَنْ أَحْمَد بنِ مُحَمَّد بنِ خَالِدِ الْبَزْجِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ مُحَمَّد بنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّد بنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ عليه السلام عَنْ أَبِيهِ عَلِيٍّ بنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ بنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَخْفَى أَرْبَعَةً فِي أَرْبَعَةٍ أَخْفَى رِضَاهُ فِي طَاعَتِهِ فَلَا تَسْتَصْفِرَنَّ شَيْئاً مِنْ طَاعَتِهِ فَرُبَّمَا وَافَقَ رِضَاهُ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ وَأَخْفَى سَخَطُهُ فِي مَعْصِيَتِهِ فَلَا تَسْتَصْفِرَنَّ شَيْئاً مِنْ مَعْصِيَتِهِ فَرُبَّمَا وَافَقَ سَخَطُهُ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ وَأَخْفَى إِجَابَتُهُ فِي دَعْوَتِهِ فَلَا تَسْتَصْفِرَنَّ شَيْئاً مِنْ دَعْوَتِهِ فَرُبَّمَا وَافَقَ إِجَابَتُهُ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ وَأَخْفَى وَلِيُّهُ فِي عِتَادِهِ فَلَا تَسْتَصْفِرَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ (عبيد الله خ) فَرُبَّمَا يَكُونُ وَلِيُّهُ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ^١.

استحباب التعجيل في أفعال الخير والمداومة عليها

١٩. جامع الاحاديث (ج ١، ص ٤٩٧)

فيه ٢٣ حديثاً والمعتبر سنداً ما ذكر بأرقام ١، ٥، ٩، ١٤، ١٩ و ٢٠ والقدر الجامع من سائر الأحاديث.

اشتراط قبول الاعمال بولاية الائمة عليهم السلام

٢٠. المعتبرة سنداً ما ذكر برقم ١ لتعدد أسانيد غير المعتبرة ورقم ٢، ٧، ٢٧، ٢٨ و ٥٨ ويؤكد أسانيد غير معتبرة و ٦٨.

وكل ما دل على أن الولاية شرط لقبول الأعمال أو لصحتها ثمانون خبراً أو أكثر والسيد البروجردى رحمته الله اختار في حواشي العروة الوثقى أن الولاية شرط لقبول الأعمال دون صحتها، فإذا عمل عملاً تاماً الأجزاء والشرائط فلا يجب الإعادة والقضاء على المخالف وإن لم يثبت عليه. فمعنى اشتراط القبول ترتيب الثواب عليه، وكونها شرط الصحة يقتضي بطلان العبادة ولزوم الإعادة في الوقت والقضاء في خارجه.

فذهب جمع إلى الأول وذهب جمع إلى الثاني، وكأن قول السيد البروجردى كما هو الظاهر من عنوان الباب، أظهر.

ثم إن الجاهلين القاصرين من المسلمين لا يستحقون العقاب وعذاب جهنم عقلاً كما بحسنا عنه واستدلنا عليه من العقل والقرآن في كتبنا المتقدمة، بل الكفار القاصرون لا يستحقون العقاب بكفرهم في الحياة الدنيا فإنه ظلم عقلاً، والآيات أيضاً تدل عليه.

١. ثم اعلم أنه لم أذكر في هذا الباب روايات معتبرة ذكرها مؤلف جامع الأحاديث (الخياط) عن أبي حمزة الثمالى عن الإمام الرابع (زين العابدين) عليه السلام ... (جامع الاحاديث، ج ١، ص ٥٠٢ و ٥٠٣). ويمكن أن يعتمد على مجموع أسناده خصوصاً مع قول الصدوق في مشيخة الفقيه «إن طرقى إليه كثيرة»، فتأمل.

٢. حديث معتبرة زرارة:

«عَلَيْهِ بَنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ جَمِيعاً عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالْوَلَايَةِ قَالَ زُرَّارَةُ فَقُلْتُ وَأَيُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ

فَقَالَ الْوَلَايَةُ أَفْضَلُ لِأَنَّهَا مِفْتَاحُهَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِمْ قُلْتُ ثُمَّ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ فِي الْفَضْلِ فَقَالَ الصَّلَاةُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الصَّلَاةُ عُمُودٌ وَيُنْكِمُ قَالَ قُلْتُ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهَا فِي الْفَضْلِ قَالَ الرِّكَاعَةُ لِأَنَّهَا قَرَنَتْهَا بِهَا وَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّكَاعَةُ تَذْهِبُ الذُّنُوبَ قُلْتُ وَالَّذِي يَلِيهَا فِي الْفَضْلِ قَالَ الْحَجُّ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - وَ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ - وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحَجَّةٌ مَقْبُولَةٌ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِينَ صَلَاةً نَافِلَةً وَمَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ طَوَافًا أَحْصَى فِيهِ أَسْبُوعًا وَأَخْسَنَ رُكْعَتَيْنِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَقَالَ فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ وَيَوْمَ الْمُزْدَلِفَةِ مَا قَالَ قُلْتُ فَمَاذَا يَتَّبَعُهُ قَالَ الصَّوْمُ قُلْتُ وَمَا بَالُ الصَّوْمِ صَارَ آخِرَ ذَلِكَ أَجْمَعَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ قَالَ ثُمَّ قَالَ إِنَّ أَفْضَلَ الْأَشْيَاءِ مَا إِذَا فَاتَكَ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ تَوْبَةً دُونَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ فَتُؤَدِّيَهُ بِعَيْنِهِ إِنَّ الصَّلَاةَ وَالرِّكَاعَةَ وَالْحَجَّ وَالْوَلَايَةَ لَيْسَ يَقَعُ شَيْءٌ مَكَانَهَا دُونَ أَدَائِهَا وَإِنَّ الصَّوْمَ إِذَا فَاتَكَ أَوْ قَصُرَتْ أَوْ سَافَرْتَ فِيهِ أَدْبَيْتَ مَكَانَهُ أَبَامًا غَيْرَهَا وَخَرَيْتَ ذَلِكَ الذَّنْبَ بِصَدَقَةٍ وَلَا قِصَاءٍ عَلَيْكَ وَلَيْسَ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ شَيْءٌ يُخْرِجُكَ مَكَانَهُ غَيْرُهُ قَالَ ثُمَّ قَالَ ذِرْوَةُ الْأَمْرِ وَسَنَامُهُ وَمِفْتَاحُهُ وَبَابُ الْأَشْيَاءِ وَرِضَا الرَّحْمَنِ الطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ - مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَ مَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا - أَمَا لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَامَ لَيْلَةً وَصَامَ نَهَارَهُ وَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَحَجَّ بِجَمِيعِ ذَهَبِهِ وَلَمْ يَعْرِفْ وَلَايَةَ وَلِيِّ اللَّهِ فَيُؤَلِّيهِ وَيَكُونُ جَمِيعُ أَعْمَالِهِ بِدَلَالَتِهِ إِلَيْهِ مَا كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ جَلٌّ وَعَرَّ حَقٌّ فِي ثَوَابِهِ وَلَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ ثُمَّ قَالَ أَوَّلِيكَ الْمُتَحْسِنُ مِنْهُمْ يُدْخِلُهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ «(جامع الأحاديث ج ١، ص ٥١٢ ح ٢٧).

٣. حديث محمد بن مسلم مؤكد بأسناد أخرى (الكافي، ج ١، ص ١٨٣ وجامع الاحاديث،

ج ١، ص ٥٢٨):

«مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ يَقُولُ كُلُّ مَنْ دَانَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِعِبَادَةٍ يُجَاهِدُ فِيهَا نَفْسَهُ وَلَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللَّهِ فَسَعِيهِ غَيْرُ مَقْبُولٍ وَهُوَ ضَالٌّ مُتَحَيِّرٌ وَاللَّهُ شَانِيٌّ لِأَعْمَالِهِ وَمَثَلُهُ كَمَثَلِ شَاةٍ ضَلَّتْ عَنْ رَاعِيهَا وَقَطِيعِهَا فَهَجَمَتْ ذَاهِبَةً وَجَائِئَةً يَوْمُهَا

فَلَمَّا جَنَّتْهَا اللَّيْلُ بَصُرَتْ بِقَطِيعِ غَنَمٍ مَعَ رَاعِيهَا فَحَنَّتْ إِلَيْهَا وَاعْتَرَتْ بِهَا فَبَاثَتْ مَعَهَا فِي مَرْبِيعِهَا فَلَمَّا أَنْ سَاقَ الرَّاعِي قَطِيعَهُ أَنْكَرَتْ رَاعِيَهَا وَقَطِيعَهَا فَهَجَمَتْ مُتَحَيِّرَةً تَنْظُلُبُ رَاعِيَهَا وَقَطِيعَهَا - فَبَصُرَتْ بِغَنَمٍ مَعَ رَاعِيهَا فَحَنَّتْ إِلَيْهَا وَاعْتَرَتْ بِهَا فَصَاحَ بِهَا الرَّاعِي الْحَقِي بِرَاعِيكَ وَقَطِيعُكَ فَأَنْتِ تَأْتِيهِ مُتَحَيِّرَةً عَنْ رَاعِيكَ وَقَطِيعِكَ فَهَجَمَتْ ذِعْرَةً مُتَحَيِّرَةً تَأْتِيهِ لَا رَاعِي لَهَا يُرِيدُهَا إِلَى مَرْعَاهَا أَوْ يُرِيدُهَا فَبَيْنَمَا هِيَ كَذَلِكَ إِذِ اغْتَنَمَ الذِّئْبُ ضَيْعَتَهَا فَأَكَلَهَا وَكَذَلِكَ وَاللَّهِ يَا مُحَمَّدُ مَنْ أَصْبَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ظَاهِرٍ عَادِلٍ أَصْبَحَ ضَالًّا تَائِيًا وَإِنْ مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ مَاتَ مَيْتَةً كُفْرٍ وَنِفَاقٍ وَاعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ أَنَّ أَيْمَةَ الْجُورِ وَأَتْبَاعَهُمْ لَمَغْرُؤُونَ عَنْ دِينِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَأَضَلُّوا فَأَعْمَالُهُمْ الَّتِي يَفْعَلُونَهَا كَرْنَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ غَاصِبٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ - ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبُعِيدُ».

٤. حديث عيسى بن السري (الكافي، ج ٢، ص ١٩ وجامع الأحاديث، ج ١، ص ٥٣٣) وله في الكافي سند آخر (ج ٢، ص ٢١):

«مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيسَى بْنِ السَّرِيِّ أَبِي النَّسِيعِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَخْبِرْنِي بِدَعَائِمِ الْإِسْلَامِ الَّتِي لَا يَسْخُ أَحَدٌ الثَّقَفِصِيرُ عَنْ مَغْرَفَةٍ شَيْءٍ مِنْهَا الَّذِي مَنْ قَصَرَ عَنْ مَغْرَفَةٍ شَيْءٍ مِنْهَا فَسَدَ دِينُهُ وَلَمْ يَقْبَلِ [الله] مِنْهُ عَمَلُهُ وَمَنْ عَرَفَهَا وَعَمِلَ بِهَا صَلَحَ لَهُ دِينُهُ وَقَبِلَ مِنْهُ عَمَلُهُ وَلَمْ يَعْصُ بِهِ مِمَّا هُوَ فِيهِ لِجَهْلِ شَيْءٍ مِنْ الْأُمُورِ جَهْلُهُ فَقَالَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَحَقُّ فِي الْأُمُورِ الرِّكَائَةِ وَالْوَلَايَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا وَلَايَةُ آلِ مُحَمَّدٍ عليهم السلام قَالَ فَقُلْتُ لَهُ هَلْ فِي الْوَلَايَةِ شَيْءٌ دُونَ شَيْءٍ فَضَلَّ يُعْرَفُ لِمَنْ أَخَذَ بِهِ قَالَ نَعَمْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَنْ مَاتَ وَلَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَكَانَ عَلَيْنَا عليهم السلام وَقَالَ الْآخَرُونَ كَانَ مُعَاوِيَةَ ثُمَّ كَانَ الْحَسَنُ عليه السلام ثُمَّ كَانَ الْحُسَيْنُ عليه السلام وَقَالَ الْآخَرُونَ - يُزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ وَلَا سَوَاءَ وَلَا سَوَاءَ قَالَ ثُمَّ سَكَتَ ثُمَّ قَالَ أَرِيدُكَ فَقَالَ لَهُ حَكَمُ الْأَعْوَرِ نَعَمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ ثُمَّ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ثُمَّ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أَبَا جَعْفَرٍ وَكَانَتْ الْبَيْعَةُ

قَبْلَ أَنْ يَكُونَ أَبُو جَعْفَرٍ وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مَنَاسِكَ حَجَّهِمْ وَحَلَالَهُمْ وَحَرَامَهُمْ حَتَّى كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ فَفَتَحَ لَهُمْ وَبَيَّنَ لَهُمْ مَنَاسِكَ حَجَّهِمْ وَحَلَالَهُمْ وَحَرَامَهُمْ حَتَّى صَارَ النَّاسُ يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا كَانُوا يَخْتَاجُونَ إِلَى النَّاسِ وَهَكَذَا يَكُونُ الْأَمْرُ وَالْأَرْضُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِإِمَامٍ وَمَنْ مَاتَ لَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً وَأَخْوَجَ مَا تَكُونُ إِلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ إِذْ بَلَغْتَ نَفْسَكَ هَذِهِ وَأَهْوَى بِيدِهِ إِلَى خَلْقِهِ وَانْقَطَعَتْ عَنْكَ الدُّنْيَا تَقُولُ لَقَدْ كُنْتُ عَلَى أَمْرٍ حَسَنٍ».

باب دعائم الاسلام وأهم فرائضه

٢١. المذكورة برقم ١ و ٢ ببعض أسانيده و ١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٧ و ٢٣ و ٢٤ و ٣٥ بسند رجال الكشي.

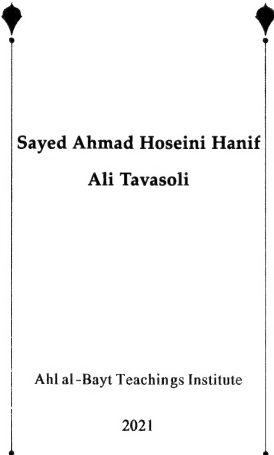
و في البقية تختار من الروايات ما تطمئن بصدوره من الإمام عليه السلام.

وهنا تمّ الجزء الأول من جامع الأحاديث، عصر يوم الخميس ١٣٩٧/٥/١١ ش في الحوزة العلمية لخاتم النبيين صلى الله عليه وآله ولم أقدر على إدامة البحث لضعفي وشيخوختي.

فهرس المصادر

١. بحار الأنوار للمجلسي، محمد باقر، النسخة المطبوعة ضمن ١١١ جزءاً، بيروت - لبنان، منشورات دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣هـ.
٢. جامع أحاديث الشيعة للمعزي الملايري، إسماعيل، بعناية آية الله حسين طباطبائي البروجردي، قم - إيران، منشورات مهر، ١٣٨٠ ش.
٣. كمال الدين وتمام النعمة للصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، طهران - إيران، منشورات مكتبة إسلامية، ١٣٩٥ ق.
٤. مشرعة بحار الأنوار لآصف المحسني، محمد، نسخة مطبوعة في جزئين، قم - إيران، منشورات مكتبة عزيزي، ١٣٨١ ش.
٥. المعتبر من بحار الأنوار للفهداوي، عمّار وحيدر حبّ الله، نسخة مطبوعة في ثلاثة أجزاء، بيروت - لبنان، منشورات دار المحجة البيضاء، ٢٠١٥ م.
٦. معجم الأحاديث المعتبرة لآصف المحسني، محمد، قم - إيران، منشورات أديان، ١٣٩٤ ش.

"Methods of Evaluating Hadiths of Bihar-Al-Anwar" Based on the Views of Ayatollah Mohammad Asef Mohseni



**Sayed Ahmad Hoseini Hanif
Ali Tavasoli**

Ahl al-Bayt Teachings Institute

2021